مراصد

كراسات علمية ٢٥

البعد الديني في العلاقات الدولية

الماهية والتأثير

تأليف

د. عصام عبد الشافي

٢٠١٤

مراصد ٢٥

كراسات علمية محكمة تعنى برصد أهم الظواهر الاجتماعية الجديدة لا سيما في الاجتماع الديني العربي والإسلامي، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية.

رئيس مجلس الإدارة
إسماعيل سراج الدين

رئيس التحرير
خالد عزب

سكرتارية التحرير
أمنية الجميل
محمد العربي

التدقيق اللغوي
سماح رضوان

الإخراج الفني
أحمد بهجت

الآراء الواردة في «مراصد» تُعَبِّر عن رأي الكاتب فقط، ولا تعبر عن رأي مكتبة الإسكندرية.

البعد الديني في العلاقات الدولية

الماهية والتأثير

تأليف

د. عصام عبد الشافي

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة – أثناء – النشر (فان)

عبد الشافي، عصام.

البعد الديني في العلاقات الدولية: الماهية و التأثير / عصام عبد الشافي.– الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2014.

ص. سم. (مراصد ؛ 25)

تدمك 978–977–452–294–0

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

1. الإسلام و السياسة. 2. الإسلام –– نظريات سياسية. أ. مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان. ج. السلسلة.

ديوي – 320.557

2014734324

ISBN: 978–977–452–294–0

رقم الإيداع: 2014/15132

© 2014 مكتبة الإسكندرية.

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذه الكراسة؛ للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية. ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها «مصدر» تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يُشار إلى أنه تمَّ بدعمٍ منها.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨ الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر. البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المحتويات

تقديم ٧

الفصل الأول: البعد الديني في العلاقات الدولية: قراءة مفاهيمية ٩

المبحث الأول: الدين وموقع القيم في دراسة العلاقات الدولية ١٢

المبحث الثاني: الدين وموقع الأيديولوجيا في دراسة العلاقات الدولية ١٦

المبحث الثالث: الدين بين الثقافة والحضارة في دراسة العلاقات الدولية ٢٠

الفصل الثاني: تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية ٢٧

المبحث الأول: تهميش البعد الديني في الفكر الدولي الغربي ٣٠

المبحث الثاني: أسباب تصاعد الاهتمام بالبعد الديني في العلاقات الدولية ٣٥

المبحث الثالث: مؤشرات تصاعد تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية ٤٣

الفصل الثالث: تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية ٥٥

المبحث الأول: البعد الديني ومنهجية دراسة السياسة الخارجية ٥٨

المبحث الثاني: تأثير البعد الديني في مكونات السياسة الخارجية ٦٦

المبحث الثالث: البعد الديني وتغير طبيعة دراسة السياسة الخارجية ٦٩

الخاتمة ٧٧

تعريف بالكاتب ٨٠

تقديم

يشكل الدين أحد أهم الدعامات الأساسية في بناء ونشأة واستمرار وتقدم الحضارة الإنسانية في ظل ما يقوم به من دور رئيسي في صياغة حياة الإنسان، وسلوكياته، ومعاملاته، وأخلاقياته[١]. فالدين يخلق داخل المجتمع آلية للتصحيح الذاتي تحد من الإفراط والتفريط وتدفع إلى الاعتدال والتقارب بين أنماط ومستويات المعيشة؛ مما يقضي على التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل هذا المجتمع[٢].

وتترسخ أهمية الدين في ظل حقيقة أن المجتمع الإنساني تتحقق وحدته من خلال اقتناء أعضائه لبعض من القيم المطلقة، والغايات العامة التي تؤثر في السلوك، ويساعد تكاملها على استمرار المجتمع كنسق متكامل[٣]. وفي ظل ما يقوم به الدين من تأكيد التضامن الاجتماعي، ونشر الأمن والطمأنينة، وضبط السلوك وتوجيهه بما يدعم استقرار النظم القائمة في المجتمع[٤]. إلا أن العلاقة بين الدين والتغير الاجتماعي والسياسي تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى داخل نفس المجتمع، تبعًا للموقع الاجتماعي للدين في المجتمع، وخصوصية هذا المجتمع وما يشهده من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية[٥].

وأمام ما شهده العالم من تحولات وتطورات، سار معظمها في اتجاه ترسيخ الأبعاد الدينية والثقافية والحضارية في مختلف التفاعلات الدولية، فقد أصبحت العلاقة بين الدين والسياسات الخارجية للدول، وخاصة الفاعلة منها، إحدى أهم قضايا العلاقات الدولية، فمعظم الصراعات والحروب في العقد الأخير من القرن العشرين، والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، أصبح الدين يشغل موقعًا محوريًّا فيها، وتحولت العودة إلى الدين إلى ظاهرة اجتماعية وسياسية وأمنية، وأصبح العالم المعاصر يشهد بعثًا دينيًّا يؤثر في مختلف جوانب الحياة، ويعيد تشكيل الدول والمجتمعات، وصارت الحركات الدينية في معظم أنحاء العالم تطرح شعورًا جديدًا بالهوية والانتماء، وأضافت العولمة وتقنيات الاتصال فرصًا

(١) حسين فوزي النجار، **الإسلام والدولة العصرية** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧): ٣٣.

(٢) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** (القاهرة: دار سيف، ١٩٨٨): ١٠١.

(٣) محمد عاطف غيث وآخرون، **الأنثروبولوجيا الثقافية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨): ١٥٨–١٦١.

(٤) فرحان الديك، «الأساس الديني في الشخصية العربية»، في **الدين في المجتمع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠): ١١٩.

(٥) عاطف العقلة عضييات، **الدين والتغيير الاجتماعي في المجتمع العربي** (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٠): ١٩–٢٠.

وتحديـات جديدة، حيث بدأت الدول تتخلى عن كثير من وظائفها وسيادتها لمصلحة العديد من الأطراف الأخرى داخليًّا وخارجيًّا.

وعنـد رصد أدوار الديـن وتوظيفاته في العلاقات الدولية، يبرز دوره فـي التعبئة السياسية، وكمصـدر من مصادر الشرعيـة السياسية، وأداة لتبرير الخطـاب السياسي والاجتماعي، كما تـم استخدامه كأداة للتغييرات السياسيـة، وتحقيق التوازن السياسي بين الجماعات المختلفة، وأيضًا كإطار أيديولوجيّ، وأداة لبعث الحيوية السياسية والاجتماعية للشعوب في إطار مناهضة التحلـل والتفكك والفساد والانهيار، هـذا بجانب دوره كحائط صد دفاعيّ في مواجهة نفوذ القوى الخارجية.

ومع ما أفرزته التحولات الدولية التي شهدها العالم في الربع الأخير من القرن العشرين، من تفكك المجتمعات إلى تفريعات جديدة تدور حول هويات دينية، ومذهبية، وقومية، ولغوية، وعرقيـة مختلفـة، فقد ترتب على ذلـك دعم الدور الذي يلعبـه الدين في العلاقـات الدولية، باعتباره مكونًـا رئيسًا في السياسة الخارجية للعديد من الـدول، كالمملكة العربية السعودية، وباكستـان، وإسرائيـل، كما تزايدت عمليات توظيف الدين ورمـوزه وتفسيراته في العلاقات الدوليـة. وخاصة فـي النـزاعات والصراعات حـول الهوية، والمصالح، والحـدود، والقيم، وأيضًا في بناء التحالفات الدولية.

وفي إطار هذه الاعتبـارات، ومن واقع الإشكالية التي تسعى الدراسة إلى البحث فيها، فإن الأطـر النظرية والمنهجيـة التي تثيرها ترتبـط بالدرجة الأولى بمفهوميّ «الديـن» و«السياسة الخارجيـة»، وأنماط التفاعل بينهما، وما يثيره هذا التفاعل من قضايا ومتغيرات وأبعاد تحليلية ومنهجيـة، هذه الأبعاد التـي يمكن تناولها عبر ثلاثـة مستويات: يتنـاول الأول مفهوم الدين والمفاهيـم التي يتداخـل معها، والتي كانت محلاً للاهتمام في إطـار حقل العلاقات الدولية، والثانـي يتناول موقع الديـن في العلاقات الدوليـة وتأثيره في تطور هذا الحقـل، بينما يتناول المستـوى الثالث، تأثير الدين في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، باعتبار هذه السياسة أحد المستويات الفرعية للعلاقات الدولية:

الفصل الأول: البعد الديني في العلاقات الدولية: قراءة مفاهيمية.

الفصل الثاني: تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية.

الفصل الثالث: تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية.

الفصل الأول

البعد الديني في العلاقات الدولية: قراءة مفاهيمية

تقديم

يساعد تعريف الدين، وتوضيح حدوده، وتحليل عناصره، واستجلاء مقوماته وخصائصه، ودراسة منظماته وهيئاته وطوائفه، على تفهم الوظائف التي تؤديها النظم الدينية، ومدى تغلغلها في الأوضاع السياسية، ومدى تأثرها بالأحوال الاقتصادية، ومدى تكيفها مع العوامل البيئية، وبيان أوجه النشاط الذي تقوم به المنظمات والهيئات الدينية في مختلف المجالات، بالإضافة إلى وظيفتها الدينية الرئيسة.

والخبرة التاريخية مليئة بالشواهد حول ما كان للفرق الدينية والمذهبية من دور فعال في الأحداث التاريخية الهامة، وفي الاتجاهات الفكرية، بصرف النظر عن طبيعة النظرة لهذه التيارات، والرؤى التي تقوم عليها. وفهم الدين يساعد على تفسير كثير من مظاهر التعاطف، ودراسة العلاقات بين الشعوب التي تقرب أو تباعد بينها العقيدة الدينية.

إلا أنه على الرغم مما للدين من أهمية، فإن تعريفه يصطدم بالعديد من الصعوبات، التي تحول دون وضع تعريف جامع مانع له، ومن بين هذه الصعوبات:

ـ التعددية الدينية: والنابعة من وجود اتجاهات وتيارات متباينة من الديانات لا تكاد تجمعها وحدة عامة، هذا فضلاً عن أن لكل دين من الأديان فِرَقًا ومذاهب ومِلَلاً ونِحَلاً وطوائف مختلفة، قد تصل في اختلافاتها وتفريعاتها إلى حد تبتعد معه عن المبادئ الرئيسة التي ترتكز عليها العقائد الدينية، كما أن النظم الدينية، شأنها شأن أي نظم اجتماعية، تشهد العديد من مظاهر التطور والتشعب والتفريع، وهذا التحول في الوضعية الدينية قد يبعدها عن أصلها في نقائها وصفاء جوهرها(٦).

ـ غموض لفظ «الدين»، وعدم وجود تعريف دقيق له يساعد على تحديد دلالته وتوضيح مجاله، فلفظ الدين من المصطلحات القديمة، المرتبطة بالمواقف والتصورات والتراكمات الفكرية. وقد أدى ذلك إلى تطور معاني لفظ الدين ومدلولاته عبر الزمان، وعدم ثباته أو استقراره في صياغة محددة. والاستعمال الحديث للفظ الدين يختلف عن الاستعمالات القديمة له بفعل هذه التراكمات، الأمر الذي يصعب معه الفصل بين حقيقة معنى الدين و بين ما تراكم عليه من المعاني المتجددة. وهو ما يثير جدلية العلاقة بين المفهوم والواقع، والمعاني الجديدة التي تُعطَى لمفاهيم قديمة في مراحل تاريخية معينة.

(٦) أحمد الخشاب، **الاجتماع الديني** (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٥٩): ٨٥–٨٦.

ـ إنّ لفظ الدين يستعمل على نطاق واسع كأحد المصطلحات العامة والدارجة التي تستخدم في لغة التخاطب العادية، وتثير صورًا جامعة تختلف من شخص لآخر، وفق طبيعة إدراكه لها؛ فتكتسب مضامين مختلفة باختلاف الأفراد والهيئات والثقافات، حتى أضحت من أكثر الكلمات استعمالاً وغموضًا في آن واحد. والصعوبة الحقيقية في هذا المجال تنبع من لجوء الباحثين إلى استخدام المصطلح الذي ألفه الناس وتداولوه فيما بينهم، حتى وإن تميز بعدم الدقة؛ خشية من عدم تقبل الناس لمصطلح آخر يخالف ما ألفوه، وهذا التساهل من جانب الباحثين يؤدي إلى زيادة غموض المعاني، واتساع الهوة بين الحقيقة العلمية والمصطلح الذي يعبر عنها(٧).

ـ طبيعة الواقع العربيّ ونظرته إلي الدين، حيث ظل الدين حتى وقت قريب من القضايا المحظور تحليلها من منظور سياسيّ، والتي تتطلب درجة عالية من الحساسية في التعامل معها، خاصة عندما يتعلق الأمر بعلاقة الظاهرة الدينية بالقيم التي يتبناها النظام السياسي القائم، وموقع الدين من هذه القيم.

ـ طبيعة الدين كأحد المفاهيم الشاملة التي ترتبط بمجموعة من المفاهيم المتشعبة والمتداخلة معه، والتي يصعب التمييز بينها نظرًا لارتباطها وتداخلها(٨)، كالثقافة والقيم والحضارة والأخلاق، كما أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين العولمة وبين بروز دور الدين كمؤثر في السياسات الدولية، كما يستدعي الحديث عن الدين الحديث عن «القيم» باعتبار الدين منبع الكثير من هذه القيم التي تشكل المكون الأساسي والمميز للثقافة، والمتحكم في إنتاج الحضارة الحاملة لهذه الثقافة وفي رؤيتها لغيرها من الحضارات.

ووفق هذا السياق، فإن تناول البعد الديني في العلاقات الدولية، ارتبط في كثير من الحالات، وبين العديد من التيارات البحثية، بدراسة وتحليل «القيم»، و«الأيديولوجيا»، و«الثقافة»، و«الحضارة». وحتى تتضح طبيعة هذا التداخل بين هذه المفاهيم، يأتي تناول طبيعة العلاقة بين الدين وكل منها، والتأثيرات المتبادلة بينها، وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الدين وموقع القيم في دراسة العلاقات الدولية.
- المبحث الثاني: الدين وموقع «الأيديولوجيا» في دراسة العلاقات الدولية.
- المبحث الثالث: الدين بين الثقافة والحضارة في دراسة العلاقات الدولية.

(٧) عبد العزيز عبد الغني صقر، **دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية: تحليل تجريبي** (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩): ٧-١١.

(٨) سلوى محمد إسماعيل علي، **العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب** (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٩): ١٧-١٨.

المبحث الأول

الدين وموقع القيم في دراسة العلاقات الدولية

يمكــن النظر إلــى القيم على أنهــا أحكام معياريــة تتضمن مُثُــلاً وأهدافًــا ضابطة للوجود الاجتماعي فكرًا ونظمًا وممارسة، ولها صفة الضرورة والالتزام والعمومية. وبهذا المعنى فإن القيم: هي أحكام معيارية معترف بها في الوجود الاجتماعي، وهي في معياريتها تجسد المثل والأهــداف والغايات العلى التي يسعى هــذا الوجود إلى تحقيقها، ويبغي الوصول إليها، وهذا يفترض الرضا بها، والاقتناع بما تعد به من حقوق، وما تفضي به من واجبات.

والقيــم كأحــكام مطلقة في ذاتها، ونسبية في التعامل معها، بهــا تضع مقاييس مستمدة من مصــادر معترف بها في الوجود الاجتماعي، ومؤمــن بما تحتويه، وبما تسعى إليه من صلاح، وإصلاح لهذا الوجود. وهذه المقاييس تتجه إلى تقويم كل ما له صلة بالوجود، وكل ما يعتمل فيــه من أفــكار، ونظم، وحركات، وهذا يعني أن هذه المقاييس يمكــن أن تتعدد وتتنوع، تبعًا للتعــدد والتنــوع في أبعاد هذا الوجود، وقد يكون ذلك أحــد المبررات التي مهدت للحديث عــن مصفوفات كثيرة للقيم: أخلاقية، وسياسية، ودينية، واجتماعية، واقتصادية. وهذا التقويم لا يمكــن تحقيقه إلا بالإحساس العامّ بالحاجة إلى الأحــكام المعيارية (القيم)، مُثُلاً وأهدافًا، والالتزام العامّ بما قد تفرضه وتقتضيه من أوامر ونواهٍ، دون الخروج عليها [٩].

وقد ارتبط تحليل البعد الديني في مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية، بدراسة وتحليل القيم، وتنازعت فكرة القيم في العلاقات الدولية، في الأدبيات الغربية، مدرستان:

الأولــى: تــرى أنه مــن العبث التمســك بقيم في عالــم السياسة الدولية الــذي لا يعرف إلا المصلحــة، وأن تمسك دولــة بالأخلاق يعني استسلامها في موقف ما للطرف الآخر الذي لن يتبــع نفس قواعد السلوك، ولا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية بشكلها المجرد والعامّ على أنشطة الدول. فالدول تحكمها أخلاقية تختلف عن أخلاقية الفرد في علاقاته الشخصية، ولا يجــوز الخلــط بين الأخلاقيتين؛ لأن ذلــك قد يؤدي إلى كارثة علــى الدولة، وفي حين أن الأخــلاق في المطلــق تُقوّم العمل بمدى تلازمه مــع القيم الأخلاقية، فــإن الأخلاق السياسية تُقــوّم العمل بنتائجه السياسيــة، ولا تتطابق القيم الأخلاقية العالمية مع قيم ومبادئ دولة معينة،

(٩) مصطفى محمود منجود، «القيم والنظام المعرفي في الفكر السياسي: رؤية مقارنة في إسهامَي الغزالي ومكيافيللي»، **مجلة إسلامية المعرفة**، العدد ١٩، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، http://www.eiiit.org/resources/eiiit/eiiit/eiiit_article_read.asp?articleID=615

فـكل شيء نسبيّ، ولا توجد قيم ومبـادئ عالمية مطلقة، بالرغم من أن كل دولة قد تحاول أن تصـور قيمها ومبادئها وأعمالها وكأنهـا تتطابق مع الأهداف والمبادئ الأخلاقية التي تفترض أن تحكم العالم(١٠).

الثانيـة: وتـرى أن الحديث عـن القيم لا يعني تجاهـل الواقع، بل ترشيـده حتى لا ينغمس العاملـون في المجال السياسي في الحسابـات «البراجماتية» الوقتية، ويرون أن القيم تنفذ إلى قلـب العلم عن طريق النظريات، بوصفها مبادئ جوهرية تُشكّل بناء الفكر النظري مُزوّدةً إياه بالمعنى والاتجاه (١١).

واستنـادًا لمقـولات هذه المدرسـة؛ ظهر المنظور المثالـي في دراسة العلاقـات الدولية. ويستمـد أنصـار هـذا المنظور رؤيتهـم للعلاقات الدوليـة من الأديـان السماويـة، والتعاليم والفلسفـات الإنسانية التي تهتم بوضع الضوابط والمعايير الأخلاقية العامة للسلوك الإنساني، وتركز على مخاطبة عقل الإنسان وقلبه، واستثارة الجوانب الخيرة في الطبيعة البشرية؛ بهدف الارتقاء بالسلوك الإنساني، والعمل على أن يأتي هذا السلوك متمشّيًا مع القواعد الأخلاقية التي تحض على قيم التعاون بدلاً من الصراع، وعلى السلام بدلاً من الحرب، وعلى العدالة بدلاً من الظلم، وعلى الحب والإخاء والكرم بدلاً من الكراهية والحقد والأنانية. كما يستمدون بناءهم الفكـريّ من عدة روافد تمثلت في أعمال عصر النهضة والتنوير، وليبرالية القرن التاسع عشر، ومثالية الرئيس الأميركي ولسون في بداية القرن العشرين(١٢).

واستلهامًا لهذه القيم طرح عدد من مفكري المثالية رؤى، أو نظريات عن الحرب والسلام، أو اتخـذوا مواقف مناهضة للاستعمار، أو للنظم العنصريـة، أو غير ذلك من ظواهر العلاقات الدولية المختلفة، ولم يتردد عدد من الأساقفة وعلماء اللاهوت من التنديد بالاستعمار، وتفنيد الأسـس التي يقوم عليها من منظور ديني. بل وذهبت بعضـ المجالس الملية الكنسية إلى حد تقديـم مساعـدات مادية ومعنوية؛ لدعم حـركات التحرر في أمريكا اللاتينيـة. وفي المقابل، بـرزت رؤى ومواقف مماثلـة مستوحاة من تعاليم الدين الإسلامـيّ أو اليهوديّ أو من التراث الثقافيّ والأخلاقيّ لديانات غير سماوية، أو حتى لفلسفات إنسانية عامة(١٣).

(١٠) ناصيف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥): ٢٣-٢٥.

(١١) Robert R. Alford, **The Craft of Inquiry Theories**, **Methods and Evidences** (New York: Oxford University Press, 1998): 35-38.

(١٢) هانز كينج، «الحوار بين الأديان والأمم»، **مجلة التسامح**، العدد ١٧(شتاء ٢٠٠٧): ٢٠١-٢٠٤.

(١٣) Chris Brawn, **International Relations Theory: New Normative Approaches** (New York: Simon & Schuster International Group, 1992): 223-227.

إلا أن مقـولات هذا المنظور تراجعـت أمام هيمنة مقولات المنظـور الواقعي على دراسة العلاقـات الدوليـة في مرحلة ما بعـد الحرب العالميـة الثانية، إلا أن المتغيـرات والتحولات الدوليـة في مرحلة ما بعد نهايـة الحرب الباردة، مع عجز دارسي العلاقات الدولية عن التعامل مع هذه المتغيرات بأدواتهم ونظرياتهم التقليدية، دفعت إلى رد الاعتبار للتحليل القيميّ، وهو مـا مهد المناخ للاهتمام بالبعد الثقافيّ من أبعاد دراسة الظاهرة الدولية، كذلك فإن محاولات دراسـة الثقافة في إطار العلاقات الدولية ركزت على أهمية تجدد الدراسة والبحث في النظرية القيميـة لتحقيق نتائج أفضل لدراسة القضايا الجديدة في إطـار واقع العلاقات الدولية. خاصة وأن المكون القيميّ هو الأساس في تكوين المُرَكَّب الذى تتكون منه الثقافة، والاهتمام بالبعد الثقافـيّ فـي إطار الرؤيـة الغربية، لا يتأتى إلا مـن خلال الحديث عن القيـم ودراستها، كنوع مـن التعبير عن الحضارة الغالبـة، وتزكية النسق القيميّ الغربى وتعميمه وعالميته، والبحث في المقابـل عـن تهميش الأنساق القيمية الأخـرى، أو افتراض عناصر مواجهـة بين الحضارات وأنساقها القيمية(١٤).

وفي مواجهة هـذه النـزعة الغربية، خلصت دراسة أجرتها «اليونسكو»، إلى أن هناك عددًا متزايدًا من معتنقي ديانات العالم، يؤمنون بأنه على الرغم من اختلاف العقائد والمعتقدات، إلا أن هنـاك اشتـراكًا في العديد من القيم والأخلاقيات لإيجاد قيم ومثل عالمية، لاسيما تلك التي تحكم المعاملات فيما بين البشر. وأن العلاقات بين الأديان تؤثر على المجتمع الدولي. فغالبًا مـا يستخدم الدين لتبرير المصالـح الأيديولوجية، والاقتصادية، والسياسيـة، وإضفاء الشرعية عليهـا، ولكن الدين يمكن أن يكون له دور كبير في خلق ثقافة السلام التي تجعل من الممكن تفادي النـزاعات والصراعات، ونزع فتيل العنف، وبناء هياكل وأطر أكثر عدالة وحرية. فالدين من شأنه التأكيد على الجوانب الأصلية والأساسية للكرامة الإنسانية، والانفتاح على الآخرين، وتحديد الأولويات الحقيقية في حياة الأفراد والشعوب(١٥).

وهنا يشير «كامرن موفيد» (Kamran Mofid) إلى أن هناك حاجة إلى مثل عالمية توفر أساسًـا أخلاقيًـا للعولمة، حيث يرى أن «غياب الروحانية فـي العولمة ضار جدًّا، حيث جمد خيالنـا. وللنجاح في عكـس هذا الوضع الحرج والمتـأزم المرتبط بالعولمـة، علينا أن نوقظ

(١٤) سيف الدين عبد الفتاح، «مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام»، في **مشروع العلاقات الدولية في الإسلام**، إشراف وتحرير نادية محمود مصطفى (القاهرة: المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ، ١٩٩٦): ٤٤.

(١٥) United Nations Educational Scientific and Cultural Organization (UNESCO), **The Contribution of Religions To Culture of Peace** (Barcelona, 1995): 181.

الرغبــة في الناس لكي يطرحوا أسئلة أعمــق وأكبر وأوسع حول الحياة وغايتها. فالعولمة اليوم تفتقر بشدة إلى وعي مدرك، وإلى قيم وأخلاقيات وروحانيات» (١٦).

وفي دراسة لمدخل القيم، كإطار مرجعيّ لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، قدم

د. سيف عبد الفتاح(١٧)، رصدًا لواقع القيم في دراسة العلاقات الدولية، وقام بالتمييز بين عدة اتجاهات:

الأول: الفصل بين العلم والقيم: ويقوم على أنه كلما كان العلم متحررًا من القيمة خاليًا منها صــار علمًا، ويواكب المسيرة نحو علميتــه. وهذا التوجه تحركه جملة من القيم ضمن اتساقه المعرفي ورؤاه المنهجية وموضوعاته البحثية.

الثاني: النظر للقيم كموضوع للعلوم الإنسانية والاجتماعية: ويرى أن القيم بالمعنى المادي قد تصلــح لأن تكون مكونًا للظواهر القابلة للبحث، والتعامل مــع تطوراتها، ولكنها بالمعنى المعنوي، يستحيل الاستدلال عليها، أما الماديّ من القيم القابلة للدراسة والتعميم فهو الجدير بالاهتمام، وما هو غير قابل لذلك فليس من الأهمية بمكان.

الثالث: الفصل بين القيم والواقع: ويرى أن القيمة الوحيدة تكمن في الواقع المادي نفسه، فهو الــذي يكون الظاهرة، وهو الذي يعــد محركًا للتنظير، وهو المقياس للدراسة المنهجية والعلمية.

الرابــع: محورية القيم: ويشمل هذا المستــوى جملة الدراسات والبحوث التي جعلت من القيــم أهــم عناصر بحثها في سياق نماذج معرفية عربية وإسلاميــة. إلا أن هذا المستوى، وفي الوقــت الذي حرص أنصاره على جعل القيم فــي المركز من اهتماماتــه، إلا أنه على مستوى الممارســة يقود إلى تهميش القيم وعدم تفعيلهــا؛ نتيجة لأخطاء تنظيرية، يجب تعديلها لضبط دراسة القيــم، ومن هذه الأخطاء: نسبية القيم، وإجرائية القيــم، وافتراض الترادف بين أنساق القيم من جانب، والأنساق الأيديولوجية من جانب آخر.

وفي إطار تصاعد الاهتمام بالبعد القيميّ في العلاقات الدولية، وبروز العديد من الأطروحات الغربيــة فــي هذا الإطار، يرى الباحــث أن إسهام المنظور الإسلاميّ فــي العلاقات الدولية، قد يكــون أكبر من غيره من المنظــورات الفكرية، على اعتبار أن اهتمــام الدارسين لهذا المنظور بالقيــم ليس فقط نابعًا مــن منطلق رد الاعتبار للقيــم، أو عودة الاهتمام بهــا، كما هو الغالب فــي الرؤيــة الغربية. ولكن أيضًــا لأن المنظور الإسلاميّ قيميّ بالأساس، ومــن ثم فإن دراساته وخطواته أكثر إسهامًا للدراسة النظرية للقيم في العلاقات الدولية.

(١٦) Kamran Mofid, «Global Capitalism in Crises: Globalization and Business for the Common Good: Theology and Economics Working Together», **Interreligious Insight-Journal of Dialogue and Engagement** 1, no. 3 (July 2003): 18.

(١٧) عبد الفتاح، «مدخل القيم»: ٤٤-٤٩.

المبحث الثاني

الدين وموقع الأيديولوجيا في دراسة العلاقات الدولية

تتعـدد الاتجاهات بشـأن مفهوم الأيديولوجيا، ومن ذلك: إنهـا مجموعة القيم والأخلاق والأهداف التي ينوي تحقيقها طرف ما، وإذا ما ارتبط مفهوم الأيديولوجيا بعصر من العصور، فإنه يعني النظرة التي يلقيها أهل ذلك العصر على الكون والمجتمع والفرد، والتي يندرج تحت قواعدهـا العامة كل تقريـر، أو حكم صدر في ذلك العصر. فأيديولوجيا عصر من العصور هي الأفق الذهني الذى يحدد فكر إنسان ذلك العصر. وإذا اقترنت الأيديولوجيا بمذهب سياسيّ، فإنهـا تسعى إلى توضيح الأسباب التي جعلت الفكر الإنساني في كل أدواره يرى طِبقًا لدعواه هـو، لا طِبقًا لذاتها هـي. ويقابل مفهوم الأيديولوجيا في هـذا الاستعمال مفهوم الحق، وعند القول بأنَ شخصًا ما ينظر إلى الأشياء نظرة أيديولوجية. فإن ذلك يعني أنه يتخير الأشياء ويؤول الوقائـع بكيفيـة تظهرها دائمًا مطابقة لما يعتقـد أنه الحق، فالفكـر الأيديولوجيّ يتعارض مع الفكر الموضوعي الذي يخضع للمحيط الخارجيّ فيتشبع بقوانينه.

وفي إطار هذه التوجهات، فإن الأيديولوجيا تستخدم بمدلول سياسيّ لتعني النسق الفكري الشامـل أيًّـا كان اتجاهه. وأهم ما يميز هذا النسق الفكريّ أن مجاله هو الواقع، أي أنه يتضمن جانـب الفكر وجانب العمل: بمعنـى أنه يتضمن مجموعة الأفكار والبرامج التي يترجمها إلى واقع عمليّ، فإذا تقبلها الشعب وآمن بأفكارها، بحيث تصبح جزءًا من حياته اليومية، وبحيث يعيشـ بها ولها، أضحـت عقيدة. فالعقيدة تتضمن الإيمان أو الاعتقـاد، ومجالها الشعب في مجموعه، وليس النخبة أو الطليعة فيه[١٨].

ومن هنا فإن الأيديولوجيا في تعريفها الواسع هي «مجموعة من الأفكار المتجانسة بدرجة أو بأخـرى، والتي تمثل المحرك الأساسي لحركة سياسية منظمة، سواء أكان هدفها المحافظة علـى نظام القوى السائد، أو تعديله، أو الإطاحة به. ولذا فإن الأيديولوجيا تقدم تصورًا للنظام القائـم، فـي صورة رؤيـة للعالم، وتقـدم نموذجًا للمستقبـل المنشود أو المجتمـع الأفضل/ الصالح، وتصور كيف يمكن أن يتم التغيير فيه[١٩].

وهـذا التعريف يتفق مع الاستخدام الاجتماعي العلمـي للمفهوم، كما يلفت الانتباه لبعض أبـرز خصائصـ ظاهرة الأيديولوجيا، ويؤكـد على أن تركيب مفهـوم الأيديولوجيا يرجع إلى

(١٨) حمدي عبد الرحمن حسن، **الأيديولوجيا والتنمية في إفريقيا: دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتنزانيا** (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٩٠): ٢٣.

(١٩) محمد محمود ربيع، **مناهج البحث في العلوم السياسية** (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٧): ٢٣٥-٢٣٧.

كـون المفهوم يتجـاوز الحدود الفاصلـة بين الفكر الوصفـي والفكر المثالـي القيمي، وبين النظرية السياسيـة والممارسة العملية، فالأيديولوجيا تقوم بنوعين من التركيب أو التأليف: بين الفهـم والالتزام، وبين الفكر والحركة. كما تتخطى الفاصل بين «ما هو كائن» و «ما ينبغي أن يكون»، فهي تزود الأفراد والجماعات بخريطة فكرية توضح كيف تدور التفاعلات، الداخلية أو الخارجية، وكذلك تزوِّدهم برؤية للحياة والعالم، وهذا الدور يقترن بنسق من القيم العقيدية والـرؤى العلاجية التي بها يتم تقويم الترتيبات الاجتماعية القائمة وطبيعة المستقبل، والصورة المنشودة للمجتمع في المستقبل(٢٠).

والأيديولوجيـا، وفق هـذه الرؤية، تقوم على ثلاثة عناصر، أولهـا: مجموعة متماسكة من «الأفكار» التي تتعلق بالحقيقة في ذاتها، كالمعتقدات التي تتصل بالحقيقة في ذاتها، أو بما هو حقيقيّ، وأيضا بما هو غير حقيقيّ، وثانيها، مجموعة متماسكة من «القيم» وهي أمور اعتبارية لهـا قيمتها وقدرها في ذاتها، ويسعى الناس إليهـا، والتي تربط تلك الأفكار وترتبط بها. وتبعًا لهـذا فـإن الأيديولوجيا تعتبر مصطلحًـا سياسيًّا، وثالثها، «عناصر للعمـل» أي أهداف يسعى الناس إليها، أو «تكتيكات» قد تكون مناسبة لهذه الأهـداف. فالأيديولوجية، كمجموعة أو شبكة من المعتقدات والقيم، ترتبط بالعمليات الذهنية الخاصة بالإدراك وتحصيل المعرفة(٢١).

وتتخذ العلاقة بين الدين والأيديولوجيا، عدة مستويات، من بينها:

١ـ القـول بأن الدين هو أحد المفاهيـم التي خضعت للتوظيـف الأيديولوجي والسياسي، فالاستعمـالات المختلفة للفـظ الدين تكشف عما يختفي وراءها مـن أيديولوجيات ومصالح واتجاهـات مختلفة. فهناك جماعات لها مصلحة في غموض اللغة، وهناك جماعات أخرى تتعمـد استخـدام الألفاظ ذات المدلـولات والمحتويـات الدِّعائية، أو التـي تدافع عن بعض الاتجاهات أو المصالح الخاصة.

٢ـ القـول بأن الدين «جـزء»، والأيديولوجيا «كل»، وأن البعـد الأيديولوجي للدين يتمثل فـي الاتجاه الذي يهتم بالتحليل التاريخيّ والاجتماعيّ للديـن كجزء من الأيديولوجيا، أو من الميراث الثقافيّ والاجتماعيّ(٢٢).

(٢٠) هبة رؤوف عزت، "هل تموت الأيديولوجيا في زمن العولمة؟!» **إسلام أون لاين. نت**، http://www.islam-online.net/arabic/index/shtml

(٢١) ج. هيرسون، **سياسات وأفكار: دراسة علمية تحليلية لمفهوم النظرية السياسية الاجتماعية مع تطبيقاتها على واقع السياسة الأمريكية العامة**، ترجمة صلاح الدين شريف (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٨٧): ٣٣٩–٣٤٠.

(٢٢) سلوى محمد إسماعيل علي، **العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسيّ في المغرب** (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٩): ٢٢–٢٣.

٣ـ القول بأن الدين ظاهرة أيديولوجية: حيث يرى «العظمة» أنه حتى منتصف القرن التاسع عشر لم ينفصل الدين كظاهرة أيديولوجية عن الهيئة الاجتماعية. ولم تبدأ بوادر هذا الانفصال بالظهور إلا بعد منتصف القرن التاسع عشر، بعد هيمنة الفكر المدني الحديث على شؤون الدولة والمجتمع، وانفصال الممارسة الدينية عن الممارسة المجتمعية والسياسية العامة. وهذا الانفصال أتاح للمفاهيم الدينية فرصة استجماع مضامينها المجردة عن الممارسة، وصياغتها صياغة متكاملة بمنأى عن الواقع الذي استلبته منها عملية تحديث الدولة، والمجتمع، والاقتصاد، والحياة العقلية. وهذا ما جعل من الممكن للدين أن يتخذ صورة شمولية وشاملة(٢٣).

٤ـ الربط بين الأيديولوجيا والدين، من حيث إنهما قد يتسببان في تعقيد النزاعات، ولكنهما لا يخلقانها، كما أن الأيديولوجيا تشكل منظومة للقيم، ولكنها لا تدخل في كل تفاصيل الحياة، وعند الواقعيين فإن الأيديولوجيا لا تهم كثيرًا، فالصراع بين الدول هو صراع حول المصالح، وكل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها بصرف النظر عن الأيديولوجيا، وصراع الحرب الباردة كان منفصلاً عن الأيديولوجيا، فقد كان صراعًا على القوة بدرجة رئيسة، فالدول تغير إستراتيجيتها وأهدافها لكي تحقق مصالحها(٢٤).

وفي إطار هذه المستويات يرى الباحث أن إشكالية العلاقة بين الدين والأيديولوجيا، ليست فقط في أيهما جزء من الآخر، أو في أيٍّ منهما يكمل الآخر، ولكن أيضًا في أن هذه العلاقة قد تكون تصادمية، كما برز في حالة الصدام بين الأيديولوجيا الشيوعية والأديان المختلفة، ودعوتها للقضاء على الأديان وتهميشها، بل والسعي لاحتوائها، وهو ما انعكس سلبًا على موقع الدين بين الاتجاهات الفكرية المؤمنة بالشيوعية والمنادية بمقولاتها، كما انعكس على دراسة الدين في العلاقات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة التي حكمها، من وجهة نظر الكثيرين، الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

(٢٣) عزيز العظمة، **دنيا الدين في حاضر العرب**، ط. ٢ (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٢): ٨٧.

(٢٤) جمال رشدي، **الصراع الدولي**، سلسلة موسوعة الشباب السياسية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٢).

ومن ناحية ثانية، فإنه رغم التنوع في الأيديولوجيات المنتشرة في العالم، والمؤثرة في مسار العلاقـات الدولية، لا يمكن القول بأن العالم يعانـي حالة من الفوضى الأيديولوجية؛ لأن هذه الأيديولوجيـات، مع تعددها وتنوعها، ليست منفصلـة عن بعضها تمامًا، ولكنها تتداخل فيما بينهـا، ويتوقف الأمر هنا على مدى هـذا التداخل، فكلما التقت عناصر هذه الأيديولوجيات، كان ذلـك أقرب إلى دعم مؤشرات التعاون في العلاقات الدولية، والحد من الطبيعة الصراعية فيها، والعكس صحيح.

المبحث الثالث

الدين بين الثقافة والحضارة في دراسة العلاقات الدولية

ترتبط الثقافة بالدين ارتباطًا جذريًّا، يتجسد في طبيعة المعرفة الدينية، فهذه المعرفة وإن تكن مستندة على الوحي، ومستمَدة في عناصرها الأساسية منه ومن الإيمان به، إلا أنها ليست الوحي نفسه. وسواء تم النظر إلى الدين بوصفه مُنزَّلاً من الذات الإلهية، أو كظاهرة تاريخية بشرية، فإنه لا يمكن سلبُ الخبرة الدينية بُعدَها الثقافي. فحضور البعد الثقافي في الخبرة الدينية هو ظاهرة موضوعية؛ لذلك فإن توسيع دائرة التعامل بين الدين والثقافة، مسألة يُمليها الواقع الموضوعي، وصولاً إلى التماس الحدود والأبعاد المشتركة بينهما، وكذلك الحدود والأبعاد التي تخص كلَّ واحد منهما.

وقد أثار ت. س. إليوت، قضية مكانة المعتقدات الدينية في بنية الثقافة، في محاولته الكشف عن الصلة الجوهرية بين الثقافة والدين، حيث يرى أن «الدين والثقافة وجهان لشيء واحد، وهما شيئان مختلفان، .. ولا يوجد دين يمكن فهمه فهمًا كاملاً من خارجه، فلا أظن أن ثقافة أوروبا يمكن أن تبقى حية إذا اختفى الإيمان المسيحيّ اختفاءً تامًّا. إذا ذهبت المسيحية فستذهب كل ثقافتنا». ويضيف: «يجب أن نعمل على تجنب خطأين متعاقبين، خطأ اعتبار الدين والثقافة شيئين منفصلين بينهما علاقة، وخطأ المطابقة بين الدين والثقافة»[٢٥].

ونظرًا لأن الاهتمام بالثقافة قد جاء متأخرًا في إطار حقل العلاقات الدولية، عنه في غيرها من حقول العلوم الاجتماعية، فقد أثر ذلك على تناول الثقافة في إطار هذا الحقل، من ناحيتين: الأولى، تراكمية، حيث راكم دارسو العلاقات الدولية على إسهامات الفروع الأخرى من العلوم الاجتماعية، فلم ينشغلوا كثيرًا بتقديم التعريفات النظرية، والعلاقات المفاهيمية، والفروق فيما بين تلك المفاهيم وبعضها البعض، الثانية، انخراط العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية الأخرى في الإسهام بكتاباتهم حول الثقافة في العلاقات الدولية، وخاصة حول نظريات الثقافة، ومناهج وأساليب دراسة الثقافة، وغيرها من الموضوعات التي مثلت نقاطًا للاتصال بين العلاقات الدولية من جهة، وبين غيرها من فروع العلوم الاجتماعية الأخرى من جهة ثانية.

(٢٥) ت. س. إليوت، **ملاحظات نحو تعريف الثقافة**، ترجمة وتقديم شكري عياد (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠١): ٥٢-٥٣.

وفـي إطار دراسات العلاقـات الدولية برز الاهتمام بالبعد الثقافيّ، وهو ذلك البعد المتصل بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختـلاف الرؤية للعالم، ولمعايير التقويـم، ودوافع السلوك وأسس الهويـة. ويمتد هذا التأثير على عدة مستويات، من حيث كون البعد الثقافي مؤثرًا في وضع أسس جديدة لتقسيم العالم، وتقديم محركات للتفاعلات الدولية، ومحددًا لنمطها ولحالة النظام الدوليّ وأدوات السياسة الخارجيـة، وموضوعًا من موضوعاتها، ومحددًا لخطاب النخب والقاعدة، وعنصرًا تفسيريًّا أو تبريريًّا للتحالفات ومكونًا للقوة[٢٦].

وقـد شهدت أدبيـات العلاقات الدولية، وخاصـة في مرحلة ما بعد انتهـاء الحرب الباردة اهتمامًـا ببيان العلاقة بين الثقافة والعلاقات الدولية إلى الحد الذي جعل البعض يتخذ من البعد الثقافـي مفسرًا ومحـركًا لهذه العلاقات، وخاصة فـي ظل الارتباط الوثيق بيـن مفهوم الدين ومفهـوم «العولمة»، الذي يشكل إحدى أهـم الأطروحات الفكرية التي تقوم عليها العلاقات الدوليـة خلال هـذه المرحلة، هذا الارتباط الـذي يقوم على عدة مستويـات، أولها، مستوى العمليات الجارية على الصعيد الدوليّ، فالعولمة لا تتسبب فقط في خلق سوق عالمي موحد، وإنما تخلق مجالاً ثقافيًّا «عبرقوميّ»؛ تلعب فيه أدوات العولمة دورًا تآكليًّا للاختلافات الثقافية الموجودة على المستوى القوميّ، وفي الوقت الذي يتوالد فيه تنوع هائل من الكيانات الثقافية والاجتماعيـة الجديـدة، فإن العولمة تعمل علـى تجانس وتفتيت الثقافـات في ذات الوقت. وهنـا يتم الاهتمام بالآثـار المباشرة وغير المباشرة للعولمة، بأبعادهـا السياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية على البعد الثقافيّ[٢٧]. وثانيها، مستوى محورية البعد الثقافي، إذا كانت العولمة بأبعادها الاقتصادية، والتكنولوجيـة، والعلمية، والسياسية تستحق الاهتمام، فإن أهم أبعادها، هو الثقافة؛ لأن الثقافة هي المعيار الأهم للتمييز بين الهويات المختلفة، ومن ثم فإن أية عولمة للثقافة هي، في جانب رئيس منها، هيمنة لثقافة معينة على الثقافات الأخرى[٢٨].

وقـد ارتبط الجدل حول العولمة والثقافة، بالخوف على الهويات والخصوصيات الثقافية، باعتبـار أن هـذه الهويات والخصوصيـات قد أضحت خـط الدفاع الأخيـر لأصحابها، من ناحية، أو دعم تيار العولمة، من ناحية ثانية. وفي التيارين تصاعد الاهتمام بالثقافة وموقعها من العلاقـات الدولية الراهنة. وإن كانت درجة الاهتمام أعلى فـي النوع الأول؛ لأنها تعطى ثقلاً

(٢٦) نادية مصطفى، «تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية: رؤية إسلامية»، في **مستقبل الإسلام** (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤): ٤١٩–٤٢٠.

(٢٧) Fred Halliday, "Culture and International Relations: A New Reductionism?" in **Confronting the Political in International Relations**, edited by Michi Ebata and Beverly Neufeld ([New York]: Macmillan Press, 2000): 50–53.

(٢٨) محمد الشبيني، **صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة** (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢): ٤٤– ٤٧.

أكبـر للمتغير الثقافيّ في تأثيره على الظاهرة الدوليـة، بينما لا يزال أنصار الاتجاه الثاني يعلون من تأثير المتغيرات الأخرى على الظاهرة الدولية، ويأتي حديثهم عن الثقافة في مرتبة تالية من حيث الأهمية[٢٩].

وقـد قـدم «صمويل هنتنجتـون» نموذجًا لتفسير العلاقـات الدولية لفترة مـا بعد الحرب الباردة، تمثل الثقافة فيه «الإطار الكليّ المحدد» لهذه العلاقات الدولية، وينطلق هذا النموذج مـن عدة افتراضات منها: إن المصدر الأساسـيّ للنـزاعات في العالم الجديد لن يكون مصدرًا أيديولوجيًّا أو اقتصاديًّا في المحل الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، وإن المصـدر المسيطر للنـزاع سيكون ثقافيًّا. وإن للهوية الثقافية أهمية متزايدة في المستقبل، وإن أهـم النـزاعـات التي ستحدث في المستقبل ستكون على امتداد خطـوط التقسيم الثقافية التي تفصـل الحضارات عن بعضها. وإن لـب الثقافة ينطوي على اللغة، والدين، والقيم، والتقاليد، والعـادات، وإن أهمهـا الدين. وإن صـدام الحضارات يحـل محل الحرب البـاردة باعتباره الظاهرة المركزية للسياسات العالمية[٣٠].

ويمثـل هـذا النموذج نقلة في النظر لـوزن البعد الثقافيّ في العلاقـات الدولية، حيث ينقل الثقافـة من هامش دراسـة العلاقات الدولية إلى قلبهـا، وإذا كان «هنتنجتون» قد قدم نموذجًا ليعبـر من خلالـه عن صورة واحدة «هي الصراع» لتفسير العلاقـات الدولية من خلال منظور ثقافـيّ، فإن ثمة اجتهادات نظرية أخرى رأت البعـد الثقافيّ مفسرًا للعلاقات الدولية ومحركًا لها نحو مزيد من التفاعل والحوار.

وبرغم تعدد النماذج حول مستويات التأثير المختلفة للثقافة على العلاقات الدولية، وبرغم المحاولات النظرية للعديـد من التيارات لإدخال بعض التعديلات على المنظور السائد، بحثًا عن مكان ملائم للثقافة يتفق والمنطلقات النظرية لهذه المنظورات. إلا أن ذلك لا يعني القبول العـامّ بين دارسي العلاقات الدولية علـى أن الثقافة ستشهد المزيد مـن الاهتمام والبروز سواء واقعيًّا أو نظريًّا.

(٢٩) أماني محمود غانم، **البعد الثقافيّ في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات** (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٠٠٧): ١٠٢–١٠٤.

(٣٠) نادية مصطفى، «التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية»، في **تداعي التحديات والاستجابات والانتفاض نحو المستقبل** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠١): ٩٧. مقالة. **حولية أمتي في العالم**، عدد خاص، **الأمّة في قرن**: الكتاب ٦.

وهذه النماذج المؤيدة لتزايد أهمية البعد الثقافيّ في العلاقات الدولية، والرافضة لتأييد مثل هـذه الأهمية، تعبر عن امتدادات لرؤى نظرية مختلفة حول أولوية العوامل المفسرة للعلاقات الدوليـة مـن ناحية، ووزن الثقافة فـي تأثيرها على العلاقات الدولية من ناحيـة أخرى. غير أن الجـدل بين هذه الرؤى، يعد مؤشرًا على تصاعد أهمية البعد الثقافيّ في إطار أدبيات العلاقات الدولية. كما أن هذا الجدل يطـرح مساحة واسعة للمهتمين بالبعد الثقافيّ لتقديم إسهاماتهم، وتطوير مقولاتهم النظرية بشأن الثقافة والعلاقات الدولية(٣١) .

وفـي إطار هذا الجدل، بـرزت إشكالية العلاقة بين الثقافة والحضـارة، حيث يميز البعض بيـن الحضارة والثقافـة، من حيث شمول مفهوم إحداهما على الآخـر، فالبعض ينطلق من أنه لكل مجتمع حضارة، وأحد جوانب تلك الحضارة هو الجانب الثقافيّ، أي ما يتصل بالأفكار والمعـارف والمشاعـر، بمعنى أن مفهوم الحضارة هو الأشمل. بينمـا يرى البعض الآخر، أن الحضـارة هي جانب من جوانب الثقافـة، أي أن الثقافة هي الأوسع، فلكل مجتمع ثقافته التي تعبـر عن روحه، أما حضارته ومدنيته فهمـا تعبيران عن مدى أوجه تلك الثقافة العملية، ويرى فريق ثالث أن المفهومين مترادفان، وهما ذلك الكل المركب الذي يشمل العقائد، والمعرفة، والفـن، والأخلاق، والعـادات التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضـو في مجتمع. أي أن الحضـارة هي مجموعـة القيم والأنمـاط التي تتحكم فـي توجيه النشاط الروحـي والمادي للمجتمع(٣٢).

وللتمييـز بيـن الثقافة، والحضارة، والديـن أهميته عند الحديث عـن المكونات (الثقافية) المختلفـة لحضارة مـا في الدين، أو السياسـة، أو الاجتماع. وفي هذا الإطـار يرى «سيمون موردن Murden»، أن الحضارة مرحلة من مراحل تكوين الثقافة، ولكنها المرحلة الأعلى. وبذلـك تأتـي الثقافة كخطوة سابقة على تكـون الحضارة، ويتم تعريف الثقافـة بأنها «الوعي بلغـة، أصل إثني، تاريخ، ديـن، عادات ومؤسسات مشتركة، والانتمـاء لأرض واحدة». وأن الثقافـات قد تتكون على مستويات مختلفة. وعندما تسـود الثقافة بهذا المعنى، ويعي الأفراد بتشاركهم هذه الثقافة؛ تتكون الحضارة(٣٣).

(٣١) غانم، «التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي»: ١١٤–١١٥.

(٣٢) زكي محمد إسماعيل، **أنثروبولوجيا التربية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠): ٢٣٢–٢٣٤.

(٣٣) Simon Murden, "Cultural Conflict in International Relations: The West and Islam", in **The Globalization of World Politics**, edited by John Baylis and Steve Smith (Oxford:Oxford University Press, 1997): 374 –376.

وفـي مقابل هـذا الاتجاه ينظر البعض للحضـارة على أنها نتاج الثقافـة التي صاغت العقل الجمعـيّ للمجتمع صاحـب هذه الحضارة. وأنها مزيج من العلاقـات المتشابكة التي تجسد منجـزات الإنسـان في أوجه الحياة المختلفة، ومن ثم فلكل أمة أو شعب نصيبه من الحضارة، طالمـا أنه يمارس أسلوب حياة. أما الثقافة في أية حضارة فهي التي تحدد اختيارات الحضارة الكبرى ومشاريعها الإستراتيجية، وتجيب على الأسئلة المرتبطة بعلاقة هذا الوجود الحضاريّ بغيره من الحضارات الأخرى في إطار من التعدد والتنوع[٣٤].

وفـي إطار هذه الاعتبـارات، وحول جدلية العلاقة بين الدين والثقافـة، وبينهما الحضارة، ومحوريـة دور كل منهـا في العلاقـات الدوليـة، وهي الجدليـة التي تختلف حولهـا الرؤى والتصـورات السوسيولوجية، والأنثروبولوجية، والفلسفيـة، والسياسية[٣٥]. يرى الباحث أن الديـن إذا كان في جانب منه أحد أهم مكونات الثقافـة، بل إن الدين هو أكثر مكونات الثقافة اتصافًـا بالاستمراريـة والاستقرار، وأكثرها تأثيرًا، وهو كذلك أحـد أهم الرموز الثقافية تعزيزًا للهويـة وتمييزًا لها، فإنه في جانب آخر قد يكون هو مصدر هذه الثقافة، والأساس الذي يقف خلـف نشوئهـا وتكوينها، وترسيخ الحضـارات التي تستنـد إليها، ويمثل الديـن الإسلامي، النموذج الأبرز في هذا السياق، فقد كان مصدرًا لثقافة وحضارة جديدتين، ترسخت أركانهما استنادًا لما جاء به من مفاهيم، وقيم، وأطروحات دينية ودنيوية.

وأمام هذا التداخل في المفاهيم، وتأثير كل منها على الآخر، فإنه بجانب الإشكاليات التي يثيرها هذا التداخل تبرز إشكالية نقل هذه المفاهيم من إطارها الفكري إلى الواقع العملي، وهو مـا يثير جدلية العلاقة بين «القيم والقيمي»، و«الثقافـة والثقافي»، و«الحضارة والحضاري»، و«الدين والديني».

وفي سياق هذه الجدليات يؤكد «هنتنجتون» على أهمية تناول الكيفية التي تؤثر بها الثقافة، فـي المدى الذي يمكن أن تبلغـه المجتمعات، وفي وسائل هـذه المجتمعات من أجل إنجاز تقـدم أو إخفاق في هذا الإنجـاز في مجال التطوير الاقتصاديّ والمقرطـة السياسية، وبالتالي التركيـز على الثقافة كمتغيـر مستقل أو تفسيري. وإذا ما كانت العوامل الثقافية تؤثر بالفعل في التقـدم البشري أو تعوقه في أوقات ما، مع تناول الثقافة أيضًا كمتغير تابع من حيث البحث في

(٣٤) محمد محفوظ، **الإسلام، الغرب، وحوار المستقبل** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨): ١٣٠-١٣١.

(٣٥) انظر تأصيلاً لهذه الرؤى في: فوزي خليل، وفؤاد السعيد، «الثقافة والحضارة. مقاربة بين الفكرين الغربي والإسلامي»، في **التأصيل النظري للدراسات الحضارية**، تحرير منى أبو الفضل، ونادية محمود مصطفى (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٨): ٩٣-١٣٠.

«كيف يمكن لجهد سياسي أو غير سياسي أن يغير، أو يزيح العوائق الثقافية التي تحول دون التقدم؟»[٣٦].

ويؤكد «فريد هاليداي» أن الدين بذاته، لا يقدم منظورًا أو تحليلاً للعلاقات الدولية المعاصرة، كما أنه لا يعطي تفسيرًا لممارسات الشعوب أو الدول، فهو قد يستخدم لصوغ موقف ما، لكنه بذاته لا يقدم تفسيرًا، فالسؤال ليس عن الكيفية التي تساعدنا فيها منظومة من القيم الدينية على تحليل ممارسات دول أو حركات معارضة، بل عن كيفية تعريف تلك الدول والحركات للدين واستعماله لأغراضها الخاصة[٣٧].

وهو نفس ما ذهب إليه «أوليفيه روي» في قوله إنَّ الأديان تأثرت بأفكار «العلمنة»، فغدا الانفصال بين ما هو ديني محض، وما هو من قبيل الممارسة السياسية والثقافية أمرًا واقعًا. وهذا الانفصال أنتج ثنائية الدين (religion) والديني (religiosity)، وهو ما انعكس على آليات انتشار «الأصولية الجديدة»، وعلى مدى اندراجها في سياق العولمة، التي نجحت في سحبها من فضائها الأصلي، وتحويلها إلى ظاهرة اجتماعية حديثة. وضمن هذه الظاهرة يعيد الأفراد رسم علاقتهم بالدين انطلاقًا من تجربتهم الاجتماعية، والسياسية، والثقافية الخاصة فيأتي تدينهم مطبوعًا بخصوصيات تلك التجربة التي أسهموا في بنائها، لا تأسيسًا على ثقافة أو حضارة معطاة سلفًا، بعيدة عنهم في الجغرافيا، وتاريخها ليس جزءًا من تاريخ المجتمعات التي نشأوا فيها، والتي صاروا جزءًا من تكوينها. ويضيف: «إن التدين عند المسلمين هو ممارسة اجتماعية، وهو انعكاس لتصور المسلمين عن الإسلام. فالمسألة ليست فيما يقوله القرآن، وإنما في ما يقول المسلمون إن القرآن يقوله، والإشكال ليس في الإسلام باعتباره دينًا، وإنما في ممارسة المسلمين، وفيما ينتجونه من خطاب ديني»[٣٨].

وفي إطار هذه الجدالات، فإن الباحث سيتبنى في هذه الدراسة **تعريفًا إجرائيًّا** للدين، في إطار العلاقات الدولية يقوم على أنه: «كل ما تعتنقه الفواعل التي تقوم عليها هذه العلاقات رسمية أو غير رسمية، وتؤمن به، من مبادئ وأحكام ومعايير، تضبط ممارساتها فكرًا وسلوكًا، قولاً وفعلاً وتحكم توجهاتها، سواء أكانت تلك المبادئ، أو الأحكام والمعايير مستمدة

(٣٦) صمويل بي. هنتنجتون، «الثقافات ودورها المؤثر»، في **الثقافات وقيم التقدم**، تأليف لورانس إي. هاريزون، وصمويل بي. هنتنجتون، ترجمة شوقي جلال (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥): ٢٢–٢٣.

(٣٧) Fred Halliday, "The End of the Cold War and International Relations", in **International Relations Theory Today**, edited by K. Booth and S. Smith (n.p.: Polity، 1995): 16-39.

(٣٨) أوليفيه روي، «الإسلام المعولم في البحث عن أمة جديدة»، تقديم عزالدين عبد المولى، **مجلة أقلام أون لاين**، العدد ١٧ (٢٠٠٥)، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، http://www.mafhoum.com/press7/230C38.htm

مــن رســالات سماوية، أو مــن رؤى فلسفية وأيديولوجيــة، أو موروثات ثقافيــة، أو تاريخية، أواجتماعيــة، أو توجهات شخصية». بينما يتمثل «الديني»، في كيفية نقل هذه المعتنقات إلى الواقع الفعلي، ممثلاً في العمليات والقضايا التي تقوم عليها هذه العلاقات.

الفصل الثاني
تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية

تقديم

أصبحت ظاهرة العودة إلى الإيمان الديني والتقاليد المتوارثة ظاهرة عالمية في أبعادها، وصارت تعرف بمسميات متشابهة؛ ففي الإطار الكاثوليكي، تعرف بالعنصرة أو الحصاد الكاثوليكي، وفي المسيحية البروتستانتية، تعرف بالتأكيد الأصولي البروتستانتي للكتاب المقدس، وفي ساحة الفكر اليهودي، تعرف بحركة الإنابة والتوبة، وفي ساحة الفكر الإسلامي، تعرف بالصحوة الإسلامية(٣٩).

ولم يقتصر رفض الحداثة والعولمة، على الديانات السماوية، بل ظهر إحياءٌ ديني لدى الهندوس، ولدى البوذيين. وانصرفت الحركات الجماهيرية للتأكيد على القيم التقليدية ذات الأصل الديني. وصنعت تلك الحركات حداثتها الخاصة، وحققت تنميةً شاسعةً، وتقدمًا في شرق آسيا، ومع ما بين هذه الحركات من تشابه، فإن هناك العديد من أوجه الاختلاف فيما بينها، سواءً في درجة قبولها بالتعددية، أو من حيث اهتمامها بالسياسة. وبروز هذه الحركات يشير إلى أنه لا انفراط بين الدين والدولة، والدين والمجتمع، من أجل الحداثة. وهو ما يتطلب النظر في هذا الفهم الجديد للحداثة، ولدور الدين، وليس الابتعاد عن أحدهما باسم الآخر»(٤٠).

وبالرغم من أن الدين لم يلعب دورًا هامًّا في التوجهات التي سادت دراسة العلاقات الدولية في الفترة بين الخمسينيات، وحتى أواخر السبعينيات من القرن العشرين، إلا أن مراجعة الكتابات الغربية في المراحل التالية توضح أن هناك تزايدًا في الاهتمام بدراسة دور الدين في تحليل العلاقات الدولية، أمام العديد من المتغيرات والتحولات التي دفعت نحو هذا الاهتمام سواءً كانت هذه التحولات على مستوى العلم، أو على مستوى الواقع(٤١).

(٣٩) عرفان عبد الحميد فتاح، «الفكر الديني المعاصر وتحديات الحداثة»، **مجلة إسلامية المعرفة**، عدد ٢٦، المعهد العالمي للفكر الإسلامي: ١٧–٢٠.

(٤٠) رضوان السيد، «الحداثة والدين في تجارب غير أوروبية»، **صحيفة الاتحاد الإماراتية**، عدد ٤٥٢٨ (٢٠٠٦).

(٤١) Chris Brown, **International Relations Theory: New Normative Approaches** (New York: Simon & Schuster International Group, 1992): 223–227.

ويمكن تناول طبيعة البعد الدينـي وتأثيره في تطور دراسة العلاقات الدولية، وتحولاته بين التهميش والتصاعد، من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: تهميش البعد الديني في الفكر الدولي الغربي.
- المبحث الثاني: أسباب تصاعد الاهتمام بالبعد الديني في العلاقات الدولية.
- المبحث الثالث: مؤشرات تصاعد تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية.

المبحث الأول

تهميش البعد الديني في الفكر الدولي الغربي

شهد الفكر الديني، في الواقع الغربي، نوعًا من الانحسار والتراجع وفقدان الدين لمرجعيته. في عصر أطلق عليه «عصر العلمانية» و«ما بعد الدين» و«دين العقل»؛ باعتبار أن الإيمان الديني في معتقد المؤمنين به ينطوي على مسلمات بديهية، وحقائق أولية واضحة لذاتها لا تفتقر إلى تبريرات منتحلة من خارج الإيمان الديني ذاته.

كذلك فإن العديد من الشواهد التاريخية تشير إلى أن الفكر الديني إن أقرّ معطيات الحداثة وتبنَّى مقدماتها الفلسفية حول الحقيقة، وطبيعتها، ووسائل إدراكها– يفقد شرعيته الذاتية ويناقض مسلماته الأولية، وينسخ فعالية التجربة الدينية، فالتأكيد على الحداثة وقبول افتراضاتها الأولية عن طبيعة الواقع، يقلل من أمر الإيمان الديني والاعتقاد بفاعلية الممارسات الدينية.

وقد أدت العوامل التاريخية التي تقف وراء البنى الفكرية للحداثة، ومن ثمّ انحسار وتراجع الإيمان الديني وفقدان الدين لمرجعيته؛ إلى بروز عدة نزعات فلسفية (كأنصار الفلسفة الوضعية، ودعاة فلسفة الأنوار الأوروبية، وأصحاب النزعات الإنسانية المتطرفة، وأنصار الفلسفة المادية (الجدلية الملحدة)، ونظرية «دارون»، وتيار العلمنة الشاملة، ومناهج النقد التاريخي الأدبي الحديث للنصوص الكتابية الثابتة بالوحي)؛ شكلت في مجموعها رؤية فكرية ممتدة، شهدت ثلاثة تحولات حاسمة حول الدين، وهي: القول بأن الإنسان هو مقياس الأشياء جميعها، وهو ما بشرت به حركات الأنوار الأوروبية، ثم جعل العقل الإنساني مقياس الأشياء جميعها، الأمر الذي نادى به دعاة النزعات الإنسانية المتطرفة من رجال التنوير، ثم جعل العلم المادي والكم الحسابي مقياس جميع الأشياء في الوجود، وهو المبدأ الذي رسخته العلمنة الشاملة (٤٢).

وفي إطار العلاقات الدولية، كانت الحجة الرئيسة بين المفكرين الغربيين، وخاصة خلال القرن العشرين؛ لتبرير تجاهل دور الدين، أنه لا يمكن فهمه بشكل كامل عند بحث العلاقات الدولية كفرع من فروع العلوم الاجتماعية، إلا أن هذا غير صحيح؛ لأنه إذا كان من الصعب دراسة الدين في إطار العلوم الاجتماعية، فإن دراسته أيسر وأكثر إمكانية وبروزًا في إطار العلاقات الدولية، بل الغريب أن العديد من فروع العلوم الاجتماعية قد بدأت في إعادة تقييم دور الدين مبكرًا عن بحثه في إطار العلاقات الدولية.

(٤٢) فتاح، «الفكر الديني المعاصر»: ٢٢–٢٥.

وفي هذا السياق، يمكن القول إنَّ تجاهل دور الدين في تطور دراسة العلاقات الدولية، جاء محصلة لعدة اعتبارات، في مقدمتها:

١ـ النشـأة الغربية لعلـم العلاقات الدولية: فتراجع دور الدين فـي دراسة العلاقات الدولية، يرجـع بالأساس إلى كون هذا العلم نَشْئًا غربيًّا، ويستمد مقولاته من مقولات علماء الاجتماع الغربييـن، وهؤلاء يعمدون إلى تهميش دور الدين، أمـام الخبرة السلبية للدين في المجتمعات الغربيـة، حيث يرد الكثيرون الموقف من الدين في نظريـات العلاقات الدولية، إلى نشأة هذه العلاقات، والأسس التي قامـت عليها، والتي تتمحور بالأساس حول مفهوميّ الدولة الحديثة والدولـة القومية، حيث يرجع الظهور الأول للدولـة بمفهومها الحديث إلى صلح «وستفاليا» (١٦٤٨)، ونجـاح عـدد من القادة في القضـاء على الإقطاعيات التي حكمـت أوروبا طوال القرون الوسطـى، وظهور تشريع جديد حل محل الإقطاعيـة والإمبريالية التي سيطرت عليها الإمبراطوريـة الرومانية المقدسة، بتوجهاتها الدينية، وسيطرة الرئيس الشرعيّ عليها ممثلاً في البابا، على أوروبا الموحدة، وتشكيلـه القوة الفعلية المركزية، ومع انهيار الإمبراطورية ظلت المسيحيـة مسيطرة على أوروبا، ومع التشـدد والتزمت الديني، تعددت الثورات الإصلاحية، وفي إطارها ظهرت الدولة، وفق أسس جديدة كان في مقدمتها إبعاد الدين عن الحياة السياسية، وترسيخ مفاهيم السيادة الشعبية كمصدر للشرعية السياسية، على حساب الشرعية الدينية.

أمـا مفهوم الدولـة القومية فقد بدأ يترسخ في أعقاب صلـح «فرساي»، وتسويات الحرب العالميـة الأولى، وتزايد الدعوة حـول الحق في تقرير المصير، وأصبحـت المصلحة الوطنية والقومية هي محور بناء الدول في هذه المرحلة، ومعها تزايدت التحليلات والتنظيرات القائمة علـى مفاهيم الواقعية، والقدرات التي تمتلكهـا الدولة على حساب القيم والمثل والمعتقدات الدينيـة. فهـي تركز على أن القوة هي العنصـر الرئيسي الدافع للعلاقات بيـن الدول، ومن هنا تـم تجاهل دور الدين أمـام العوامل الأخرى الأكثر صلابة، التي يمكـن قياسها، مثل الأرض، والسـكان، والقدرات الاقتصاديـة، والقدرات العسكريـة؛ وتكون النتيجة تجاهـل السياسة الداخلية التي يبرز فيها تأثير الدين.

٢ـ سيطرة تيارات الحداثة: فالعنصر المشترك الذي يجمع بين غالبية المفكرين الاجتماعيين الغربييـن، والذي كان له التأثير الأكبر في تطور العلـوم الاجتماعية، يقوم على أن عصر التنوير يمكن أن يحل محل الدين كأساس لفهم إدارة العالم، وخاصة مع تراجع الالتزام بالقيم المطلقة التـي ينادي بها الدين، وبالتالي يمكـن أن تشكل العلمانية أساس للشرعية والرقابة، والعلاقات بيـن الدول. كمـا أن دخول العالم مرحلة الثـورة الصناعية، والتي تتطلـب البحث عن المزيد

من الوسائل القانونية، والعلمية، والمنطقية؛ لتفسير العالم وما يشهده من تفاعلات، وفهمها بشكل أوضح، يدفع باتجاه أن يصبح الدين عاملاً أقل أهمية في تفسير وفهم هذه العلاقات[٤٣].

٣ـ سيطرة المنظور الواقعي: كان ظهور كتاب «السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلم»، لهانز مورجنثو، بمنزلة البداية الصلبة لتأسيس المدخل الواقعي الذي هيمن على دراسة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية[٤٤]، وأصبحت معظم الدراسات تنطلق من أرضية الواقعيين وتستلهم مسلماتهم الأولى، أو التجديد في إطارها، حتى وإن بدا في شكل انتقال نظري، كالذي قام به «كينيث والتز» الذي أسس مبدأ الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية، في كتابه «نظرية السياسة الدولية»[٤٥].

وقد ورث الواقعيون نزعة الشك لدى مكيافيللي[٤٦]، وهوبز[٤٧]، وروسو، الذين تصوروا أن حالة عدم الثقة هي الحالة التي تسود بين الدول، فلا أحد يثق بالآخر، ومن ثم فلابد أن يأخذ كل طرف احتياطاته تحرزًا لأي خطر أو هجوم من الآخرين، سواء أكانوا أصدقاء أم أعداء. ولا يمكن، والحال كذلك، أن يثق حتى بإمكانية وفاء الآخرين ممن تدخل الدولة معهم في أحلاف أو مواثيق مكتوبة.

ويرى «مورجانثو» أنَّ السياسة الدولية هي صراع في سبيل القوة؛ لأن القوة سبيل كل أمة من أجل البقاء والنمو، وتوازن القوى هو السبيل لإدامة السلم، وأنه لا سبيل إلى تطبيق القوانين والمثل الخلقية في ساحة العلاقات الدولية، وذلك فيما عدا ما يتطابق من تلك القوانين والمثل مع مصالح الطرف الأقوى. ولذلك فإن على قادة الدول أن يركزوا على الاعتبارات الأمنية التي تصون مستقبل بلدانهم، لا على مجرد المباحث والقيم القانونية والأخلاقية، كما يجب التمييز بين «الحقيقة» التي هي «القوة»، و«القيم»، التي هي مجرد مُثُل يوتوبية، والاعتراف لكل أمة بمحصول قوتها فقط لا بمحصولها القيميّ والدينيّ والفكريّ[٤٨].

(٤٣) Jonathan Fox and Samuel Sandler, **Bringing Religion into International Relations: Culture and Religion in International Relations** (New York: Palgrave Macmillan, 2004): 9-12.

(٤٤) See: K. J. Holsti, **The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Theory** (Boston: Unwind Hyman, 1985): 11; John A. Vasquez, **The Power of Power Politics: An Empirical Evaluation of the Scientific Study of International Relations** (New Jersey: Rutgers University Press, 1983): 162–170.

(٤٥) Kenneth Waltz, **Theory of International Politics** (New York: Random House, 1979).

(٤٦) نيقولا مكيافيللي، **الأمير**، ترجمة فاروق سعد (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢).

(٤٧) Thomas Hobles, **The Leviathan** (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

(٤٨) Hans Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace** (New York: Khopf, 1973): 4-15.

ويعتقد الواقعيون أن وحدة التعامل على المستوى الدوليّ هي الدولة القومية فقط، وقد ظلت كذلك منذ نهاية الحروب الصليبية الأوروبية، مرورًا بحرب الثلاثين عامًا التي تمخضت عنها اتفاقية صلح «وستفاليا» عام ١٦٤٨م، التي أنهت وجود الإمبراطورية الرومانية، وقوضت السلطة العالمية التي كانت متجسدة في سلطان البابا الذي كان أشبه بحكومة عالمية على مستوى أوروبا، كما أنهت شتات دول المدينة من الجغرافيا الأوروبية.

وتمثل نظرية «ميزان القوى» أهم نظريات الواقعيين، وتشير في شكلها الكلاسيكيّ إلى أن توازن القوى هو ضمانة لتحقيق السلم، فإذا اختل الميزان لصالح دولة ما، فإنها هي التي تتجه إلى إعلان الحرب، وتشير في شكلها المعاصر إلى أن هناك صلة قوية بين معدل النمو الاقتصاديّ، والقوة والحرب، فطبيعة النمو الاقتصاديّ وسرعته يزيدان من مقدرات الدول، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى وقوع الصراع ونشوب الحرب بين الدول(٤٩).

ويرى الواقعيون أن الحرب هي قدر الإنسان الأبدي، فالسلام مطلوب دائمًا، ولكنه مطلب عسير التحقيق؛ لأن حالة الحرب هي الوضع الطبيعيّ، بدلاً من شجب الحرب وبيان أضرارها بالجنس البشري، وبدلاً من صرف الجهود في الدعوة إلى السلام، يجب التركيز على دراسة ظاهرة الحرب؛ للخروج بقوانين موضوعية عامة عن قضايا القوة النسبية، والتحالفات الدولية والاحتواء، والأداء الدبلوماسي، وأسباب اندلاع الحروب، ومحاولة التنبؤ بلحظات اندلاعها، وبما يعقبها من تسويات وأوضاع. ولذلك يهمش الواقعيون القانون الدولي، ويجردون العلاقات الدولية من كل مضمون أخلاقي أو اعتبار قيميّ؛ لأن الحرب والسعي إلى اكتساب القوة لا يعرفان أيًّا من تلك الاعتبارات، فالأخلاق عملة فاسدة في هذا المجال، وبتعبير كيسنجر: «فإن الأخلاق لا حساب لها هنا»(٥٠).

ومقابل مقولات الواقعيين يؤكد «إدوارد بيرنز»: «إن الدين كأساس للنظرية السياسية وما اشتق عنها من فروع للعلوم السياسية سيظل دائمًا له أنصاره المخلصون، فكثير من مشاكل النظرية السياسية ذات مغزى ديني أو أخلاقي. فطبيعة الإنسان وعلاقته بالمجتمع، ومشاكل الجريمة والحرب، ومدى الحرية التي يمكن منحها، وعلاقات الكنيسة بالدولة، وإمكانيات التقدم، والصلة بين الأهداف والوسائل، بعضٌ من الأمثلة الواضحة على ذلك»(٥١).

(٤٩) A. F. K Organski and Jack Kugler, **The War Ledger** (Chicago: Chicago University Press, 1980): 8.

(٥٠) Henry Kissinger, **American Foreign Policy** (New York: Norton Company, 1977): 54.

(٥١) إدوارد م. بيرنز، **النظريات السياسية في العالم المعاصر**، ترجمة عبد الكريم أحمد، ط. ٢ (بيروت: منشورات دار الآداب، ١٩٨٨): ٢٨٨-٢٨٩.

كمـا يرى «مارسيل ميرل» أنـه إذا كانت النتائج التي أفرزها «صلح وستفاليا» عام ١٦٤٨، وضعـت حدًّا للصراعات بين القـوى الأوروبية، والتي كانت قائمة علـى أسس دينية، وميلاد الدولة القومية القائمة على أسس علمانية، فإن الدول الأوربية في إطار توسعها خارج حدودها كانـت توظف البعثـات التبشيرية باعتبارها إحدى وسائل الهيمنة إلـى جانب الاقتصاد والقوة العسكريـة، وأنـه فـي الوقت الذي تم فيـه استبعـاد دور الدين داخل النمـوذج الغربي، ظلت الصراعـات الدينية والثقافية وسيلة لبقـاء القوى الأوروبية مهيمنة علـى المستعمرات في آسيا وإفريقيا(٥٢).

ومـن هنا يرى الباحث أن تهميش دور الدين فـي دراسة وتحليل العلاقات الدولية، مرجعه الأول طبيعة نشأة هذا العلم، من ناحية، وخصائص البيئة التي نشأ وتطور من خلالها، من ناحية أخـرى، فظروف الحـروب الدينية وسيطرة الكنيسة على مقاليد الأمـور في القارة الأوروبية، فـي العصور الوسطى، وما خلقته هـذه السيطرة من جمود وتخلف فـي معظم فروع المعرفة البشريـة، كانت دافعًـا لسعي الكثير من المفكريـن نحو التخلص من هـذه السيطرة، حتى لو تطلب الأمر القضاء على أي وجود للأبعاد الدينية في هذه الفروع، ومنها العلاقات الدولية.

يضـاف إلى ذلك الخبرة السلبية للاهتمام بالأبعـاد الدينية في العلاقات الدولية في الغرب، والربط بينها وبين نشوب الصراعات سواء بين الدول الأوروبية وبعضها البعض، أو بين أوروبا والعالـم الإسلامي، وكانت هذه الصراعات دافعًا لإعلاء مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية على أيـة اعتبارات أخـرى، وخاصة القيمية والأخلاقية، وساعد علـى ذلك فشل مقولات المنظور المثالي في العلاقات الدولية في منع نشوب الحرب العالمية الثانية.

(٥٢) مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦): ٤٣.

المبحث الثاني

أسباب تصاعد الاهتمام بالبعد الديني في العلاقات الدولية

مـع نهاية القـرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين، أصبـح «الدين» وتأثيراته أحد أهم قضايا العلاقات الدولية، وتحولت العودة إلى الدين وتوظيفاته إلى ظاهرة عالمية، وأصبح العالم المعاصر يشهد بعثًا دينيًّا يؤثر في مختلف تفاعلاته، ويعيد تشكيل الدول والمجتمعات، وصـارت الحـركات الدينية في معظـم أنحاء العالم تطرح شعـورًا جديدًا بالهويـة والانتماء، وأضافـت العولمة وتقنيات الاتصال فرصًا وتحديات جديدة، كان من شأنها انتقال التأثيرات، وتداخل الأديان، والثقافات، والحضارات في العديد من التفاعلات والعلاقات. وأصبح الدين يمارس وظائف هامَّة في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للعديد من الدول، حيث يتم توظيفـه لتحقيق التعبئة السياسية، وكمصـدر من مصادر الشرعية السياسيـة، وتبرير الخطاب السياسـي والاجتماعي، وأداة للتغييـر السياسي، وأداة من أدوات السياسة الخارجية لبعضٍ من البلدان، وإطار مرجعي لسياسات البعض الآخر منها(٥٣).

وفي هذا الإطار شهد النظام العالمي تغيرات عميقة، شملت بنية العلاقات الدولية والمبادئ التـي تأسست عليهـا منذ نهاية الحرب العالميـة الثانية، وجاء مصدر هذا التغيـر نابعًا من عدة عوامل منهـا: تعقد المشكلات الدولية، ونمو ظواهر الاعتمـاد المتبادل، وتمثلت أهم معالم التغير في العلاقات الدولية، في: وجود نظام عالمي أحادي القطبية، وبروز المنافسة الاقتصادية كمعيـار كوني للقوة، والطابع العالمي لبعض من مشكلات المجتمع الدولي المعاصر، وثورة الاتصـالات التي تلعب دورًا مهمًّا في بلورة الوعـي الكوني بأبعاد المخاطر القائمة، وتذويب المسافات والحدود(٥٤).

(٥٣) نبيل عبد الفتاح، **سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣): ٢١-٢٣.

(٥٤) عبد العليم محمد، **حرب الخليج: حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل** (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، ١٩٩٢)، كتاب إلكتروني متاح عبر الإنترنت، http://books.google.com.eg/books/about/%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC.html?id=MFJtAAAAMAAJ&redir_esc=y

هذا بجانب تعدد عناصر التدفقات الثقافية العالمية: كالتدفقات العرقية، والتكنولوجية، والمالية، والإعلامية، والأيديولوجية، وكذلك التدفقات المدنية والطبيعية الناتجة عن الانتشار العالمي للمعلومات والصور، والثقافات، والمعتقدات الدينية والفكرية والأيديولوجية(٥٥).

وأمام هذه الاعتبارات فقد تميزت المرحلة الراهنة من تطور حقل العلاقات الدولية بتقبلها لتعدد وجهات النظر، في إطار الجدل الراهن في تاريخ تطور حالة العلم، هذا الجدل الذي يأتي في إطار مراجعة نظرية وفلسفية للعديد من العلوم الاجتماعية، والذي يركز على ثلاثة محاور مترابطة: الاهتمام بالوحدات، أو الأسس الكامنة خلف العلم والإطار المرجعي، والافتراضات والمسلمات التي ينطلق منها، والتعددية في المناهج التي يرتكز عليها(٥٦).

ومن ثم فإن مراجعة حالة علم العلاقات الدولية، منذ نهاية الحرب الباردة قد اقترنت بأبعاد معرفية، ومنهجية، ونظرية متنوعة أبرزت جميعها تجدد الاهتمام بالأبعاد القيمية والمعيارية بصفة عامة، وبصعود دور الدين والثقافة في دراسة العلاقات الدولية بصفة خاصة(٥٧).

وفي إطار هذه الاعتبارات تعددت العوامل والاعتبارات، التي دفعت باتجاه تنامي الاهتمام بالبعد الديني/الثقافي في العلاقات الدولية، ومن ذلك:

أولاً: تأثير مراجعة تيارات الحداثة:

برزت حركة إعادة تقييم دور الدين في المجتمع، والتي جاءت محصلة لعدد من المؤشرات، وقامت على مقولات عكس المقولات التي قامت عليها نظرية التحديث والعلمانية، فقد أدت الحداثة لتعميق دور الدين في المجتمع، وبالتالي إحياء دوره في العلاقات الدولية، وهو ما برز في عدد من المؤشرات، منها:

١ـ إنَّ فشل جهود التحديث التي قادتها الدول الغربية في دول العالم الثالث، أدت لتنامي دور الدين، حيث نظر سكان هذه الدول إلى أن مقولات العلمانية الغربية، والتي كانت أساسًا للحكومات الموالية للقوى الاستعمارية، التي سيطرت على هذه الدول، كانت سببًا في فشل جهود التنمية، في هذه الدول؛لأنها كانت غير شرعية، ومن هنا حدثت العودة لما يعتبرونه شرعيًّا، ممثلاً في القيم الدينية والفلسفية التي يؤمنون بها.

(٥٥) أنطوني د. كينج، محرر، **الثقافة والعولمة والنظام العالمي**، ترجمة شهرت العالم وآخرين، المشروع القومي للترجمة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥): ٢٨–٢٩.

(٥٦) ودودة بدران، «دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية: مشروع العلاقات الدولية في الإسلام»، في **مشروع العلاقات الدولية في الإسلام**، تأليف نادية محمود مصطفى وآخرين (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦):٨٢–٨٦.

(٥٧) انظر: نادية محمود مصطفى، «عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية: إشكاليات خبرة البحث والتدريس»، في **أعمال ندوة المنهجية الإسلامية والعلوم الاجتماعية: العلوم السياسية نموذجًا**، تحرير نادية محمود مصطفى، وسيف الدين عبد الفتاح (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٢).

٢ـ إنَّ التحديث وإن كان قد قلل من شأن أساليب الحياة التقليدية، فإنه كان يقف عقبة أمام القيم والأخلاقيات التي تقوم على الدين، وبالتالي فإن هذا التراجع في دور التحديث وأهمية النظر إليه، كان لصالح إحياء دور الدين. فالتحديث ترتب عليه زيادة تأثير كل من الدولة ومؤسساتها من ناحية، والمؤسسات الدينية من ناحية أخرى، وهو ما صاحبه حدوث نوع من الصدام بينهما، كان في جانب منه لصالح المؤسسات الدينية، كما أن التحديث يصاحبه عادةً السماح بالمشاركة الجماهيرية في عملية صنع القرار، وفي مناقشة القضايا السياسية، وهو ما استفادت منه المؤسسات الدينية، وتعددت الوسائل التي اعتمدت عليها في فرض وجهات نظرها على الآخرين، وهو ما ساعد في إحياء تصاعد دور الدين في العملية السياسية.

٣ـ ساعدت الاتصالات الحديثة، وتطور وسائل الإعلام الدولية في تسهيل نقل الجماعات الدينية لأفكارها، وانتشار تأثير هذه الأفكار على غيرها من الجماعات الدينية الأخرى في مناطق أكثر اتساعًا عبر العديد من دول العالم.

٤ـ تعدد المنظمات الدينية التي تسهم في النشاط السياسي على المستويات الإقليمية والدولية، ومع اتساع نشاطها، تتجه إلى تحديث آليات عملها، وتطوير قدراتها في مجالات الإعلام، والاتصال، والاقتصاد، أما على المستوى المحلي، فإن هذه المؤسسات كانت بمثابة الشكل الرئيسي الذي يسمح فيه للأفراد بتطوير مهاراتهم الدينية والقيادية، والتي غالبًا ما تكون مفيدة للأنشطة السياسية، حيث تتجه إلى التعبئة الجماهيرية والسياسية، وهو ما من شأنه إبراز دورها، وبالتالي مزيد من صعود دور الدين في العملية السياسية الداخلية والخارجية(٥٨).

ثانيًا: طبيعة التحولات الدولية:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين بروز الدوافع الدينية بروزًا واضحًا في العلاقات الدولية، وتمثل ذلك في العديد من المؤشرات، منها:

١ـ قيام عدد من الدول على أسس دينية (باكستان وإسرائيل)، وكذلك تعدد الجماعات والتيارات الدينية العابرة للقوميات، والتي لم تقتصر على ديانة بذاتها، بل شملت كل الديانات السماوية، فيما عرف بالمد الأصولي، أو «الصحوة الدينية» سواء في المسيحية، أو اليهودية، أو الإسلام، بل وكذلك في العديد من المعتقدات الفلسفية كالهندوسية، والكونفشيوسية، والبوذية، والشنتية، وتصاعد تأثير هذه الجماعات في صياغة وتشكيل السياسات العالمية.

٢ـ بروز اصطفاف عالمي للديانات الكبرى، في ثمانينيات القرن العشرين، في مواجهة الاتحاد السوفيتي والشيوعية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تحول الاهتمام خلال فترة

(٥٨) Fox and Sandler, **Bringing Religion into International Relations**: 12-14.

التسعينيات إلى مجادلة أُطروحات اليمين الأمريكي حول «صراع الحضارات»، و«الإرهاب»، بين «الغرب» و«الإسلام»، وصارت الصراعات الأمنية والعسكرية ذات جذور ثقافية. ولم يكن المسلمون وحدهم هم الذين أدركوا خطورة هذه الأطروحات، بل تنبَّه لها رأس الكَنيسة الكاثوليكية، البابا يوحنا بولس الثاني؛ ولذلك اتّجه لمحاورة المسلمين، وتحسين الأجواء مع الأرثوذكسية؛ حتى لا تتحول إلى دين قوميّ يؤجّج الصراعات الدينية والمذهبية[٥٩].

٣ـ الفراغ الذي أعقب انهيار وتآكل الإمبراطوريات الشمولية، وتنامي الشعور بالاضطراب الفكريّ على المستويين الفردي والجماعي، ومن ثم كانت العودة إلى استعارة المعاني من الأطر المرجعية الدينية، وغالبًا عبر العودة إلى الشروح، والتأويلات، والتفسيرات الفقهية والوعظية، أو الثقافة الدينية الشعبية الشائعة بكل دلالاتها، وتأسيسًا على الأصول في منابعها الأساسية. والنظر للتزمت والطقوسية الأدائية والرمزية كتعبير عن سعي لتوازنات نفسية فردية وجماعية قلقة في عالم يتسم بالتوتر السياسي، وتكنولوجيات فائقة التطور. وأصبح اللجوء إلى الدين بمثابة إطار توازنيّ وحمائيّ ونفسيّ ورمزي، لا يحتاج إلى ثقافة مركبة[٦٠].

٤ـ تأثير بعض الأحداث السياسية التي أدت إلى الاهتمام بالخطاب الديني في التعبئة السياسية، وفي صنع السياسات الخارجية لبعض الدول، كما حدث في توظيف العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق (١٩٩٠ و٢٠٠٣) في نقد السلطات السياسية، ومواقفها، ولاسيما من قبل الجماعات الإسلامية السياسية المعارضة في هذه البلدان، ومعها الجماعات القومية العربية وبقايا الماركسية، واستخدام بعض المفردات والأوصاف السياسية، أو الدينية السلبية إزاء الإسلام في الشحن العاطفيّ في مواجهة الولايات المتحدة والغرب عمومًا.

٥ـ تصاعد العمليات الإرهابية، واستخدام هذه العمليات لإنتاج المزيد من الصور النمطية السلبية حول الإسلام كديانة، وعقائد، وشرائع، وقيم، وثقافة، وحول واقع المسلمين واتجاهاتهم الدينية والفكرية، وكان من أكثر هذه العمليات تأثيرًا أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية. والتي كان لها العديد من الانعكاسات، ليس فقط على تطور العلاقات الدولية، ولكن كذلك على تطور علم العلاقات الدولية[٦١].

---

(٥٩) رضوان السيد، «في مواجهة الأصولية الإسلامية: انكسار الأحادية الأمريكية والمتغيرات»، **صحيفة الشرق الأوسط**، عدد ١٠٢٧٦(الثلاثاء ١٦ يناير ٢٠٠٧).

(٦٠) نبيل عبد الفتاح، **النص والرصاص: الإسلام السياسي والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر** (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨): ٢٦٨.

(٦١) ستيف سميث، «العلاقات الدولية: الروابط بين النظرية والممارسة في السياسة الدولية»، **مجلة العلاقات الدولية والتنمية** (سبتمبر ٢٠٠٣)، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت،
http://www.geocities.com/adelzeggagh/bridge.html

ثالثًا: الاستجابة العلمية للتحولات العالمية:

أدت التحولات الدولية السابق ذكرها، والتي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، إلى توجيه الباحثين في حقل العلاقات الدولية إلى إعادة النظر في مكانة البعد الديني/ الثقافي في دراسة هذا الحقل، وبدا وكأن هذا الحقل يستجيب لإدراك مغاير للوضع الذي كان سائدًا قبل نهاية الحرب الباردة، جوهره أن ثمة حقبة دولية جديدة في طريقها للظهور، وأنه حينما يبدو النظام الدولي وكأنه يتحول ثقافيًّا بشكل ذاتي أسرع من تحوله اقتصاديًّا وسياسيًّا، يكون طبيعيًّا أن يعيد حقل العلاقات الدولية النظر في اقترابات البحثية، ومنطلقاته الفكرية، ورؤيته النظرية والأمبريقية. ومع اتساع نطاق الرؤية النقدية؛ اتسع نطاق المرونة في حقل العلاقات الدولية.

ومع التأكيد على مفاهيم القومية، والهوية، والوطنية، والتقاليد، والجذور، والتي شكلت محاور رئيسة في العلاقات الدولية طوال مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، تزايد الاهتمام بالبعد الديني/ الثقافي في العلاقات الدولية، وخاصة مع وجود اتجاه يرى في النظام الدولي حيزًا تهيمن عليه الصراعات بين الثقافة والعرقية، وأنه قد دخل مرحلة دولية جديدة من الصراع القائم على الأبعاد الدينية، والقيمية، والثقافية (٦٢).

وفي هذا الإطار برزت إشكالية العلاقة بين الداخليّ والخارجيّ، والتي وقعت في صميم جهود التنظير التي شهدتها كل مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية في القرن العشرين، إلا أن المرحلة الراهنة شهدت تزايدًا مطردًا في درجة تأثير الخارجيّ على الداخلي، وفي طبيعة هذا التأثير ونطاقاته، بحيث برز وجود اختراق كثيف من الخارجيّ، تآكلت معه الحدود بينه وبين الداخلي، ولم يعد هذا الاختراق قاصرًا على النطاقات السياسية أو الاقتصادية، ولكنه امتد ليشمل النطاقات الاجتماعية والثقافية أيضًا، وللتعاطي مع هذه المتغيرات وتلك التحولات في إطار علم العلاقات الدولية، برز اتجاهان رئيسان:

الأول: الداعي إلى مراجعة النظريات والاقترابات القائمة والتوفيق بينها:

وينطلق من أن اهتمام منظري العلاقات الدولية بموضوعات مثل القيم، والأخلاق، والرموز، والمعارف، وتأثيرها على العلاقات الدولية، جاء من اعتبارها موضوعات فرض الواقع التعامل معها. ومن ثم كان على نظريات العلاقات الدولية المختلفة إيجاد سبل للتعامل معها كسبيل لاستمرارية هذه النظريات، وتجديد قدراتها الوصفية والتفسيرية لهذا الواقع.

(٦٢) Fred Halliday, "Culture and International Relations: A New Reductionism?" in **Confronting the Political in International Relations**, edited by Michi Ebata and Beverly Neufeld ([New York]: Macmillan Press, 2000): 47– 49.

وقامت جهود هذا التيار على تحديد أوجه القصور في التنظير السائد، أو في اقتراحات إصلاح هذا التنظير، وذلك من خلال:

أ) التوليف بين النظريات القائمة: وهذا التوليف لا يعني تجاهل الاقتراب العلمي لدراسة العلاقات الدولية، وإنما العمل على تطويره، وإذا كان العلماء الطبيعيون يستطيعون إدراك أن المنهج العلمي التقليدي لم يستطع «نمذجة» الواقع على نحو كامل، فإنه يمكن للعلوم الاجتماعية فعل المثل، وفي إطار هذا التوليف تأتي أهمية التوفيق بين الواقعية وبين المنظور الليبرالي؛ لأن فشل نظريات العلاقات الدولية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، لا يعني أن نظرياتها عديمة الجدوى. ولكنها بحاجة لتعديلات ضرورية، يمكن أن تسهم الليبرالية الجديدة في تقديمها. خاصة وأن فترة ما بعد الحرب الباردة تصلح كنموذج يتطلب مقتربات توفيقية(٦٣).

ب) الاهتمام بأبعاد جديدة فرضها الواقع: مثل العلاقة بين الداخل والخارج، ودور الأفكار والرموز والقيم، وجاءت الدعوة للاهتمام بهذه الأبعاد بوسائل مختلفة، منها: استكمال النظريات القائمة بمقتربات تؤكد على دور هذه الأبعاد، وتنطلق من تفاعل التأثيرات الداخلية والدولية على سلوك الدول، والاهتمام بدور الأفكار والقيم والمعارف في تأثيرها على العلاقات الدولية، والاستعانة بمقتربات من حقول أخرى أقدر على دراسة هذه الأبعاد، مثل إسهامات علماء السوسيولوجي والأنثربيولوجي حول الثقافة، والقيم، والهوية وتأثيرها في الأوضاع السياسية(٦٤). أو الجمع بين النظريات القائمة لتناول وتحليل هذه الأبعاد الجديدة(٦٥).

الثاني: إعادة بناء منظورات تحليل العلاقات الدولية:

اتخذ فريق من منظري العلاقات الدولية من قضية الاهتمام بالأبعاد القيمية والثقافية، وتأثيرها على العلاقات الدولية فرصة لمراجعة ومعالجة المضمون القيميّ للتيارات الوضعية كخطوة أساسية لرفض ما تقوم عليه من افتراضات، وإعادة الاعتبار للنظرية القيمية للعلاقات الدولية. ودعا أنصار هذا الاتجاه إلى ضرورة وجود تنظير جديد قائم على أسس جديدة، وتغيير الأسس القائمة، ليس فقط بمجرد إدخال تعديلات على مستوى النظريات المختلفة،أو على مستوى ما تعالجه من موضوعات، وإنما إعادة النظر في الرؤية الوضعية التي حكمت هذا التنظير لفترات طويلة، والعمل على إعادة الاعتبار للتنظير المعياريّ وللنظرية المعيارية

(٦٣) انظر: مصطفى، **مشروع العلاقات الدولية في الإسلام**: ٢٠.

(٦٤) Martha Fennimore, "Norms، Culture, and World Politics: Insights from Sociology's Institutionalism", **International Organization** 50, no. 2 (Spring 1996): 325–330.

(٦٥) Joel H. Rosental, "Rethinking the Moral Dimensions of Foreign Policy", in **Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge**, edited by Charles W. Kegley Jr. (New York: Martin's Press، 1995): 317–329.

للعلاقات الدولية، وخلق المناخ الملائم للاهتمام بقضايا ومفاهيم معينة كالثقافة، والحضارة، والدين، والأخلاق، والهوية، والقيم، ورفض التعميمات الوضعية ومقولاتها المطلقة، والتي كانت سببًا في الحد من تطوير نظرية قيمية للعلاقات الدولية. وقد وفرت التغيرات الجوهرية التي شهدها واقع العلاقات الدولية الفرصة لإجراء هذه المراجعة. وخاصة مع فشل الوضعية في فصل القيم عن الحقائق(٦٦).

هذا الفشل الذي يرجع في جانب منه إلى التحيز المعرفي والمناهجي عند مُنظري الوضعية في العلاقات الدولية، والذي نتج عنه فصل حاد بين ما يرونه حقائق وبين القيم؛ مما أعطى أولوية تحليلية للمعرفة المبنية على تلك الحقائق، هذا في الوقت الذي تعاني فيه هذه «الحقائق» من الانتقادات، فهي تعاني من الإبهام، كما لا يمكنها إثبات أو دحض النظريات بالطريقة التي تقترحها الوضعية المنطقية، حيث لا تقف هذه الحقائق بمنأى واستقلالية عن النظرية التي تختبرها. وكل نظرية تُبنى على أساس التحيز إلى «الالتزام» بمبدأ معين. ويختار المنظرون النموذج الذي يلائم التزاماتهم وتحيزاتهم على نحو أفضل من غيره(٦٧).

فالمطلوب في المرحلة الراهنة، ليس مجرد الاهتمام بدرجة أكبر بقضايا ذات طبيعة قيمية، وإنما الاعتراف بأنه دائمًا ما كانت دراسات السياسات الدولية، وعلى نحو لا يمكن تجنبه، ذات طبيعة معيارية. فليس المطلوب توجيه الاهتمام لمعالجة قضايا واهتمامات قيمية، وإنما وجودها في صلب قضايا العلاقات الدولية، وفي طريقة تناولها(٦٨).

رابعًا: توظيف البعد الديني لتحقيق المصالح الإستراتيجية:

ارتبط تصاعد الاهتمام بالبعد الديني/ الثقافيّ وتأثيره على العلاقات الدولية، في جانب منه، بوجود دوافع سياسية، مرتبطة بمصالح القوى الدولية، وفي إطار تحليل هذه الدوافع، وبيان تأثيرها على تطور العلاقات الدولية، برز اتجاهان رئيسان:

الأول: يرى أن الدوافع التوظيفية للبعد الديني/ الثقافيّ هي التي تحدد تأثيره: فالحديث عن الثقافة والحضارة والدين في الخطاب الغربيّ، اقترن بمراحل التحولات الكبرى في التاريخ، والغرض منها سياسيًّا، فإذا كان القرنان الخامس عشر والسادس عشر يشكلان مرحلة التأسيس لأوروبا الحديثة، فإنهما يشكلان أيضًا مرحلة التأسيس للعلاقات غير المتكافئة في العالم الإسلاميّ والشرق. والتي تطورت إلى رأسمالية توسعية تعتمد على الحروب والاكتساح

(٦٦) Mark A. Neufeld, **The Restructuring of International Relations Theory** (Cambridge: Cambridge University Press, 1995): 96–106.

(٦٧) Mervyn Frost, **Ethics in International Relations: A Constitutive Theory** (Cambridge: Cambridge University Press, 1996): 10–19.

(٦٨) Neufeld, **The Restructuring of International Relations Theory**: 107–109.

والسيطـرة. وعلـى الرغم من وجـود مشروع حضاريّ عالمـيّ، خلال القرنيـن التاسع عشر والعشريـن، فإنـه يعبر عن مصالح القوى والدول الرأسماليـة الصناعية المهيمنة على العالم في ظل سيطرة ثقافة الاستهلاك ومعاييرها القيمية أُحادية الجانب(٦٩).

فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية تشكل المرجعية الحقيقية للأحداث الدولية، فهي ليست دلائـل على تأثير متزايـد لعوامل الثقافة والحضـارة والدين. فهذه العناصـر اعتبرها الخطاب الغربـيّ منذ أواخر القرن التاسع عشر خصوصيـات ثقافية، وتم توظيفها في السياسات الغربية تجاه المجتمعـات الأهلية. وإذا كانت هذه العناصر تتصاعـد أهميتها الآن، فإن هذا التصاعد هـو تعبير عن توتر ومخاوف وهواجس جماعية، ناجمة عن عوامل كثيرة لا علاقة لها بالثقافة أو الحضـارة أو الديـن، كالفقر، وسوء توزيـع الثروة، والاختـلالات الديموغرافية، والبطالة، والخلل في توزيع السلطة، والصراعات الأهلية، والأزمات الاقتصادية.

الاتجاه الثاني: التأكيد على استخدام البعد الثقافيّ لحماية مصالح وأهداف القوى الكبرى، فالاهتمـام بالعلاقـة بين الحضـارات وإحياء البعـد الثقافـيّ الحضاريّ، جاء لاعتبـاره مجالاً تتجسـد على صعيده صراعات جديدة للقوة، واختبار توازنات القوى، نظرًا لأن دور العوامل الاجتماعيـة والثقافية قد برز، أو تجدد بروزه، في العلاقات الدوليـة بالمقارنة بالبروز السابق للعوامل التقليدية السياسية الإستراتيجية، التي حازت الأولوية حتى نازعتها الصدارة، منذ بداية السبعينيات، العوامل السياسية الاقتصادية(٧٠).

ومع بـروز «مصطلح العولمـة»، وحرص الاقترابـات النظرية على تنـاول أبعادها الثقافية والاجتماعيـة، إلى جانـب الأبعاد التقليديـة، أصبحت عولمة الثقافـة والمجتمعات، من أهم المستجـدات التي تميز المرحلة الراهنـة من مراحل تطور العلاقات الدولية؛ مما تطلب تقديم رؤيـة شاملة حـول خريطة الأبعاد المختلفة للعولمة. ولم يكـن الدافع وراء كثافة الحديث عن هـذه الأبعاد مواجهة تحديات الواقـع أو الاستجابة لها فقط، ولكن أيضًا تحليل الإطار القيميّ الـذي يغلف هذا الواقع ويؤطره، والذي ينبثق مـن منظومة القيم والمصالح الغربية الرأسمالية. مما يعكس تأكيد القناعة بأن المواجهة ليست حول السياسة والاقتصاد فقط، ولكن الحضارة والدين في قلبها(٧١).

الأمـر الذي يفرض تسكين البعد الدينـي (أو الثقافـي أو الحضاري) فـي منظومة الأبعاد المتفاعلـة، ومنهـا أبعاد مادية مختلفة، فلا يمكن اجتزاء تفسيـر، أو تبرير ظاهرة ما أو أحداث ووقائع محددة ببعد ديني، أو ثقافي، أو حضاري فقط، والعكس صحيح، ولكن تزايد الاهتمام بالأبعـاد القيمية جاء بغرض استعادة الاهتمـام بتأثيراتها واتجاهاتها ووزنهـا، مقارنة بالأبعاد الأخرى، وليس إعلاء أو استبعاد مجموعة على حساب الأخرى.

(٦٩) د. وجبه كوثراني، «صدام الحضارات أم إدارة أزمات»، في **الغرب وبقية العالم: بين صدام الحضارات وحوارها** (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث، ٢٠٠٠): ٩٦-٩٩.

(٧٠) نادية مصطفى، محرر، «إعادة تعريف السياسي: رؤية من داخل حقل العلاقات الدولية»، في **علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهاجية**، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي٤، ٥ (القاهرة: جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤): ٤٢٣-٤٣٣.

(٧١) نادية محمود مصطفى، «حوار الحضارات في ضوء العلاقات الدولية الراهنة»، في **محاضرات في حوار الحضارات: أعمال ندوة كيف ندخل سنة حوار الحضارات؟** (دمشق: المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ٢٠٠١): ١٧١-١٧٢.

المبحث الثالث

مؤشرات تصاعد تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية

ارتبط الاهتمام بالبعد الديني/ الثقافي في العلاقات الدولية، بالتحولات القيمية العالمية، فمع ازدياد موجة العودة إلى الأصوليات، وتفسيرها على أنها مصادر النزاع الدوليّ المقبل، تزايد تخوف الغرب من ظهور جيل جديد ينظر إلى الغرب من مرُكّب نقص، ويشكك في الأسس الفلسفية للحضارة الغربية؛ بما يعني قرب انتهاء الهيمنة الغربية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة. وهنا أصبح أحد أهداف إعطاء أولوية للبعد الديني/ الثقافيّ، هو احتواء النتائج السلبية التي يمكن أن تترتب على هذه التحولات، من ناحية، ومواكبة التحولات التي يشهدها حقل العلاقات الدولية، والتي هي في جانب رئيس منها انعكاس مباشر للتحولات الدولية، في إطار من جدلية التأثير والتأثر بين التحولات الدولية والتحولات في حقل العلاقات الدولية.

وفي هذا الإطار تعددت مؤشرات تصاعد تأثير البعد الديني في العلاقات الدولية، ومن بين هذه المؤشرات:

أولاً: تصاعد تأثير الرموز والتيارات الدينية في العلاقات الدولية:

حيث شهدت المرحلة الراهنة تصاعد تأثير رجال الدين والتيارات الدينية في صياغة توجهات العلاقات الدولية وتحديد أجندتها الرئيسة، وهو ما برز في الجوانب التالية:

١ـ تنامي دور رجال الدين في العلاقات الدولية: مع نهاية القرن العشرين ظهر تطور جديد في العلاقات الدولية، تمثل في تغير محتوى الصراع، حيث لم تعد الصراعات متجذرة في أيديولوجيات الحرب الباردة. وبدلاً من ذلك أصبح معظمها ينبع من الصدامات ذات الصلة بالهوية الجماعية سواء على أساس عرقيّ، أو إثنيّ، أو قوميّ، أو ديني، واتجاه هذه الصراعات إلى الحدوث، وفقًا للخطوط الفاصلة بين القوميات المتنافسة، أو في المواقف التي تعاني فيها المجتمعات من قيود المنافسة الاقتصادية، والتطلعات المتزايدة.

ومع تعدد مصادر هذه الصراعات، وعجز الوسائل التقليدية عن التعامل معها، نظرًا لأن المطلوب ليس فقط فهم مصالح الأطراف المتصارعة، ولكن أيضًا فهم الجوانب ذات الصلة بالجوانب المعنوية، كحق تقرير المصير والعدل والحرية. فقد أدت هذه الفجوة، بالإضافة إلى الطبيعة المتغيرة للصراع، إلى تنامي الدور الذي يقوم به مواطنون من خارج الحكومة، على رأسهم الرموز الدينية، والأشخاص الذين تحركهم دوافع روحية، للقيام بأشكال متعددة من الوساطة وحل الصراعات.

ولأن الأشخاص الذين يعملون من منطلق ديني أو روحي تم تجاهلهم في دراسة العلاقات الدولية، خلال العقود السابقة، فإن تجاربهم يجب أن تحظى بما تستحقه من اهتمام. فمثل هؤلاء الأشخاص يملكون القدرة على الوصول بمعدلات أفضل إلى فئات أوسع على المستوى الفردي، خاصةً في حالة وجود صور لعدم المساواة وعدم الأمن، بدرجة أكبر من معظم القادة السياسيين الذين يمارسون السلطة. كما أنهم أكثر قدرة على التعامل مع القضايا ذات الصلة بالجوانب الأخلاقية والاحتياجات الروحية.

وهو ما ساعد في جانب منه على بروز نمط من الفاعلين، يتمثل في الشخصيات والقيادات الروحية التي تعمل على تشجيع التغيير السلمي من خلال الوساطة الرسمية في بعض الأحيان، ومن خلال الدبلوماسية غير الرسمية في أحيان أخرى(٧٢).

٢ـ تصاعد تأثير بعض من الجماعات الأصولية ذات المرجعية الإسلامية، واتجاهها نحو استنفار القوة الدفاعية للإسلام كحائط صد إزاء الضغوط الخارجية، ودفاعًا عن الهويات الإسلامية، وإطارًا للتماسك في مواجهة عمليات التفكك التي تقودها بعض الإدارات السياسية الغربية.

٣ـ تنامي تأثير عدد من تيارات اليمين الأمريكيّ وجماعات الضغط المسيحية، الصهيونية، في السياسة الخارجية الأمريكية، ودورها في العمل على توتير العلاقات بين الإدارة الأمريكية الجمهورية بقيادة جورج دبليو بوش، وبين بعض الدول العربية والإسلامية، سواء عبر بعض من الجماعات، واللجان المؤثرة كاللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية، أو عبر أشكال من المنظمات التطوعية المدنية، المعنية بالحريات الدينية في العالم العربي والإسلامي(٧٣).

ثانيًا: مراجعة حالة علم العلاقات الدولية:

بالنظر إلى حالة علم العلاقات الدولية منذ نهاية الثمانينيات والتسعينيات، وبعد نهاية الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، ومن خلال القراءة المقارنة في أدبيات مراجعة هذه الحالة، والأدبيات النظرية حول المنظورات الكبرى التي شهدها العلم والجدالات

(٧٢) Johnson Douglas, "Introduction: Beyond Power Politics", in **Religion: The Missing Dimension of Statecraft**, edited by Douglas Johnson and Synthia Sampson (New York: Oxford University Press, 1994): 3-7.

(٧٣) رضا هلال، **الحرب الأمريكية العالمية: قيامة المحافظين الجدد واليمين الديني** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣): ٤٧–٥٨.

بينها[٧٤]. اتفق منظرو العلاقات الدولية على أن العلم يمر بأزمة ويحتاج إلى مراجعة، ومن أهم مؤشرات هذه الأزمة:

١ـ عدم وجود منظور سائد ومهيمن على مجال الدراسة؛ ومن ثم تعدد المنظورات المتنافسة على نحو يعكس وجود فوضى نظرية، وخاصة مع تعدد روافد كل منظور، ومع تعدد مسميات كل رافد وفقًا للبعد محل الاهتمام، منهجيًّا أو مضمونيًّا.

٢ـ عدم وجود نظرية عامة للعلاقات الدولية، إلى جانب فشل النظريات الكبرى داخل كل من الاقترابات التطورية، والهيكلية والسلوكية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، مع اهتزاز الخطوط الفاصلة بين علم العلاقات الدولية وعلوم اجتماعية وإنسانية أخرى، نظرًا لاتساع نطاقه وحدوده، وتعقد أجندة موضوعاته، بعد أن تجدد الاهتمام بالأبعاد الدينية والثقافية والحضارية في دراسة العلاقات الدولية، وبأنماط جديدة من الفواعل والعمليات.

٣ـ حالة السيولة التي تعكسها مرحلة «المابعديات» (ما بعد الحرب الباردة، ما بعد الحداثة، ما بعد الوضعية) سواء على صعيد المنهج أو المضمون. فمع انتهاء الحرب الباردة، شهد التنظير للعلاقات الدولية مرحلة اختلفت فيها الرؤى حول خصائص العلاقات الدولية في هذه المرحلة، وأهم القوى المؤثرة فيها. وتبلور السؤال التالي بوضوح: هل كشف انتهاء الحرب عن خصائص جديدة؟ أم أن تراكم خصائص جديدة قد قاد إلى انتهاء الحرب؟ ومن ثم هناك حاجة لمنظور جديد لدراسة العلاقات الدولية وكان من أهم ملامح مراجعات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد الوضعية، في دراسة وتحليل العلاقات الدولية:

(أ) بروز أهمية الدين والثقافة في دراسة العلاقات الدولية، كمرحلة ثالثة من مراحل تطور علم العلاقات الدولية، بعد أن حازت الاهتمام والأولوية في ظل سيادة المنظور الواقعي القضايا والأبعاد العسكرية الأمنية، ثم نافستها في مرحلة تالية قضايا الاقتصاد السياسي الدولي[٧٥].

(٧٤) من أهم هذه الأدبيات، انظر:
- K. J. Holsti, "Along the Road to International Relations Theory", **International Journal**، no. 2 (1984); P. Viotti and M. Kauppi, **International Relations Theory: Realism، Pluralism, Globalism and Beyond** (New York: Macmillan، 1993);
J. Lewis Gaddis, "International Relations Theory and the End of the Cold War", **International Security** 17, no. 3 (Winter 1992/1993).

(٧٥) من أهم الأدبيات التي تناولت دور الثقافة في العلاقات الدولية:
Youssef Lapid, ed, **The Return of Culture and Identity in International Relations Theory** (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1996); Fred Halliday, "Culture and International Relations: A New Reductionalism?" in **Confronting the Political in International Relations**, edited by Michi Ebata and Beverly Neufeld ([Agawam, MA]: Millennium Press Ltd, 2000); Marysia Zalewski and Cynthia Enloe, "Questions about Identity on International Relations", in **International Relations Theory** Today, edited by K. Booth and S. Smith (PA: Pennsylvania State University press, 1995): 279-305; Simon Murden, "Culture and

(ب) مراجعة المنهج الوضعي السلوكي الإمبريقي، وهي المراجعة التي قادت إلى رد الاعتبار للقيم. على أساس أن أحد أهم أسباب عدم الوصول إلى نظرية عامة، أو عدم وجود منظور سائد، هو إهمال القيم والتاريخ والفلسفة. ومن هنا كانت القيم، إلى جانب غيرها من الأبعاد، محورًا أساسيًّا من محاور الجدال الثاني الكبير في تاريخ العلم، الجدال بين السلوكية والتقليدية(٧٦).

وقد اقترن بتجدد الاهتمام بالقيم، بروز الأبعاد الثقافية والدينية، وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة. وبقدر ما شهدت حالة العلم جدالاً حول القيم، تبلورت أيضًا جدالات حول: هل حدث تحول في منظورات دراسة العلاقات الدولية نظرًا لبروز دور الدين والثقافة على مستوى التنظير والواقع؟ وهل المتغيرات الثقافية والدينية هي متغيرات مستقلة أو تابعة؟، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هل الاختلافات بين الثقافات والأديان لابد وأن تقود إلى صراعات؟ وما تأثيرها على استقرار وأمن وسلام العالم؟ وما أنماط العلاقات بين الأديان والثقافات وبين المصالح وتوازنات القوى؟

ويكشف استمرار هذه الجدالات وعمقها وامتدادها كيف أن دراسة العلاقات الدولية مازالت تشهد حالة مراجعة قادت إلى الحديث عن إعادة تعريف السياسي. فالمداخل القيمية والمداخل الثقافية والحضارية (إلى جانب الدينية) أسهمت في إعادة تعريف مستوى التحليل بعيدًا عن المستوى التقليدي (الدولة والنظام الدولي) كما أسهمت في إعادة تحديد نطاق موضوعات العلم ليتسع لموضوعات جديدة(٧٧).

وإذا كانت مرحلة ما بعد السلوكية، قد أدت إلى درجة من إعادة تعريف السياسي؛ نتيجة اتجاه الاهتمام نحو فواعل جديدة من غير الدول، ونحو قضايا جديدة ذات أبعاد اقتصادية، فإن المرحلة الراهنة من تطور منظورات العلم تعالج ما سبق من إهمال للمتغيرات الدينية والثقافية، في محاولة لتجاوز مرحلة علمانية ومادية العلم المفرطة. كما أنها تعالج إهمال مستويات للتحليل وفواعل لحساب تفوق مستوى الدولة القومية؛ ولذا تجدد الاهتمام بمستويات أكثر

World Politics", in **Globalization and World Politics**، edited by S. Smith and K. Booth, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 1997).

(٧٦) انظر على سبيل المثال:
Keen Booth, "Security in Anarchy: Utopian Realism in Theory and Practice", **International Affairs** 67, no. 3 (1991): 527- 545; Martha Finnemore, "Norms, Culture and World Politics": 325- 345; Miles Kahler, "Rationality in International Relations", **International Organizations** 52, no. 4 (Autumn 1998); Seymon Brown, **International Relations in a Changing Global System: Toward a Theory of the World Polity** (n.p.: Westview press, 1992).

(٧٧) مصطفى، «إعادة تعريف السياسي في العلاقات الدولية»: ٦٧.

كليــة وشمولاً مثل الجماعة العالمية. وهو ما انعكس على منهاجية واقترابات دراسة العلاقات الدولية، حيث تبلور الاهتمام بتأثير الأفكار والقيم إلى جانب العوامل المادية(٧٨).

وظهرت دعوة للاهتمام بما يمثله الدين من تحدٍّ لنظرية العلاقات الدولية، تتجاوز وتتعدى بروز الاهتمام التقليدي (أو المتجدد) بأثر الدين على قضايا العلاقات الدولية ومسار تفاعلاتها، صراعًا أو تعاونًا(٧٩).

وتنتقــد هذه الدعوة حالة «نفي الدين» في ظل النموذج الواقعي التقليدي من ناحية، وحالة استدعائه الحالية في أطروحات صدام الحضارات وغيرها من الأطروحات التي تربط جميعها غالبًا بين عودة ظهور الدين وبين مناخ حرب باردة جديدة وخطر السياسات الأصولية الدينية، وتهديد الإرهاب العالمي وحالة الفوضى التي يعيشها العالم، من ناحية أخرى.

وفــي المقابل تدعو لبيان كيف أن الاهتمــام بالتقاليد الدينية الكبرى العالمية يمكن أن يقود إلــى إنجــازات نظرية وسياسية خلاقــة، فالمطلوب ليــس إدخال تعديلات فــي الأطر النظرية القائمــة التي تتعامل مع دور الأفكار والثقافة والهوية. ولكن وضع طرق نظرية جديدة؛ لتفسر وتبــرز مغزى العلاقة بين الدين والسياسات، ومن ثم فإن عودة الدين تحمل معها فرص تحرير العلاقــات الدولية من قيودها الذاتية النظرية، وتجاوز الجــدالات عن الثقافة والتعددية الثقافية فــي الفكــر الدينــي المعاصر، واستكشــاف كيف يقدم الفكــر الديني المعاصــر طرقًا جديدة للبحــث والتفكير(٨٠). كما يصبح التحدي الأكبر للساعين إلى استخدام الأبعاد الدينية/ الثقافية فــي العلاقــات الدولية ليس فقط الدفاع عنهــا أمام ناقديها، بل في انتقائهــم من بين العديد من المناهج الثقافية المتوافرة(٨١).

ولكن مع التأكيد على أن الاهتمام بصعود البعد الديني/ الثقافيّ، لا يعني الاتفاق على أولوياته مقارنــة بغيره من الأبعــاد، أو على نمط تأثيراته، سلبًا أو إيجابًا علــى العالم، ودرجة استقراره،

(٧٨) Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics** (Cambridge: Cambridge University Press، 2004).

(٧٩) Paylos Hatzopoulos and Fabio Petito، eds., **Religion in International Relations**: **The Return from Exile** (New York: Palgrave/ Macmilan, 2003).

(٨٠) د. نادية مصطفى، عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية: إشكاليات خبرة البحث والتدريس، (في)، نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح، **دور المناهجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجًا**، (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٢): ١٨٧ ٢٤٠؛ وانظر كذلك: سمير أمين، **بعض قضايا للمستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١): ١٦٤.

(٨١) من أهم الأدبيات التي تناولت هذه المتغيرات، انظر:

A. B. Bozeman, **Politics and Culture in International History: Form Ancient Near East to The Opening of The Modern Age** (London: Transaction Publishers, 1994); Ibid: 5-11; Samuel P. Huntington, **The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order** (NY: Touchstone, 1996): 26-28, 26-27, 49.

وعلى السلم والأمن الدوليين، حيث اختلفت المنظورات الكبرى التي شهدها علم العلاقات الدولية حول هذين الأمرين المتداخلين، العلاقة بين البعد الديني/ الثقافيّ، والقوة والمصلحة كمحرك للعلاقات الدولية من ناحية، وآثار هذا البعد الديني/ الثقافيّ، من ناحية أخرى(٨٢).

وفي إطار هذه التحولات، طرح منظرو العلاقات الدولية عددًا من المفاهيم والمقولات الأساسية، التي شكلت محاور رئيسية للجدل الفكري، حول الأبعاد القيمية والدينية، وتأثيرها في تطور دراسة العلاقات الدولية، وتمحور الجدل بصفة أساسية حول أطروحات «العولمة»(٨٣)، و«صدام الحضارات»، و«نهاية التاريخ»، و«المنظورات الدينية لتفسير العلاقات الدولية»:

فقد شكل صعود الأبعاد الاجتماعية الثقافية في تحليل العولمة، إلى جانب الأبعاد السياسية والاقتصادية، إضافة حقيقية في دراسة التغيرات العالمية، وكان لهذا الصعود عدة مدلولات، أبرزها: إن الاختلاف حول العولمة ليس حول تداعياتها فقط، بقدر ما هو حول البعد القيمي لمضمون هذه التداعيات وعواقبها؛ ولهذا فإن الجدال بين الاتجاهات الفكرية والنظرية المختلفة، قد اكتسب أبعادًا قيمية واضحة، واقترن عصر العولمة بإحياء البعد القيمي في الدراسات الدولية.

ولم يكن صعود الاهتمام بالأبعاد الثقافية الحضارية على صعيد دراسات التغير العالمي، منفصلاً عن الأبعاد السياسية والاقتصادية، بل جاء تعبيرًا عن التفاعل مع السياسي والاقتصادي، بل واتجاه السياسي والاقتصادي إلى توظيفه، فالحديث عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، واقتصاد السوق، والتكيف الهيكلي، لا ينفصل عن الأبعاد الثقافية الحضارية، وبالرغم من الحديث عن عدم الفصل بين الأبعاد الثلاثة (الحضارية، السياسية، الاقتصادية)، إلا أنه يظل لوضع الأبعاد الثقافية خصوصية في هذه المرحلة، فبعد أن تحققت الهيمنة السياسية، والعسكرية، ثم الاقتصادية للنموذج الغربي، لم يتبق إلا اكتمال الهيمنة الثقافية أيضًا(٨٤).

وهنا أصبح الدين حاضرًا في مواجهة ما تطرحه العولمة من مفاهيم وأفكار وممارسات، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك لا يعني تجاهل جوهر المصلحة القومية العليا للقوة المنتصرة، والتي ليست بالقطع دينية، وإنما يُستدعَى الدين بهدف تغطية المصالح الحقيقية(٨٥).

(٨٢) مصطفى، «إعادة تعريف السياسي: رؤية من داخل حقل العلاقات الدولية».

(٨٣) نادية محمود مصطفى، «العولمة وحقل العلاقات الدولية»، في **العولمة والعلوم السياسية**، تحرير حسن نافعة، وسيف الدين عبد الفتاح، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي للعام الجامعي ١٩٩٨/١٩٩٩ (القاهرة: جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٠): ١٠٢.

(٨٤) مصطفى، «التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية»: ٨٣– ١٠١.

(٨٥) Anthony Giddens, **The Consequences of Modernity** (California: Stanford University Press, 1990).

أما عن أطروحة صدام الحضارات، فيقوم جوهرها، كما أسس لها «صمويل هنتنجتون»[٨٦]، على أن الصراع العالمي هو صراع ثقافات وأديان وليس مصالح، وتفسير تقدم الدول وتأخرها بحسب الحالة الثقافية والانتماء الديني[٨٧]. ووضع «هنتنتجون» تصوراته للعالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على أن «الثقافة» تشكل مصدرًا للصراعات الرئيسية بين البشر[٨٨] وتحل «ظاهرة الصدام الحضاري» محل «الحرب الباردة»، كما أعاد النظر في خريطة العالم، حيث الحدود الفاصلة بين دولها هي الحدود الحضارية، وليست الحدود السياسية والأيديولوجية مثلما كان الحال في الحرب الباردة، وهذه الحدود هي نفسها «خطوط المعارك»، وتقوم بين سبع حضارات رئيسية، بالإضافة إلى أخرى ثامنة محتملة (الغربية، الأمريكية اللاتينية، الأرثوذكسية، الإسلامية، الكونفشيوسية، الهندوسية، اليابانية، وربما الحضارة الإفريقية)، وبالرغم من الخلط في تحديد مفهومي «الثقافة والحضارة» من جهة، وبين«الحضارة والدين» من جهة أخرى، إلا أنه يخرج بأن نزاعات المستقبل ستحدث على امتداد خطوط التقسيم الثقافية التي تفصل هذه الحضارات الواحدة عن الأخرى[٨٩].

وردًّا على مقولات «هنتنجتون»، تؤكد «د. نادية مصطفي» على أن إشكالية العلاقة بين الحضارات، تتقاطع وتتداخل مع مناطق أخرى، كما تطرح موضوعات هامّة كدور الدين في السياسة الداخلية والخارجية، والذي يحدد الاهتمام بالأبعاد القيمية الأخلاقية للقضايا الدولية المختلفة التقليدية منها والجديدة، والتي تحمل أبعادًا ثقافية حضارية واضحة تقع في صميم أي حوار بين الحضارات، كما أن اختلاف المنظورات حول دور الدين/القيم، يعكس اختلافات حضارية وثقافية هامة، ومن ثم فإن القراءة المقارنة النقدية التراكمية بين أدبيات العلاقة بين الحضارات، من شأنها أن تخلص إلى تحديد الاتجاهات الكبرى التي ينقسم بينها هذا الخطاب ومضامين كل منها بالنسبة للقضايا والإشكاليات الأساسية المثارة[٩٠].

وإذا كان هذا عن جوهر نظرية صدام الحضارات، والموقف منها، فإن هناك تيارًا مضادًّا، يتحفظ على منطقها، ويرى أننا لن نكون مقبلين على صدام حضارات، وإنما على حوار حضارات، ويستندون في هذا إلى عدة شواهد، منها: إنَّ القراءة المتأنية للمؤشرات التي

(٨٦) بهجت قرني، «العلاقة بين الفكر والسياسة كما تظهر في نظرية صدام الحضارات»، في **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣): ١٨١–٢٠٤.

(٨٧) انظر:

Samuel P. Huntington, **The Clash of Civilization and The Remaking of World Order** (New York: Touchstone Book-Simon Schuster, 1997); Lawrence E. Harrison and Samuel P. Huntington, eds., **Culture Matters: How Values Shape Human Progress** (New York: Basic Books, 2000).

(٨٨) صمويل هنتنجتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: إصدارات سطور، ١٩٩٨).

(٨٩) صمويل هنتنجتون، **الإسلام والغرب: آفاق الصدام**، ترجمة مجدي شرشر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥): ٨–١٠.

(٩٠) مصطفى، «التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي. بروز الأبعاد الحضارية الثقافية»: ٨٣–١٠١.

تحملها التغيرات الثقافية، والأيديولوجيــة، والسياسية، والاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية الراهنــة، تؤكد أننا بصدد ظهور نمط سياسي واقتصادي وثقافي جديد، يحاول أن يؤلف تأليفًا خلاقًا بين متغيرات تبدو في ظاهرها متناقضة، لكنها في حقيقتها غير ذلك.

ثالثًا: مستويات تحليل البعد الديني في العلاقات الدولية:

في إطار هذه المؤشرات الدالة على تصاعد تأثير البعد الديني/الثقافي في العلاقات الدولية، اتخذت البعض من هذا البعد، معيارًا لتقسيم مراحل تطور النظام الدوليّ، في حين أحل البعض الآخــر الدين محل الحضارة، باعتباره سلوكا ثقافيًّا، كمعيار، واعتبره فريق ثالث إطارًا مرجعيًّا لبناء منظور حضاري للعلاقات الدولية، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

١ـ البعد الديني كمعيار لتطور النظام الدولي:

ميــز «Simon Murden»، بيــن ثلاث موجات لتأثير البعد الدينــي على النظام الدوليّ، يرتبــط كل منها بظهور حضارة مهيمنة جديدة وأفول أخــرى. وقد حدد الموجة الأولى بفترة نهايــة القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، وهــي الفترة التي هيمنت فيها الحضارة الأوروبية على النظام الدوليّ، والموجة الثانية اقترنت بالصراع بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبدأت منذ منتصف القرن العشرين وحتى انتهاء الحرب الباردة، والثالثــة في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، والتي لا تزال في طور التشكيل، والتي يميزها، انتشار عدد من العمليات، التي تنم في مجملها عن هيمنة الحضارة الغربية سياسيًّا، واقتصاديًّا، وثقافيًّا[٩١].

وردًّا على هذا التقسيم يرى «مزروعي»، أن النظرة للعالم وللنظام الدوليّ باعتباره متمركزًا حــول الغرب، هــي نظرة ذات جذور ثقافية دينية. ولكن بعد ظهــور نظام الدولة الذي أرست قواعده «معاهدة وستفاليا»، تحركت الحدود الثقافية للنظام الدوليّ الغربي نحو أسس جديدة، وتــوارت الأسس الدينية وراء الأسس القومية والعرقية ليحل محل مصطلح «الأمم المسيحية» مصطلــح «الدول المتحضرة» في مواجهة «الدول غير المتحضرة»، وظهرت نظريات جديدة للتصنيــف تمنح للمتحضرين حــق الهيمنة، بل واستغــلال «الآخرين» من غيــر المتحضرين، وأصبح هذا التصنيف يمثل أساسًا ثقافيًّا للإمبريالية[٩٢].

(٩١) Simon Murden, "Cultural Conflict in International Relations: The West and Islam", in **The Globalization of World Politics**, edited by John Baylis and Steve Smith (Oxford: Oxford University Press, 1997): 381–385.

(٩٢) Ali A. Mazrui, **Cultural Forces in World Politics** (London: James Carrey Ltd., 1990): 17–18.

٢ـ تأثير الدين، كسلوك ثقافي، على العلاقات الدولية:

اهتم «جف هاينز» «Jeff Haynes»، بتناول تأثير الدين، كسلوك ثقافي، على السياسات الدولية، من خلال التركيز على العلاقة بين الإسلام والمسيحية وأثرها على السياسات الدولية، وقام بالتمييز بين ثلاث مراحل(٩٣):

الأولى: كان الدين يلعب الدور الأساسيّ فيها، باعتباره محرّكًا للعلاقات الدولية ومُشكِّلاً للسياسات الدولية، وكانت بدايتها مع ظهور الإسلام وامتدت مع انتشاره من نطاقه العربي إلى كل الاتجاهات، وهو الانتشار الذي نتج عنه أن دانت مساحات واسعة من الأراضي في إفريقيا وآسيا وبعض أراضي أوروبا بالإسلام. كما شهدت هذه المرحلة انتهاء تأثير الإسلام كقوة ثقافية في أوروبا الغربية، مع بداية اتساع التأثير الأوروبي عبر العالم، وانتشار المسيحية الغربية عالميًّا، إلا أن هذا الانتشار لم يمحُ النظم الثقافية والمجتمعية التي غرسها الإسلام سواء في أوراسيا أو غيرها من المناطق التي اعتنقت مبادئ هذا الدين.

الثانية: بدأت مع بدايات القرن العشرين، وشهدت ظهور أيديولوجيات علمانية، كالفاشية والشيوعية، أخذت تحل محل الدين في تحديد الهويات وفي التأثير على السياسات الدولية. وامتدت هذه المرحلة لتشمل فترة الصراع الأيديولوجي، وفترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

الثالثة: بدأت بعد نهاية الحرب الباردة، وأهم ما يميزها عودة الدين، كقوة مؤثرة على السياسات الدولية، ويتم في إطارها التركيز على العلاقة بين الإسلام والغرب، وترتبط جذور هذه العودة بأواخر السبعينيات من القرن العشرين، ومع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران.

وهذه المراحل وإن أشارت إلى تراجع البعد الديني/الثقافيّ كعامل مؤثر على العلاقات الدولية في بعض من مراحل تطورها، إلا أنه يبرز في مراحل تالية. وهو ما يدل على استمرارية تأثيره، وهذه الاستمرارية قد تتوارى لصالح أبعاد أخرى تكون لها الأولوية في مراحل معينة(٩٤).

٣ـ الدين كإطار مرجعي لبناء منظور حضاري للعلاقات الدولية:

وفي إطار هذا التوجه تبرز إسهامات د. حامد ربيع، حيث بلور أجندة من قضايا الأمة الإسلامية محل الاهتمام، وتساءل عن إمكانية التنظير من مرجعية إسلامية. وهذه الأجندة وتلك المنهاجية، يمكن أن تندرج تحت عنوان واحد ألا وهو «المداخل الحضارية القيمية

(٩٣) Jeff Haynes, "Religion", in **Issues in World Politics**, edited by Brian White and Michael (Palgrave, 2001): 153–169.

(٩٤) غانم، **البعد الثقافيّ في العلاقات الدولية**: ١٢٠–١٢٢.

لدراسة قضايا الأمة الإسلامية»[٩٥]. كما يبرز في إسهامات د. منى أبو الفضل، ودراساتها حول مفهوم الأمة، حيث ترى أن التأصيل المنهاجي للمفهوم من شأنه أن يبين أن الرابطة الدينية/العقيدية هي الأصل في منشأ الأمة واستمرارها وبقائها. فالأمة تمثل منطقة ثقافية حضارية يمكن دراسة تفاعلات وعلاقات مكوناتها انطلاقًا من البحث في تأثير الرابطة المشتركة بينها، في ظل تأثير التنوع أو التباين في الجوانب الأخرى المادية، في ظل تأثير وقائع الأحداث وتطوراتها، وفي ظل تعددية الدول القومية (الإسلامية)[٩٦].

وقد أسست د. منى أبو الفضل لمجال هامّ من مجالات الدراسات الحضارية المقارنة انطلاقًا من التراث ولكن نحو الحاضر، وانطلاقًا من القيمي ولكن نحو المادي، وانطلاقًا من الفكري ولكن نحو الحركي. وهذا مجال هامّ يستوجب الاهتمام به على صعيد العلاقات الدولية، ولو من مقترب الرؤى والمدركات والأفكار والهويات المقارنة وليس فقط الأهداف والسلوكيات وممارسات القوى وتوازنات القوى فقط.

كذلك يبرز هذا المدخل في إسهامات د. نادية مصطفى، التي قدمت العديد من الدراسات التي اهتمت ببناء منظور حضاري لدراسة العلاقات الدولية، سواء على مستوى نقد ومراجعة المنظورات الأخرى، أو سواء في مجال التفعيل[٩٧]. وسيتم تناول مقولات ومنطلقات المدخل الحضاري في الفصل التالي.

(٩٥) من أهم الأدبيات التي قدمها د. حامد ربيع في هذا المجال: الإسلام والقوى الدولية، سوف أظل عربيًّا، الإسلام في لعبة الأمم، عملية توظيف الورقة الإسلامية في تحطيم القدرات الذاتية للوطن العربي الإطار الفكري للتعامل، الإسلام وعملية تخريب الوطن العربي، إشكالية التراث وتدريس العلوم السياسية في الجامعات العربية، إستراتيجية التعامل الدولي في تقاليد الممارسة الإسلامية. (انظر قراءة في هذه الأعمال في: نادية محمود مصطفى، «قراءة في أعمال د.حامد ربيع عن العلاقات الدولية والسياسية الخارجية»، في **أعمال ندوة قراءة في تراث حامد ربيع**، تحرير عمرو حمزاوي (القاهرة، ٢٠٠٤).

(٩٦) منى أبو الفضل، **الأمة القطب: نحو تأصيل منهاجي لمفهوم الأمة في الإسلام** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥).

(٩٧) من بين هذه الإسهامات، انظر:
المؤتمر السنوي الحادي عشر، ١٩٩٩، «تعزيز التعاون مع المؤسسات الثقافية خارج العالم الإسلامي»، في **نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي (البعد الثقافي)**، نادية محمود مصطفى (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٠). نادية محمود مصطفى، «العولمة وحقل العلاقات الدولية»، في **العولمة والعلوم السياسية**، تحرير سيف الدين عبد الفتاح، وحسن نافعة، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (القاهرة: جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠)؛ نادية محمود مصطفى، «حوار الحضارات على ضوء العلاقات الدولية الراهنة»، في **كيف سندخل عام حوار الحضارات؟ (٢٠٠١)**، تحرير محمد أذرشيب (دمشق: مركز العلاقات العربية–الإيرانية، ٢٠٠٢)؛ مصطفى، «التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية»؛ نادية محمود مصطفى، «إشكاليات الاقتراب من مفهوم حوار الحضارات في أدبيات عربية»، **حولية أمتي في العالم (٢٠٠١- ٢٠٠٢)** ١، العدد ٥ (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣)؛ نادية محمود مصطفى، «تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية (رؤية إسلامية)»، في **مستقبل الإسلام** (دمشق: دار الفكر العربي، ٢٠٠٤)؛ أعمال المؤتمر برنامج حوار الحضارات، «البعد الثقافي للشراكة الأوروبية المتوسطية»، في **أوروبا وإدارة حوار الثقافات الأورومتوسطية. نحو تفعيل رؤية عربية**، تحرير نادية محمود مصطفى (القاهرة: جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد، أبريل ٢٠٠٥)؛ نادية محمود مصطفى، «جدالات حوار/ صراع الحضارات: إشكالية العلاقة بين السياسي– الثقافي في خطابات عربية وإسلامية»، **مجلة المسلم المعاصر**، العدد ١٢١: ٧–٥١.

ومن واقع هذا التحليل لمؤشرات تصاعد تأثير البعد الديني (القيمي/ الحضاري/ الثقافي)، في تطور العلاقات الدولية، واتجاهات تحليله، يؤكد الباحث على عدد من الملحوظات:

- إن الانتشار الواسع لمفهوم «العولمة» يعكس اعترافًا بوجود اختراق كثيف من العامل الخارجي للقضايا الداخلية، بحيث تآكلت وتهاوت الحدود بينه وبين الداخلي، ولم يعد هذا الاختراق قاصرًا على القضايا السياسية والاقتصادية التقليدية، ولكنه امتد ليشمل القضايا الاجتماعية والثقافية أيضًا.

- إن واقع العلاقات الدولية الراهن، يطرح تحديًا كبيرًا على العديد من دول العالم، ولا يقتصر هذا التحدي على «الواقع» ولكنه يمتد إلى «الإطار القيمي» الذي يحكمه، والذي ينبثق من منظومة القيم والمصالح الغربية الرأسمالية. فالحديث عن انتشار الرأسمالية، والديموقراطية، وقيم الثقافة الغربية وسلوكياتها، والربط بين الديموقراطية والتنمية من ناحية، وبين تحقيق السلام والأمن والاستقرار في العالم من ناحية أخرى، يتم في أدبيات العلاقات الدولية الغربية من منظور أحادي، على نحو يثير التساؤل عن المشروع الحضاري البديل، ومن يمكن أن يطرحه الآن.

- إن تصاعد دور البعد الديني في العلاقات الدولية في مرحلتها الراهنة، لا يعني تجاهل الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتأثيرها في إيجاد الظروف التي تشجع صانعي القرار للبحث عن، أو على الأقل التعاون، مع جهود التفاوض المبنية على أسس دينية، كما أنه من الضروري عند تبني تطبيق المداخل الدينية على العلاقات الدولية، التأكيد على أن أنماط الجماعات والمؤسسات الدينية يجب أن تؤخذ في الاعتبار، في ظل التنوع في التجارب والقدرات والخبرات التي تقدمها.

الفصل الثالث
تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية

تقديم

قام المنظور التقليدي، الذي سيطر على تحليل السياسة الخارجية حتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، على مجموعة من الفروض، منها: استحالة التحليل العلميّ للسياسة الخارجية واستبعاد إمكانية التوصل إلى نظرية خاصة بها، واعتبار الدولة الوحدة الرئيسة للتحليل، واختلاف السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، وأولوية قضايا الأمن القومي بمفهومه العسكري في أجندة السياسة الخارجية للدولة، والتركيز على عناصر قوة الدولة باعتبارها مفتاح فهم هذه السياسة، وتتبع السياسات الخارجية للدول الكبرى، والاهتمام بوصف التطور التاريخيّ لها، وبيان أهدافها وأدواتها، ومن ثم الميل لتوظيف أدوات التحليلين التاريخيّ والفلسفيّ لتطور السياسة الخارجية للدول وأسسها.

إلا أنه مع أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، أدت الأنماط المتغيرة من العلاقات الدولية، إلى صعوبة بقاء هذا التمييز بين الدولة والبيئة الدولية، حيث بدا فصل السياسات الداخلية عن الخارجية أمرًا تحكميًّا، وخاصة مع وجود ارتباط وثيق بينهما، وهذا الارتباط تتبعه سلسلة من السلوك الذي يبدأ في نظام ويكون له ردود أفعال في نظام آخر، ومن ثم فلابد من الاهتمام بتحليل جدلية التأثير بين السياسات الداخلية والخارجية.

واستتبع ذلك الارتباط، مراعاة صانعي السياسة الخارجية لأهمية الجماعات ومراكز القوى الداخلية في تحليل أخطار وأعباء السياسات الخارجية، في محاولة لجعل سياستهم الخارجية معبرة عن وجهة نظر هذه الجماعات، ولم تعد السياسة الخارجية معبرة عن رغبات قيادة منعزلة أو طبقة مميزة، بل أصبحت تعبر عن الطابع المحليّ، وتنبع من مفاهيم تتعلق بحياة الجماعة وسياستها الداخلية(٩٨).

وأمام هذه الاعتبارات ظهر المنظور الحديث، في تحليل السياسة الخارجية، والذي ينطلق من عدة تصورات، منها: إمكانية التحليل العلميّ للسياسة الخارجية من خلال الوصف والتفسير، والتوصل إلى تعميمات نظرية، واتساع ميدان وحدات هذه السياسة ليشمل إلى جانب الدولة العديد من الفواعل الدولية، ورفض الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، وبروز قضايا اقتصادية واجتماعية وتقنية جديدة تحتل مكانة مركزية في أجندة السياسة الخارجية، وتعدد المتغيرات المفسرة للسياسة الخارجية، وكذلك التركيز على فهم المتغيرات التفسيرية التي تتفاعل لإنتاج سياسة خارجية لنمط معين من الوحدات الدولية، بدلاً من الاهتمام بوصف التطور التاريخيّ لتلك السياسات(٩٩).

(٩٨) السيد عليوة، **أصول العلاقات الدولية** (القاهرة: مطبوعات جامعة حلوان، ٢٠٠٠): ٥٣-٥٤.

(٩٩) زينب عبد العظيم محمد، **الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨١-١٩٩١** (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٤): ٤-٩.

ووفقًا لهذا المنظور، تقـوم السياسة الخارجية على عنصرين أساسيين: الأول، صياغة تلك السياسـة، أى كيف تصوغ وتحدد الدولة أهدافها في مواجهة وحدة أخرى أو أكثر في محيط الأسـرة الدولية، وهذه العمليـة تخضع للظروف الداخلية في الدولـة، فالسياسة الخارجية من حيـث المتغيرات الأساسية التـي تحدد صياغتها، تخضـع للوسط الداخلـي وتتحدد به سواء علـى مستوى الفرد (القيادة)، أو على مستوى الجماعة (طبيعة المجتمع وخصائصه)، أو على مستـوى الإقليم (النواحي الإستراتيجية المرتبطة بالأمـن الإقليمي)، العنصر الثاني، الحركي، ويتمثل في الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه السياسة.

ورغـم وجود خصائص ذاتية تعبر عنها، فـإن السياسة الخارجية تخضع من حيث صياغتها وإعدادهـا، للقواعـد التي تخضع لها السياسـة الداخلية، ولذلك يجـب أن تأخذ في اعتبارها الـرأي العـامّ الداخلي، كما أنها كقـرار سياسي يرتبط بأهداف معينـة لا تعدو أن تكون صورة مـن صـور وظائف الدولة، ومن هنا فإن العلاقـة بين السياسة الداخليـة، والسياسة الخارجية، والسياسة الدولية تكاد تكون حلقة مستمرة وغير منفصلة، فالسياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية، والسياسة الدولية امتداد للسياسة الخارجية، والفارق بين كل منها، يتحدد من حيث أهداف وإطار التحليل(١٠٠).

وفـي إطار هذه الاعتبـارات، يأتي تنـاول موقع البعد الدينـي في دراسة وتحليـل السياسة الخارجيـة، وفق عدة مستويات، يتناول أولها البعد الديني ومنهجية دراسة السياسة الخارجية، ويتناول الثاني تأثير البعـد الديني في مكونات السياسة الخارجية، ويتناول الثالث البعد الديني وتغير طبيعة دراسة السياسة الخارجية، وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: البعد الديني ومنهجية دراسة السياسة الخارجية.
- المبحث الثاني: تأثير البعد الديني في مكونات السياسة الخارجية.
- المبحث الثالث: البعد الديني وتغير طبيعة دراسة السياسة الخارجية.

(١٠٠) حامد ربيع، **خصائص المجتمع الدولي المعاصر: الصراع الأيديولوجي وتطور المجتمع الدولي المعاصر**، الدورة الرابعة (القاهرة: وزارة الخارجية. معهد الدراسات الدبلوماسية، د.ت.).

المبحث الأول

البعد الديني ومنهجية دراسة السياسة الخارجية

يعـد تطوير فهم السياسـة الخارجية نشاطًا هامًّا يماثل في أهميتـه أهمية السياسة الخارجية ذاتهـا، وعلى الرغـم من أن التغيرات التي شهدتها العلاقات الدوليـة قد أدت إلى زيادة وتنوع الفاعليـن والقضايـا، وتعقد العمليات التي تنطـوي عليها، فإن الكثير ممـا يجري في الساحة الدوليـة هو فـي الحقيقة نتاج لسلوك السياسـة الخارجية لدولة أو مجموعـة من الدول. وفي التحليـل الأخير فإن العلاقات الدولية تتكون على الأقل فـي أحد مستوياتها من شبكة متفاعلة مـن السياسات الخارجية، كما أن النتائج التي يصل إليها الدارسون يمكن أن تساعد في عملية صنع السياسة. كذلك فإن تحليل السياسة الخارجية، مع تركيزه على الدولة في ارتباطها بالبيئة الدولية، ينتج ما يمكن تسميته بالمنظور «الجزئي» للعلاقات الدولية، وهو ما يوفر القدرة على بيان الاختلافات بين الدول فيما يتعلق بسلوك سياستها الخارجية ومراعاة البيئة الداخلية للدولة كمحدد لذلك السلوك[١٠١].

ووفقًا لهذه الاعتبارات واستنادًا للمنطق الأرسطي، القائم على أن ما ينطبق على الكل ينطبق على الجزئيات والمستويات المكونة له، وليس العكس بالضرورة، فإنه يمكن القول من وجهة نظـر الباحث إن ما يثيـره البعد الديني في العلاقات الدولية من قضايـا ومتغيرات، يندرج على السياسـة الخارجيـة باعتبارهـا أحد مستويات هـذه العلاقات، وفي هذا الإطـار فقد تعددت مستويـات تأثير البعـد الديني في السياسة الخارجيـة، وفي إطار هذه المستويـات يبرز التأثير فـي منهجية دراسـة السياسة الخارجية، حيث شهدت هذه المنهجيـة وجود بعض الاقترابات والمداخـل التحليليـة التي تهتـم بالأبعاد القيميـة والدينية والثقافيـة في السياسـة الخارجية، كالمدخل الأيديولوجي، والمدخل الأخلاقي، والمدخل الإنجيلي، والمدخل الحضاري:

أولاً: المدخل الأيديولوجي:

ارتبطـت دراسة وتحليـل البعـد الديني/القيمي فـي السياسة الخارجية، فـي جانب منها، بمفهـوم «الأيديولوجيا»، حيث نظر بعض منظري السياسـة الخارجية للأيديولوجيا على أنها الإطار العام لتحليل الأبعاد الدينية، والقيمية، والعقيدية، والثقافية، والحضارية في تأثيراتها على السياسة الخارجية. وأن لها تأثيرًا قويًّا على مسار السياسة الخارجية، كان أوضح أمثلته الشعور القومـيّ الذي يؤثر على تحديد مصالـح الدولة، وعلى اختيار وسائل الدفـاع عنها، والشعور

(١٠١) محمد، **الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية**: ٩–١٠.

بالانتمـاء إلـى دين ما، أو إلى تصور ما عـن العالم. ويتوقـف دور الأيديولوجيا على مجموعة من الاعتبـارات المتداخلة منها مدى قدرة التيارات الداخلية وقادة الفكر على التأثير والضغط علـى صانعي قرار السياسة الخارجية من ناحية، ومدى قدرة الأفكار والقيم الأيديولوجية على التلاحم مع الأحوال السياسية العامة، من ناحية أخرى(١٠٢).

ورغم وجود اتفاق حول أهمية الأيديولوجيا في السياسة الخارجية، فإن هناك اختلافًا حول الكيفيـة التي تتم بها ممارسة هذا التأثير، أو الكيفية التي تضغط بها الأيديولوجيات على أنماط السلـوك الخارجي للدول، وكذلك صعوبـة تفسير المضامين الأيديولوجيـة بالنسبة لمواقف السياسـة الخارجيـة المتغيرة، باعتبار أن الأيديولوجيا هي متغير مـن بين العديد من المتغيرات المتداخلـة والمتفاعلة، كما أنها تكتسب مضامين دولية تختلف بحسب النظر إليها، سواء من جانب الذين يدافعون عنها، أو من جانب من يناصبونها العداء(١٠٣).

وفـي إطار الاهتمام بالأيديولوجيا، برز المنهج الأيديولوجي في تحليل السياسة الخارجية، والـذي يفترض أن السياسات التـي تصنعها الدول تجـاه العالم الخارجي هـي تعبيرات عن المعتقدات السياسية، والاجتماعية، والدينية السائدة(١٠٤).

ويركـز هذا المدخل على تفسير تطور السياسة الخارجية مـن منظور أيديولوجي، يرى أن الوقائع التاريخية ليست ذات قيمة في حد ذاتها، وإنما باعتبارها ميدانًا لإثبات صحة أيديولوجيا معينة، وأن التسليـم بأيديولوجيا معينة تتضمن رؤية لطبيعة التطور التاريخي، يعني رصد تطور السياسة الخارجية من منظور الرؤى التي تقدمها تلك الأيديولوجيا.

ووفقًـا لهذا المنهج، يتوقـف تأثير الأيديولوجيا في السياسـات الخارجية للدول على عدة عوامل منها: المدى الذي تؤثر فيه الأيديولوجيا كقوة محركة لسلوك من ينتمون إليها، وطبيعة أهدافهـا، وعدد الدول التي تشتمل على تابعين لهذه الأيديولوجيا، وعدد التابعين في كل دولة ونوعيـة المراكز التـي يشغلونها، وموقعهم مـن السلطة، هذا بالإضافة إلـى نوعية الدول التي تتغلغل فيها(١٠٥).

(١٠٢) غسان سلامة، «الأيديولوجيا والسياسة الخارجية الأمريكية: الإدارة الأمريكية الحالية»، في **السياسة الأمريكية والعرب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١): ٣١٩–٣٢٠.

(١٠٣) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧١): ٥١–٥٣.

(١٠٤) روي مكريدس، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٦): ٢٧–٢٨.

(١٠٥) مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**: ٥٦–٥٧.

وتتعـدد التحفظات التي تواجه استخدام المدخل الأيديولوجي في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، ومن ذلـك أن المعتقدات، التي تتكون منها الأيديولوجيا، تتسم بأنها ليست دقيقة دائمًـا، حيـث تكون أحيانًا مبهمة وقابلـة للتشكيل بطريقة مختلفة حسـب اختلاف المرحلة الزمنية، وحسب الأشخاص المؤمنين بها، وهنا يتعين معرفة وقياس مدى التغير وسببه والاتجاه الذي يسير فيه، كذلك قد يفسر الأفراد الأيديولوجيا التي يؤمنون بها تفسيرات متعددة قد تنتهي بالاتفـاق، أو قد تنحرف عن مفهومها ومسارها. وتبدو أهمية ذلك عندما تكون الأيديولوجيا دليـلاً تسترشد بـه حركة سياسية ما، حيث يصبـح للاتفاق أو الاختلاف فـي التفسير أهميته، وتتزايد هذه الأهمية، إذا كان لهذه الحركة تأثير في السياسة الخارجية للدولة التي تنطلق منها.

يضاف إلى ذلك افتراض أن الاعتبارات الأيديولوجية تؤثر وتتحكم في كل الأفعال الفردية. فمشاعر الطمـوح والرغبات الشخصية، أحيانًا، ليست لها طبيعـة أيديولوجية ومع ذلك فهي تحـل، أحيانًا، محـل الأيديولوجيا في التأثير علـى سلوك الفرد لدرجـة أن الدوافع الشخصية للأشخاص الذيـن يحتلون مراكز سياسيـة مؤثرة قد تكـون لها أهمية كبيرة فـي تشكيل سير الأحداث سواء الداخلية منها أو الخارجية[١٠٦].

كمـا أن هذا المنهج يميل من وجهة نظر البعض إلى تفسيـر الظواهر من زاوية إثبات حجة مقولات الأيديولوجيا، مع تجاهل الوقائع التاريخية التي ترفض تلك المقولات، أو إعادة بنائها بما يثبت حُجتها، ومن ثم فإنه لا يرصد تطور السياسة الخارجية ويفسرها، وإنما ينظر إلى هذا التطور من زاوية الأيديولوجيا، فينتهي إلى تشويه الرصد والتفسير[١٠٧].

هذا بالإضافة إلى الصعوبـات التي تواجه قياس تأثير الأيديولوجيا على السياسة الخارجية، كصعوبـة تحديد طبيعـة الأيديولوجيا وكيفية ارتباطهـا بالمواقف الدوليـة، من حيث تحديد محتواهـا والعناصـر الرئيسـة التي تدخـل في تكوين هـذا المحتوى، وكذلـك صعوبة قياس التأثيرات النسبية للأيديولوجيا في علاقات الدول ببعضها، فالقوى والضغوط والمؤثرات التي تشـكل هذه العلاقات أكبـر من أن تكون قاصرة على العامل الأيديولوجي وحده، وهذا يجعل من عملية تحديد هذا الوزن النسبي أمرًا اجتهاديًّا[١٠٨].

إلا أنـه رغم هذه التحفظات، يرى الباحث أن المدخـل الأيديولوجي قد أثبت فائدة كبيرة في تفسير جانب من الأسباب التي تقف وراء قيام العديد من نظم الحكم في الدول الرأسمالية، والفاشية، والاشتراكية، وكذلك شرح أسباب ونتائج الحركة القومية التي اجتاحت أوروبا، ثم

(١٠٦) محمد محمود ربيع، **مناهج البحث في العلوم السياسية** (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٧): ٢٣٧–٢٤٠.

(١٠٧) محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢): ٦–٨.

(١٠٨) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، مرجع سابق: ٥٥–٥٦.

بقية أنحاء العالم بعد ذلك. كما أنه من غير المقبول أن يقوم باحث بوصف التطورات السياسية الهامة التي يشهدها العالم، دون أن يتناول الأيديولوجيات التي حكمتها. يضاف إلي ذلك أن مهمة الباحث عند محاولة تفسير أو التنبؤ بسلوك شخص ما أو دولة، ستكون أسهل لو توفرت لديه معلومات صحيحة يعتمد عليها حول انتماءات ذلك الشخص أو توجهات تلك الدولة، وانعكاساتها على سياساتها الخارجية.

ثانيًا: المدخل الأخلاقيّ:

ينطلق المدخل الأخلاقي في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، من أنه لا يوجد فصل مطلق بين الأخلاق والسياسة؛ لأنه لا توجد قطيعة بين الحياة الداخلية للفرد ووجوده داخل المجتمع. فالسياسة تتوجه للذين لهم وللذين ليس لهم تصورات أخلاقية، فهؤلاء هم الذين يحددون اختياراتهم السياسية. والقول بالخضوع للمنطق السياسي لا يعني تجاهل أوامر الضمير الأخلاقي، حيث لا يوجد رجل سياسي ينعدم لديه كلية الضمير الأخلاقي.

ويرى أنصار المدخل الأخلاقي أنَّ القول بأنه يمكن تطبيق القواعد الأخلاقية المتداولة بين الأفراد داخل الدولة، على سياستها الخارجية غير صحيح، فهذه القواعد تختلف من شعب لآخر، ومحاولة فرض أخلاق شعب على شعب آخر يعد مظهرًا للهيمنة الثقافية. كما أنه مهما كان أساس الأخلاق فهو نتاج لحقيقة سوسيولوجية خاصة. وفي هذا الإطار وعلى الصعيد الخارجي، فإن كل الدول متفقة على السير على نهج القواعد الأخلاقية، وعلى إدانة الحرب. ولا توجد دولة ملزمة بخوض حرب لا تقوم بتبريرها أمام الضمير العالمي، إلا أن هذا التبرير لا يعني أنها دولة أخلاقية.

فقد تحدد هذه الدولة أن من واجبها نشر السلم، لكنها لا تكون مستعدة لترجمة هذا الواجب إلى إلزام له قوة القانون. فغالبًا ما تتجاوز هذه الدولة القواعد الأخلاقية والقانونية بلجوئها إلى معيار المصلحة العليا للدولة، ويكون ذلك بتجاوز المبادئ الأخلاقية والحكم بما تقتضيه الظروف والضرورة التي تعد، في كثير من الأحيان، أقوى من المبادئ. ولكن مع مراعاة أنه من الخطأ اعتبار القوى الأخلاقية الموجودة غير مؤثرة، فهذه كانت دائمًا عنصرًا هامًّا في علاقات القوة، وفي السياسات الخارجية للعديد من الدول[١٠٩].

ويثير المدخل الأخلاقي في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، العديد من التساؤلات حول معنى سياسة خارجية أخلاقية، وما السبيل إلى حل التضارب بين المصلحة القومية والأخلاق؟ وما القضايا الأخلاقية التي تواجه صانعي قرار السياسة الخارجية؟ وما الأدوات

(١٠٩) نجية بن يوسف، «علاقة السياسة بالأخلاق»، **مجلة دفاتر الشمال**، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، http://es.geocities.com/cuadernosdelnorte

التـي يستخدمونها لمعالجتهـا؟ وما مدى نجاحهم في هذا الاستخـدام؟ وإلى أي حد تتمكن الأطـراف الدولية من إدخال الأبعـاد الأخلاقية في السياسة الخارجيـة؟ وما المشكلات التي تواجههـا في ذلك؟ وهل من الأخلاقي بالنسبة إلى الأفراد والمنظمات غير الحكومية والدول والمنظمـات الدولية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من منطلقات إنسانية؟ ومتى يكون استخدام القوة للأغراض الإنسانية مبررًا إذا كان ذلك ممكنًا في أي من الأوقات؟

وفـي إطار هذه التساؤلات يـرى «كارن سميث» و«مارجوت لايـت» أن أجندة السياسة الخارجيـة ستبقى خاضعة لتأثيرات الأبعاد الأخلاقية والمعنوية، فالقضية تكمن في مدى رغبة الدول وقدرتها على أن إضفاء بُعد أخلاقي على سياستها الخارجية، وصياغة موقف يقوم على اتباع سياسة أخلاقية أفضل لتأمين الخدمات التي يمكن تقديمها إلى المصلحة القومية(١١٠).

ومـع أهمية ما يثيره المدخل الأخلاقي، الـذي ارتبط بالمنظور المثالي في تحليل العلاقات الدوليـة، من مقـولات، إلا أنه تراجع مـع سيطرة التفسيـرات الوضعية والواقعيـة للسياسات الخارجيـة، والتي أعلت مـن شأن مفاهيـم القوة والمصلحـة المادية، وأهملـت الاعتبارات القيميـة والأخلاقية، إلا أن ذلك لا يعني تجاهل هـذه الاعتبارات، والتي استعادت زخمها مع التحـولات والمتغيرات التي شهدها العالم في المرحلة الراهنـة، والتي فرضت أجندة جديدة مـن القضايا ذات أبعـاد أخلاقية، على السياسـات الخارجية للدول، كقضايـا البيئة، وحقوق الإنسان، والتدخل لاعتبارات إنسانية.

ثالثًا: المدخل الإنجيلي:

يرتبط المدخل الإنجيلي، بأفكار اليمين الدينيّ والسياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلـك بالعديد من التيارات اليمينية التي تصاعد تأثيرها في الدول الغربية، بعد نهاية الحرب البـاردة، والتي تغذت بالعداء للشيوعية وبمواجهة مظاهـر العلمنة السياسية التي تصاعدت في النصـف الأول مـن القرن العشريـن(١١١). ويضم اليميـن الدينيّ تنظيمـات متنوعة (جماعات مصالح، وشبكات تلفزيونية عديدة، هذا فضلاً عن المدارس، والجامعات، والكنائس) ويتمتع بشعبيـة كبيرة في هذه الدول، وخاصة فـي الولايات المتحدة، ويحاول أن يسيطر على مقاليد السياسة الأمريكية، ليوجهها وجهة جديدة تحكمها المسلمات الدينية الإنجيلية(١١٢).

(١١٠) كارن سميث، ومارجوت لايت، محرران، **الأخلاق والسياسة الخارجية**، ترجمة فاضل جتكر، تقديم إبراهيم غراية (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٥).

(١١١) Robert C. Libeman and Robert Wuthmow, eds., **The New Christian Right: Mobilization and Legitimation** (New York: Adline, 1983): 18-21.

(١١٢) Michael Lienesch, **Redeeming America: Piety and Politics in The New Christian Right** (Chapel Hill, NC: University of New Carolina Press, 1993).

وتقوم المقولات الأساسية للمدخل الإنجيلي على:

ـ إن المجتمع الديني هو مجتمع عابر للقوميات، لا ينحصر في دولة قومية، ولا في تجمع شعبي بعينه، ومن هنا فإن الدولة القومية لا تشكل وحدة التحليل المثلى، ولا يصح استخدامها إلا بقدر ما تمثل مجتمعًا دينيًّا بعينه، ولا يشير الأصوليون إلى النظام الرأسمالي العالمي إلا بقدر تمثيله للمجتمع الديني، ولا إلى الاشتراكية إلا على أنها رديف للكفر، فالمجتمع الدينيّ هو أعلى وحدات التحليل، التي انتهى إليها خط الزمن الصاعد من مستوى (الأسرة)، إلى مستوى (القبيلة)، إلى مستوى «دولة المدينة»، وإلى مستوى «الدولة القومية»، ثم إلى مستوى «المجتمع الدينيّ العالمي».

ـ إن المشكلات العالمية هي مشكلات ذات جذور عقيدية وروحية، فافتقار البشر إلى عقيدة حنيفية، وإلى الاطمئنان الروحي، هو سبب اندفاعهم الجامح إلى ارتكاب الشر والخطيئة، وبدون جهود روحية صادقة فإن العالم قد يصبح «مملكة للشر والشيطان». فضلال البشر هو مشكلة العالم الكبرى، وهدايتهم إلى المعتقدات الإنجيلية هي أهم واجبات السياسة العالمية، وأكثر هؤلاء احتياجًا للهداية هم المسلمون والهندوس وأتباع كونفوشيوس[١١٣].

ـ إن الأحادية العالمية الراهنة، تحت قيادة الولايات المتحدة، هي الفرصة التي يجب أن تنتهز لتعميم المذهب الأصولي في العالم، وفي هذا السياق يوجه أنصار هذا التيار العديد من الانتقادات لقادة الدول الغربية على الفرص التاريخية التي فرطوا فيها لتحقيق الهيمنة العقيدية على العالم، الأمر الذى أضر كثيرًا بالأداء الرساليّ لحضارة الغرب.

ـ ضرورة استخدام القوة لحل المشكلات ذات الطابع الإيماني والروحي والأخلاقي، فالقوة إنما تستخدم ضد تعدي الكفر على حرمات الإيمان، وهنا يجب تصميم سياسة خارجية جديدة قائمة على الاقتحام وتغليب اعتبارات «الدين» على اعتبارات «الأمن» أو «الاقتصاد»، وحل مشكلات العالم دفعة واحدة بحل مشكلة الإيمان، وتأسيس النظام العالمي الإلهي الجديد[١١٤].

وفي إطار هذه المقولات، يرى الباحث أن هذا المنهج قد صيغ، لخدمة السياسة الخارجية الأمريكية، وتبرير توجهاتها، وجاءت هذه الصياغة عبر عدة عقود، وتحديدًا منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، مع بداية تأثير تيارات اليمين الديني في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر (١٩٧٦ ١٩٨٠)، واتساع نطاق هذا التأثير في إدارة ريجان (١٩٨١ – ١٩٨٨)، وصولاً إلى قمة التأثير في إدارة الرئيس بوش (٢٠٠١ – ٢٠٠٨).

(١١٣) Tim Lahay, **Coming Peace in the Middle East** (Grand Rapids Mich: Zondervan P. House,1984): 109.

(١١٤) Pat Robertson, **The New World Order** (Dallas: World Publishing, 1991): 255.

كما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كانت من أكثر التحولات تأثيرًا في دعم نفـوذ أنصار هذا المدخل في صنع السياسة الخارجيـة الأمريكية، ومحاولة نقل مقولاتهم من نطاقهـا الفكري إلى الواقع العملي، وهو مـا انعكس في بروز العديد من القضايا الجديدة على أجنـدة السياسة الخارجية، كحرب الأفكار، والتدخـل لاعتبارات إنسانية، وحقوق الإنسان، وتعزيز دور الدبلوماسية العامة، والقوة المرنة ضمن أدوات هذه السياسة.

رابعًا: المدخل الحضاري:

ينطلـق المدخل الحضاري في دراسـة وتحليل السياسة الخارجية، مـن أن النظام الداخلي للدولـة يعكس انسجامًـا في التفكير ووحدة في التصور، والرمـز، وبالتالي في التقييم والقرار كإستراتيجيـة تهـدف إلى تحقيق غايـات ومصالح الشعـب والتي تتصل بوجدانـه وذاكرته، فالصـورة التي يكونهـا الشعب عن ماضيه هي مرجعه الرئيس فـي مواجهة المستقبل، كما أن خبرة الشعب هي المحك الحقيقيّ لمختلف سياساته[١١٥].

وتمثل خبرة المجتمع استعداداته المسبقة لميول ونزاعات معينة توجه سياسته بشكل معين فـي مواجهة موقف معيـن، وهي اتجاهات تقررهـا القدرة علـى الإدراك والتصور، والمزاج والشعـور العاطفي، ومجموعة المعتقـدات والقيم التي يؤمن بها. الأمـر الذي يتطلب دراسة وتحليـل مخزونات الصور ومكونـات مُثُل وقيم وغايات ومصالح شعـب معين في المواقف المعينة، ومحاولة تفسير السياسة الخارجية في ضوء تلك الاعتبارات[١١٦].

كما يرى أنصار هذا المدخل أن السلوك السياسي هو تعبير عن حضارة المجتمع من حيث رابطـة الأنساق، ووحـدة الانفعال، وطريقة الاستجابـة التي يتميز بها أفـراد شعب عن آخر، فحضارة كل شعب تبرز ملامحها في تركيبة ذلك الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتـي تنعكـس في السلوك السياسي عنـد دراسة البنية الذهنية لمجتمع مـا، كالعناصر العقلية المشتركـة، والتقاليد، والخصائص الخلقيـة والفكرية، ومشاعر الجماعـة الاجتماعية. وهو مـا يفيد في تحديد اتجاهات المعتقدات والقيم والسلـوك، وبيان إدراكات وتصورات وآمال ذلـك المجتمع. وفـي ظل هذا التأثير فإن التوجهات السياسيـة للدولة، إنما تنبثق من مجموع تصوراتها وإدراكاتها وتقييمها، فإذا كان للقُوى والدوافع المادية دورٌ لا يستهان به في علاقات الدول وسياساتهـا الخارجية، فإنه لا يمكن تجاهل المحركات والدوافع المعنوية كموجهات تشكل قرارات السياسة الخارجية[١١٧].

فالقرار السياسي الخارجي، هو سلوك سياسي، ينطلق من تصور وإدراك وتقييم، ينبعث من نظـرة الدولة لنفسها ومن نظرتهـا للعالم الخارجي. كما يصدر من خـلال المفاهيم الأساسية فـي الداخل، وهـي مفاهيم تتصل بحضـارة الشعب وتضرب جذورها فـي ذاكرته ووجدانه،

(١١٥) هنري كيسنجر، **درب السلام الصعب**، ترجمة علي مقلد (بيروت: الدار العالمية، ١٩٨١): ٥٥.

(١١٦) عبد الخبير عطا، **خصائص صنع القرار السياسي في المجتمع الياباني** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠): ١٦.

(١١٧) بركات موسى الحواتي، «دور الموجهات الحضارية في تشكيل قرار السياسة الخارجية»، **مجلة الدراسات الدبلوماسية**، العدد ٣ (١٩٨٦): ١٢٣-١٢٤.

مـع ضرورة الموازنـة مع متغيرات الأحداث ومنطلقاتها. فالقرار هـو، في جانب منه، مردود حضاري تنبعث جذوره من خبرات الأمة، ومجموع مدركاتها التي تتفاعل مع تدفق المعلومات الجديدة. والتي يمكـن أن تجسدها، أهداف كل دولة، والتي تتباين مفاهيمها وتختلف بتباين واختلاف تصور وإدراك كل دولة لتلك المفاهيم.

ولذلـك فإن تحليل المقومـات الحضارية للأمم، يمنح فهمًا أكثـر وضوحًا لسلوك الدول الخارجي، ويحد من غموض وتضارب وتعقد الساحة الدولية، وحركة الأفعال وردود الأفعال فيها. وفي إطارها تصبح رؤية القيادات، أحد محددات مسارات سلوك الدولة الخارجي، وإذا كانـت القيـادات لا تنشأ في فراغ، فإنـه لابد من الوصول للوعاء الـذي يمثل شعبها، ومصدر مقوماتهـا، ومدى وسائلهـا، ممثلاً في الحضارة، حيـث تأتي السياسـة الخارجية، تعبيرًا عن مسـار تلك الحضارة من حيث تحقيق غاياتها ومصالحها، وترتيب أولوياتها وتحديد أسلوب تحركها(١١٨).

فعوامـل السياسـة الخارجية، وفق أنصار هـذا المدخل، هي في نفـس الوقت، المقومات الماديـة والمعنويـة لحضارة شعـب ما، والتـي تبدو من خـلال مظاهر عقائدهـا وتفكيرها، وتطورها الاقتصادي ونظمها السياسية والاجتماعية وإنجازاتها المعمارية وإبداعها الفني، في إطـار وجداني وعقلـي متجانس، وهو ما يشير إلـى بناء اجتماعي له مؤسساتـه الرسمية وغير الرسمية، كما يعني حضورًا «مدنيًّا» يشمل كل العناصر المادية والمعنوية.

وقـد اكتسب هـذا المدخل زخمًا كبيرًا فـي التسعينيات من القرن العشريـن، مع أطروحة صدام الحضارات التي قال بها «صمويل هنتنجتون»، وما أفرزته من جدل فكري بين منظري العلاقـات الدولية والسياسـة الخارجية، حول مدى مصداقية اعتبـار الحضارة وحدة التحليل الأساسيـة في هذه العلاقات، وقاد هـذا الجدل لتصاعد الاهتمام بالأبعـاد الدينية والقيمية في سياسـات الدول الخارجية، من خلال العديد من المفاهيم والأطروحات الفكرية مثل: «حوار الحضارات والثقافات»، و«تعايش الحضارات»، و«الشراكة الحضارية».

وفي القلب من هذه الأطروحات، كانت العلاقات بين الغرب والإسلام، هي المحور الأبرز للاهتمام، بين منظري العلاقات الدوليـة والسياسة الخارجية بصفة عامة، والسياسة الأمريكية بصفـة خاصة، وتحديـدًا خلال إدارة الرئيـس الأمريكي السابق «جـورج بوش» (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)، حيث شكل الدين الإسلامي والدول الإسلامية، محورًا رئيسًا لمحددات وتوجهات هذه السياسة، ومصدرًا للعديد من القضايا التي كانت على رأس أولوياتها خلال هذه المرحلة، كالحـرب على الإرهاب، وحـرب الأفكار، والحريـات الدينية، وحقوق الإنسـان، والتغيير الثقافـي، والإصـلاح السياسي، وغيرهـا من القضايا التـي تعكس المفهوم الجديـد للسياسة الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

(١١٨) حسن علي الإبراهيم، **الدولة الصغرى والنظام الدولي: الكويت والخليج** (بيروت: مكتبة الأبحاث العربية، ١٩٨٢): ٦٥–٦٨.

المبحث الثاني

تأثير البعد الديني في مكونات السياسة الخارجية

تكشف المقاربة الدقيقة لما تقوم عليه السياسة الخارجية تحليلاً وممارسة من مكونات وأبعاد، عن وجود تأثيرات فاعلة للبعد الديني في هذه المكونات، سواء من حيث محددات هذه السياسة وأدوارها، وقضاياها وأهدافها، وأدوات تحقيق هذه الأهداف، وذلك على النحو التالي:

١ـ البعد الديني ومحددات السياسة الخارجية: تتمثل محددات السياسة الخارجية بدرجة رئيسة في: الخصائص القومية، وطبيعة النظام السياسي ومكوناته، والنسق الدولي، والمسافة الدولية والتفاعلات الدولية، والموقف الدولي، والقائد السياسي، حيث يبرز البعد الديني كأحد العوامل الأساسية في: تشكيل الخصائص القومية، وتحديد طبيعة النظام السياسي، وإكساب الدولة مكانة معينة في النسق الدولي، وفي صوغ وتوجيه التفاعلات الخارجية للدولة، وفي صياغة وتشكيل البيئة النفسية للقائد السياسي.

٢ـ البعد الديني وقضايا السياسة الخارجية: تتنوع قضايا السياسة الخارجية، وفق المنظور التقليدي لهذه السياسة، حيث تتضمن هذه القضايا: قضايا أمنية عسكرية، وقضايا سياسية دبلوماسية، وقضايا اقتصادية تنموية، وقضايا ثقافية وعلمية ورمزية[١١٩]. وفي إطار هذه القضايا، يؤثر البعد الديني في تشكيل توجهات وسياسات الدولة نحو هذه القضايا، من حيث كونه إطارًا مرجعيًّا عند صياغة هذه التوجهات وتلك السياسات، من ناحية، وكونه أداة لتنفيذ هذه السياسات وتحقيق أهدافها من ناحية ثانية، وكونه مصدرًا للعديد من القضايا الجديدة التي يفرضها على أجندة هذه السياسة من ناحية ثالثة.

٣ـ البعد الديني وأهداف السياسة الخارجية: تتمثل أهداف السياسة الخارجية في الظواهر والعلاقات التي ترغب الدولة في التأثير فيها، وفي أوضاعها المستقبلية، ومن بين أهم الأهداف، التي يظهر فيها التأثير المباشر للبعد الديني السعي نحو الدعوة أو التبشير بدين معين، أو نشر أيديولوجيا أو قيم معينة، وتحقيق المكانة والهيبة الدولية، وفي حالات معينة، يوجد ارتباط وثيق بين مقدرة الدولة على دعم أمنها القومي، وبين إبقائها على بعض الدول ملتزمة بأيديولوجيتها، إذا ما كان لهذه الدول تأثيرات إستراتيجية معينة على احتياجاتها ومتطلباتها الأمنية. وقد يتخذ الهدف المتعلق بترويج بعض الدول لأيديولوجيتها في الخارج عدة وسائل

(١١٩) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط. ٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨): ١٠٧–١١٠.

لتحقيقه ومنها: الدعايات الموجهة لدول معينة، أو تشجيع الثورات التي تتبع نهجًا أيديولوجيًّا مماثـلاً، أو مساندة تلـك التنظيمات أو الأحـزاب أو الحركات التي تأخـذ بأيديولوجيا هذه الدولة.

كذلـك تبرز الأهداف الثقافية للسياسـة الخارجية، عندما تسعى كل دولـة إلى دعم تراثها الثقافي والمحافظة عليه، وذلك من خلال حماية استقلال الدولة ضد الغزو الخارجي، وفرض قيـود على الهجـرة إلى الدولة، حفظًا لتراثها الثقافي مـن الانقراض، مع عمل بعض الدول في الوقـت نفسه، على تصدير ثقافتها عبر حدودها وفرضها على الآخرين، وذلك في حالة الدول التـي تعتقد في تفوق أنظمتها السياسية والاقتصاديـة وأسلوبها في الحياة، والعمل على نشرها والترويج لها بكل إمكانياتها(١٢٠).

٤ـ البعـد الدينـي وأدوار السياسة الخارجية: تتبنى الدول فـي سياساتها الخارجية العديد من الأدوار، وفقًا لرؤيتها لمكانتها وقدراتها، وإمكاناتها التأثيرية، وتتمثل هذه الأدوار في: قاعدة الثـورة العالمية، المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرير، والمستقل النشط، والمعادي للشيوعيـة، ورجـل الشرطة العالمـي، والموازن الدولـي، والوسيط الدولـي، وصانع السلام العالمي، والقائد التنموي، والجسر الدولـي، والحليف المخلص، والنموذج، وصانع التنمية الداخلية، والمدافع الإقليمي، وقائد التكامل الإقليمي(١٢١).

وفـي إطـار هذه الأدوار يبرز تأثير البعد الديني بصورة مباشـرة في دور المدافع عن العقيدة (كالـذي مارسته فرنسا فـي القرن التاسع عشر الميلادي، وكل مـن المملكة العربية السعودية والفاتيـكان في القـرن العشرين). والدولة المدافعـة عن العقيدة هي التـي تتسم بوجود وعاء عقيـدي يستوعب اختصاصاتها، استيعاب وجود وتأسيس، واستيعاب نشاط ومسار، فإن هي ارتضـت أن يكون للوعاء العقيدي شريك آخر يستوعب وجودها ومسارها، أو قبلت إقصاءه، مانحـة الأولوية والأسبقية في اختصاصاتها لمكون آخـر، أو مكونات أخرى، فإنها تكون قد وضعت عقيدتها موضع التشكيك والتساؤل(١٢٢).

وتمثل الفاتيكان، النموذج الأبرز للدول العقيدية، في العالم المعاصر، حيث تشكل العقيدة الدينيـة مناط سياستها الخارجيـة، صياغة وممارسة، وقد تزايد تأثيـر العقيدة في هذه السياسة فـي عهـد البابا رقم ٢٦٥ للكنيسـة الكاثوليكية (بينيدكتوس السادس عشـر)، وهو ما برز في العديد من المؤشرات، من بينها: تدخّله في السياسة الأوروبية بصورة مباشرة من خلال دعوته

(١٢٠) مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**: ٩٦.

(١٢١) سليم، **تحليل السياسة الخارجية**: ٥٨–٦٢.

(١٢٢) مصطفى محمود منجود، **الدولة الإسلامية: وحدة العلاقات الخارجية في الإسلام** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦): ٢١٢–٢١٥.

للاتحاد الأوروبي أن يعيد النظر في مسألة تضمين الدستور إشارة إلى استلهام الإرث المسيحي (وليس الديني) لأوروبا. وانتقد البابا زعماء الاتحاد الأوروبي لرفضهم الإشارة إلى «الرب والجذور المسيحية» لأوروبا في إعلان برلين الصادر في (٢٠٠٧/٣/٢٥) بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد(١٢٣). كما أعلن البابا رفضه انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لأنها بلد مسلم، ويخشى، إذا ما انضمّت، على الهوية المسيحية لأوروبا، وقال: «إن على تركيا أن تحاول إقامة رابطة ثقافية مع دول عربيّة مجاورة لها، وأن تحتلّ مقعد الصدارة ضمن منظومة ثقافية تتّفق مع هويتها»(١٢٤).

ومن خلال هذه المؤشرات، يرى الباحث أن تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية، وما تقوم عليه من مكونات، ليس تأثيرًا متغيرًا خارجيًّا على هذه المكونات، ولكنه تأثير مُكون من هذه المكونات، يتفاعل معها ويرتبط بها، تأثيرًا وتأثرًا، مدًّا وجَزْرًا، فالبعد الديني (وما يرتبط به من مفاهيم) يشكل إطارًا مرجعيًّا للسياسات الخارجية للعديد من الدول، ويتم استدعاؤه إلى صدارة الأحداث، وفقًا لطبيعة المواقف والقضايا التي تتصدى لها هذه السياسات، خاصة في ظل التأكيد على أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل تفسير السياسة الخارجية، لأية دولة من الدول ببعد ديني فقط، أو مصلحي فقط، فهناك تداخل بين البعد الديني والبعد المصلحي، في السياسة الخارجية، وتزايد الاهتمام بأحد الأبعاد دون آخر، يكون لاعتبارات تحليلية، من ناحية، واستعادة الاهتمام بتأثيراته واتجاهاته ووزنه، مقارنة بالأبعاد الأخرى، من ناحية أخرى.

(١٢٣) قال البابا في كلمة ألقاها خلال استقباله للمشاركين في مؤتمر مجالس أساقفة المجموعة الأوروبية: «أوروبا ترتكب شكلاً من أشكال التخلي عن الذات، وهي بذلك تشك في هويتها». وأضاف: «إذا كانت حكومات الاتحاد تريد في الذكرى الخمسين لاتفاقية روما، أن تقترب من مواطنيها، فكيف يمكنهم استبعاد عنصر أساسي لهوية أوروبا مثل المسيحية التي ينتمي لها الغالبية من شعبها؟!». وشدد على أن الاتحاد الأوروبي يتجه إلى منحدر زلق من اللامبالاة إذا لم يعترف بالدين والرب. وقال: إن الزعماء لا يمكنهم استبعاد القيم التي ساعدت على تشكيل «روح» القارة. وأردف: «ليس مفاجأة أن أوروبا اليوم في حين تدعي أنها مجتمع قيم، تبدو وكأنها تطعن بصورة متزايدة في وجود قيم مطلقة وكونية». وتساءل: «أليس هذا الشكل الفريد من التخلي عن الذات حتى أمام الرب يؤدي بأوروبا إلى الشك في هويتها ذاتها؟!»، انظر: «البابا ينتقد قادة أوروبا لتجاهلهم الجذور المسيحية»، **إسلام أون لاين**، (٢٠٠٨/٣/٢٥)
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1173695329026&pagename=Zo ne-Arabic-News/NWALayout

(١٢٤) جيروم شاهين، «الإصلاح في الكنيسة الكاثوليكية الرومانية»، **مجلة التسامح**، العدد ١٠ (ربيع ٢٠٠٥): ١٧٠–١٧٤.

المبحث الثالث

البعد الديني وتغير طبيعة دراسة السياسة الخارجية

كان لتزايد الاهتمام بالبعد الديني في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، العديد من التأثيرات على طبيعة هذه الدراسة على عدة مستويات، سواء ما يتعلق منها بالفواعل الرئيسة في السياسة الخارجية، وفي العمليات التي تقوم عليها، وكذلك في القضايا التي تتصدى لها، سواء كانت هذه القضايا قضايا جديدة ذات بعد ديني، أو قضايا تقليدية صلدة، تصاعد الاهتمام بالبعد الديني فيها:

أولاً: الفاعلون الدوليون:

في إطار التعريف الحديث للسياسة الخارجية، وخاصة وفق مقولات منظور المجتمع العالمي، يتم تعريف وحدات هذه السياسة، أي الفاعلين المؤثرين فيها، طبقًا لمعيار الاستقلال، أي القدرة على صياغة وتطبيق برنامج عمل قادر على التأثير في مسار السياسة الخارجية، وبالتبعية في مجرى العلاقات الدولية، وبشكل لا يمكن التنبؤ به بمجرد معرفة خصائص الوحدات الأخرى، وذلك في إطار تنظيمي معين(١٢٥).

واستنادًا لمقولات هذا المنظور وغيره، وأمام التحولات النظرية والعملية التي شهدتها العلاقات الدولية بصفة عامة، والسياسة الخارجية بصفة خاصة، انتقلت النظرة للفاعلين غير الرسميين من حالة التهميش والتبعية إلى التأثير والاستقلال النسبي في السياسات الخارجية والداخلية(١٢٦). فالدول ليست الفاعل الوحيد في السياسات العالمية، كما لا تستطيع السيطرة على مخرجات الفاعلين غير الرسميين، بل إنها قد تستخدم المنظمات غير الحكومية، والفاعلين العابرين للقومية كأدوات لها أكثر من القوة العسكرية للحصول على القوة(١٢٧).

وقد طرح «ديفيد سينجر» ما أسماه «النموذج التنموي للسياسة العالمية»، والذي يقوم على أن النسق العالمي هو وحدة متكاملة تقوم على مجموعة من الأنساق والوحدات الفرعية

(١٢٥) Raymond Hopkins and R. Manasbach, **Structure and Process in International Politics** (New York: Harper and Row, 1973): 4.

(١٢٦) محمد محمود ربيع، وإسماعيل صبري مقلد، محرران، **موسوعة العلوم السياسية** (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٤): ٤٨٦.

(١٢٧) محمد السيد سليم، «تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦١ (يوليو ٢٠٠٥): ٤٦-٥١.

التـي تبـدأ من وحدات داخل الدولة، ولكنهـا تؤثر في السياسة الخارجيـة بدرجات مختلفة، فالوحدات الداخلية قد تصبح، في بعض المراحل، وحدات للسياسة الخارجية[١٢٨].

وفـي إطار هذا التعدد للفاعلين المؤثرين في السياسة الخارجيـة، برز تأثير البعد الديني من خـلال وجود فاعلين غير حكومييـن داخليين، وعبر قوميين، ممن لهم توجهات قيمية ودينية، كان لهـم تأثير واضح ليـس فقط على السياسة الخارجية للدول التـي ينطلقون منها أو ينتمون إليهـا، ولكن في العديد من الـدول، كما برز تأثير التيارات الدينية في تشكيل توجهات ورؤى العديـد من الوحـدات الفاعلة فـي السياسة الخارجية، هـذا بجانب تأثيـر المنظمات المعنية بحقـوق الإنسان وحرياته، سواء الوطنيـة أو الدولية غير الحكومية، والتي تنطلق من اعتبارات قيمية، على سياسات العديد من الدول، وخاصة عند استخدام هذه القضية كورقة للضغط على بعض الدول لتغيير أو تعديل سياساتها الخارجية.

ثانيًا: العمليات :

كان تصاعد الاهتمام بالبعد الديني في السياسة الخارجية أكثر بروزًا على مستوى العمليات التـي تقـوم عليها هذه السياسة، وفق المنظور الراهن لها، ومـن أهم العمليات التي شكل البعد القيمي/ الديني ركيزتها الأولى، القوة المرنة، والدبلوماسية العامة والتدخل الإنساني.

١ـ القوة المرنة (الناعمة):

فـي تعريفه للقـوة الناعمة يرى «جوزيف نـاي» (Joseph S. Nye)، أنها: «القدرة على التوصـل إلى الغاية المطلوبة من خلال جـذب الآخرين، وليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء. وهذه القوة تعتمـد على الثقافة، والمبادئ السياسية، والسياسـات المتبعة»[١٢٩]. وقد شكلت القـوة المرنـة أو الناعمة واحدة من أهم عمليات السياسـة الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب البـاردة، وكانـت محل اهتمام العديد مـن دول العالم، وكانت الولايـات المتحدة في مقدمة الـدول التي اهتمـت بهذه القوة، على المستـوى الفكري والعملي، حيـث تعددت الأدبيات التـي تناولت هذه القـوة وأبعادها، كما تعددت الممارسات التـي تناولتها الإدارة الأمريكية (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨) للاستفادة من هذه الأبعاد في سياستها الخارجية.

وتمثـل القوة المرنـة الشكل الثالث من أشـكال القوة، وفق «جوزيـف ناي»، حيث يرى أن منظومـة قـوة الدولة أشبه برقعة شطرنج ثلاثيـة الأبعاد تمثل مظاهر القـوة الثلاثة في العالم

(١٢٨) David Singer, «The Global System and its Subsystems: A Development View», in **Linkage Politics,** edited by James Rosenau (New York: Free Press, 1969): 21-43.

(١٢٩) جوزيف ناي، «القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب»، ترجمة إبراهيم محمد علي، **موقع بروجيكت سنديكيت**، http://www.project-syndicate.org/commentary/soft-power-and-the-struggle-against-terrorism/arabic

وهـي: القوة العسكريـة، والاقتصادية، والثقافيـة. ويرى أن الولايات المتحـدة تتمتع بقوة لا تقبل المناقشة على المستويات الثلاثة، لكنها تتجاهل البعد الثالث للقوة وهي القوة الثقافية أو (القـوة الناعمة)، والجزء الأكبر من مشكلات العالم المضطرب تنبع من هذا المستوى الثالث للقـوة الذي لا يهتم به أحد كثيـرًا. فالولايات المتحدة مازالت تصب اهتمامها على المستوى الأول من القوة أي القوة العسكرية (القوة الصلبة) رغم انفرادها بالسيطرة المطلقة على العالم من هذه الزاوية(١٣٠).

ومـن مفهومهـا، وأدوات تأثيرهـا، يمكن القـول إنَّ القوة الناعمة، هـي التجسيد الواقعي للأبعـاد القيمية والدينية فـي السياسة الخارجية، وبلـغ من أهميتها وتأثيرهـا، النظر إليها على أنهـا تشكل الضلع الثالث لمثلث القوى التي تتمتع بها أية دولة من دول العالم، وهو ما يعكس مـدى الاهتمام بها كعملية محورية في السياسة الخارجية، وجـاء هذا الاهتمام ترسيخًا لتزايد الاهتمام بالبعد القيمي والديني في السياسة الخارجية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فكرًا وممارسة.

٢ـ الدبلوماسية العامة:

يعـد مفهـوم الدبلوماسيـة العامـة (Public Diplomacy) من المفاهيـم القديمة التي اتخـذت مدلولات حديثة فـي مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وتقـوم الدبلوماسية العامة، وفقًا لتعريـف مركز الولايات المتحـدة للدبلوماسية الشعبية، على الطرق التـي تستخدمها الدول، أو المنظمـات الدولية، للاتصال بالمواطنين في المجتمعات الأخرى. والنظر للحوار على أنه الوسيلة المركزية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية(١٣١).

وطبقًـا لتقرير اللجنة الاستشارية الأمريكية للدبلوماسيـة الشعبية، ١٩٩١، فإن الدبلوماسية العامة هي «التبادل المفتوح والحر للأفكار والمعلومات، والذى يعد سمة ملاصقة للمجتمعات الديمقراطيـة». كمـا أنها «الترويج للمصالـح الوطنية عن طريق إعلام وإخبـار المواطنين إلى جانب جذبهم والتأثير عليهم»(١٣٢).

وقـد تعـددت التحولات التـي أدت لتطـور الدبلوماسية العامـة، حتى أصبحـت من أهم عمليـات السياسة الخارجية، ومن هذه المتغيرات: ثورة الاتصالات والمعلومات التي سهلت

(١٣٠) Joseph S. Nye, **Soft Power: The Means to Success in World Politics** (New York: Public Affairs, 2004).

(١٣١) المركز الأمريكي للدبلوماسية الشعبية، www.uscpublicdiplomacy.org

(١٣٢) The US Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim, **Changing Minds Winning Peace: A New Strategic Direction for U.S. Public Diplomacy in the Arab & Muslim World** (Washington, DC: US House of Representatives, 2003): 13.

نقل المعلومات والأفكار، بل والقيم، مما أدى لزيادة تنوع وكم المعلومات إلى جانب ارتفاع وعي الجماهير. كما أصبح الرأي العام يمثل قوة يعتد بها في الشؤون الدولية، وأصبح يؤثر بصورة كبيرة في اتخاذ القرارات والتأثير عليها، وكذلك ظهور فاعلين سياسيين إلى جانب الدولة القومية، مثل المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والتي اعتمدت على التواصل مع الشعوب والمجتمعات المحلية، كأهم أدوات تحقيق أهدافها(١٣٣).

وقد كان لهذه المتغيرات تأثيرها في الاهتمام بالدبلوماسية العامة والعمل على تفعيلها، بحيث تكون أداة للحوار والتفاهم وبناء علاقات صديقة بين الدول، إلى جانب كونها أداة لتنفيذ السياسة الخارجية. فالدبلوماسية العامة في جوهرها، هي العمل على نقل القيم والثقافات والحضارات، وترسيخها في الدول المستهدفة؛ لخلق قيم وتوجهات مؤيدة لسياسات ومواقف الدولة التي تقود هذه الدبلوماسية، وفي ذلك تعزيز وترسيخ للأبعاد القيمية والدينية والثقافية والحضارية في السياسات الخارجية لهذه الدول(١٣٤).

٣ـ التدخل الإنساني:

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تصاعدًا في عمليات التدخل لاعتبارات إنسانية، والتي قامت بها الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في عدد من دول العالم، كما حدث بشأن التدخل الأمريكي في الصومال، وفي هايتي، وفي العراق، وكذلك التدخل الفرنسي في رواندا، حيث كانت الاعتبارات الإنسانية أحد المبررات التي تم رفعها في هذه الحالات وغيرها؛ بدعوى حماية حقوق الإنسان وحرياته، ونشر قيم الديمقراطية والحرية(١٣٥).

إلا أن رفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ لإضفاء المشروعية على التدخل، يتجاهل النقد التقليديّ للديمقراطيات الليبرالية، كما يتجاهل مسألة المفاضلة بين حقوق الإنسان وأولوية بعضها على البعض الآخر، نظرًا لأن الدعوة للتدخل من أجل حقوق الإنسان وفق المفهوم الغربى، تركز على الحقوق السياسية، دون الحقوق الاقتصادية التي تراها بعض من الدول أكثر أهمية. كما أن التدخل الإنسانيّ إذا ما أقرت مشروعيته فسوف يستخدم فقط

(١٣٣) "State Department Report", **Public Diplomacy for the 21st Century**, http://www.state.gov/r/adcompd/1995rep.html

(١٣٤) Mark Leonard, «Diplomacy by Other Means», **Foreign Policy** 132 (Sep-Oct 2002): 50-51.

(١٣٥) ياسر الحويش، **مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية** (رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس. كلية الحقوق، ٢٠٠١): ١٥٨-١٦٤.

من دول قوية نسبيًّا، ضد دول ضعيفة نسبيًّا. وسيستخدم كذريعة لحماية المصالح الاقتصادية؛ أو لتبرير التدخلات التي تكون بواعثها ضد الإنسانية(١٣٦).

وإذا كان التدخل الدولي الإنساني، أصبح يمثل واحدًا من أهم عمليات السياسة الخارجية، والتي يبرز فيها تأثير الأبعاد القيمية والدينية، فإنه يمكن القول إنَّ الإشكالية ليست في قبول أو رفض مبدأ التدخل الإنسانيّ، وإنما في كيفية ممارسته على نحو منضبط، ومعاملة جميع الحالات التي تتطلب التدخل الإنسانيّ معاملة واحدة من حيث المبدأ، وأن يتم اتخاذ قرارات التدخل في جميع الحالات من خلال الأمم المتحدة.

ثالثًا: القضايا:

ساعد الاهتمام بالأبعاد الدينية في دراسة السياسة الخارجية، على بروز مجموعة من القضايا الجديدة، التي تشكل هذه الأبعاد محورًا رئيسًا في تكييفها، وتحديد طبيعتها وخصائصها، كقضايا حرب الأفكار والتغيير الثقافي، والدفاع عن الحقوق والحريات الإنسانية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ساعد هذا الاهتمام، على إثارة منظري السياسة الخارجية للبحث عن موقع هذه الأبعاد في القضايا الصلدة التقليدية للسياسة الخارجية.

١ـ بروز قضايا جديدة ذات بعد ديني:

كان في مقدمة القضايا الجديدة التي شكلت محلاً لاهتمام منظري السياسة الخارجية، والتي تشكل الأبعاد الدينية والقيمية، أهم الأبعاد التي تقوم عليها– قضايا حرب الأفكار والتغيير الثقافي، وحقوق الإنسان، وحوار الأديان، حيث تمحورت دراستها على البحث في المقومات الدينية، والقيمية، والثقافية، والحضارية للشعوب، وبيان مدى تأثيرها على محددات وتوجهات وأدوات السياسة الخارجية للدول المختلفة.

أ) **حرب الأفكار**: مع ما أفرزته أحداث سبتمبر من تداعيات، ثار الجدل داخل المجتمع الأمريكي بشأن التأييد الشعبي في العالم الإسلامي لتنظيم القاعدة، والأفكار التي يدعو إليها، وكان من إفرازات هذا الجدل، بروز قضية حرب الأفكار، كإحدى أهم قضايا السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد هذه الأحداث، حيث انطلقت الإدارة الأمريكية من أن التغلب على تنظيم القاعدة، وغيره من التنظيمات التي تصفها بالإرهابية، لن يتحقق إلا من خلال شن حرب أفكار مضادة لما يقوم عليه من أفكار.

(١٣٦) مسعد عبد الرحمن، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي** (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠١): ٩٩–١٠٠.

وتقوم هذه الحرب على عدد من الآليات، من بينها: الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاحات السياسية، وتغيير خريطة العالم الإسلامي، والغزو الثقافي عبر الفضائيات والإذاعات والاعتماد على الصورة بدلاً من الموضوع، كخطوة لتغيير مفاهيم شعوب المنطقة، خاصة فئة الشباب، وفرض مناهج تعليمية جديدة تعمل على تذويب الهوية الثقافية العربية والإسلامية والتراث التاريخي والديني لهذه الشعوب(١٣٧).

ومن خلال طبيعة هذه الحرب وآلياتها، تتضح محورية الأبعاد القيمية والدينية التي تقوم عليها، حيث تتجه بالأساس إلى هذه الأبعاد في الدول المستهدفة، والتي تمثلت بالأساس، في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر، في الدول العربية والإسلامية.

ب) حقوق الإنسان: شكلت قضية حقوق الإنسان، إحدى أهم قضايا السياسة الخارجية في العقدين الأخيرين، حيث تبنت الدول الكبرى هذه القضية، وجعلت من الدفاع عنها، وفق رؤيتها، وبما يتفق ومصالحها، إحدى أولويات سياستها الخارجية. وفي هذا السياق نصت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ٢٠٠٢، على أن الولايات المتحدة تأخذ على عاتقها الدفاع عن «الحرية» و«العدل»؛ فهذان المبدآن يسعى وراءهما جميع أجناس الأرض. فلا يوجد مجتمع إلا ونجده يأمل ويرغب في «تحرير» أبنائه من الفقر والظلم والعنف. ومن ثم يتحتم على الإدارة الأمريكية أن تقف بكل بصرامة ضد كل ما يهدد وجود الكرامة الإنسانية التي لا يختلف عليها اثنان، والدستور الأمريكي يتضمن كل ما تتطلبه الكرامة الإنسانية من حرية العبادة، وحرية الكلمة، والعدالة، والتسامح الديني والإثني، واحترام الملكية الخاصة، واحترام المرأة، وتحديد سلطة الدولة، وسيادة القانون.

وعن أدوات ذلك: إدانة كل اختراق أو انتهاك يهدد وجود الكرامة الإنسانية، وذلك من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية، واستخدام المعونات الخارجية الأمريكية من أجل تدعيم «الحرية»، وتطوير المؤسسات الديمقراطية في إطار العلاقات الثنائية، وبذل جهود خاصة من أجل تدعيم حرية العبادة، وحمايتها من ضغوط الحكومات القمعية(١٣٨).

وهذه النصوص وغيرها، تكشف عن طبيعة هذه القضية، ومنطلقاتها، وتأثير الأبعاد القيمية والدينية في تشكيلها، وصياغة توجهاتها، فالمعايير التي تنطلق منها سياسات الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في تعاطيها مع هذه القضية، تستند إلى قيمها وتصوراتها ومخزونها الفكري والثقافي، دون مراعاة لخصوصية دول العالم الأخرى، الدينية والثقافية،

(١٣٧) Robert Satloff, **The Battle of Ideas in the War on Terror: Essays on U.S. Public Diplomacy in the Middle East** ([Washington]: Washington Institute for Near East Policy, 2004): 3-9.

(١٣٨) شيرين حامد فهمي، «ملخص الوثيقة الخاصة بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي البيت الأبيض»، **إسلام أون لاين**، http://www.islam-online.net/arabic/politics/2002/10/article05.SHTML

والتـي قد تتعارض مع هذه المنطلقـات، فالهدف من وضع هذه القضية علـى أجندة السياسة الخارجية، هو فرض المعايير والتصورات الأمريكية، على هذه الدول، واستخدام هذه القضية كأداة ضغـط بما يتفـق ومصالحهـا الإستراتيجية، وهو ما يؤكـد التداخل بيـن الأبعاد الدينية والمصلحيـة، في السياسة الخارجية الأمريكية، بصفة عامـة، وتجاه الدول العربية والإسلامية بصفة خاصة.

(ج) **حـوار الأديان**: شكلـت قضية حوار الأديان، إحدى قضايا السياسة الخارجية للعديد من الدول، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وجاء الاهتمام بهذه القضية نابعًا من عدة اعتبارات، مـن بينها: سعي بعض الدول إلى نشر وترويج معتقداتها الدينية والقيمية، أو احتواء التوجهات الدينية لبعض الدول والتنظيمات التي ترى فيها تحديًا لمنظومتها القيمية، أو الرغبة في تحسين صورتهـا، والتصـدي للاتهامات التي توجه لهـا بدعم الإرهاب والفكـر المتطرف، وكانت الولايات المتحـدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية فـي مقدمة هذه الدول، حيث تبنت الدولتان العديد من السياسات، ورعت العديد من الفعاليات في إطار هذه القضية.

وفي هذا السياق تعددت مؤتمرات حوارات الأديان، كإحدى الأدوات التي اعتمدت عليها هذه الدول في سياستها الخارجية، بل إن هذه القضية كانت محلاً لاهتمام العديد من المنظمات الدوليـة وفي مقدمتها الأمم المتحدة، التي أصدرت تقريرًا بعنوان «تجاوز الانقسام حوار بين الحضـارات»، ٢٠٠١، تناول نموذجًا للحوار بين الأديان، يقوم على ترسيخ سياسات التوافق الإقليمي، والتفاهم والتعاون بدلاً من السياسات الوطنية القائمة على المصلحة الذاتية(١٣٩).

وأمـام هذه الأهمية، كانت قضية حوار الأديان محـلاً لاهتمام منظري السياسة الخارجية؛ لوضـع الأطر التحليليـة والتأصيلية التي ترتكـز إليها، وكيفية التعاطي معهـا، فكرًا وممارسة، وخاصة من حيث أنماط تسييس هذه الحوارات وتأثيراتها على إدارة الصراعات المتصلة بها، وخاصـة الصراعات بين العالم الإسلامي والغرب، وتحديدًا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيـث أضحى العالم الإسلاميّ مُستهدَفًا بجانب كبير من هذه المبادرات على نحو أفرز ردود فعل عديدة(١٤٠).

٢ـ بروز الأبعاد الدينية لقضايا تقليدية:

كان مـن بين التأثيرات التي أفرزهـا الاهتمام بالأبعاد القيمية والدينية علـى دراسة السياسة الخارجية، تصاعد الاهتمام بهذه الأبعاد عند دراسة وتحليل القضايا التقليدية التي تقوم عليها

(١٣٩) هانز كينج، «الحوار بين الأديان والأمم»، **مجلة التسامح**، العدد ١٧ (مسقط: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ٢٠٠٧): ٢٠٨.

(١٤٠) مصطفى، «جدالات حوار/ صراع الحضارات»: ٧–٥١.

هـذه السياسة، كالصـراع السياسي، واستخدام القوة في تسويـة النـزاعات، وحماية المصالح الوطنيـة، مـع تغير طبيعة النظرة للصـراع بمفهومه العامّ، والنظر إليه علـى أنه تعبير طبيعي عن الفروق والاختلافـات الاجتماعية، وأنه جزء من النضال والكفاح الإنساني المستمر من أجل تحقيـق العدالة وتقرير المصير، وأنه لا يمكن إلغاء الصراعـات، بل وضع حد للطبيعة الدائرية للصراع، عن طريق الإقرار بوجود مصالح مختلفة، وأنه من الممكن أن يكون الصراع إيجابيًّا، إذا تمـت إدارته بشكل فعال، وأنه بالرغم مـن أن الصراع يشمل أطرافًا سياسية وعسكرية، إلا أنـه يمكن أن يشمل البنى التحتية في المجتمع، وبالتالي، فـإن تسوية الصراعات ذات الطبيعة الممتدة يجب أن تتم على كافة المستويات وبشكل متزامن(١٤١).

ونتيجة لهذا التغير في طبيعة الصراع؛ تغيرت النظرة لدور الفاعلين غير الرسميين في إدارته، وبـرز مفهوم «دبلوماسية المسار الثانـي» تعبيرًا عن هذا الدور وترسيخًا وتأطيرًا له(١٤٢). وجاء ترسيـخ هذا المفهوم ضمن المنظـور النفسي الاتصاليّ للصراعات، والـذي يعتبر أن العوامل النفسيـة والإدراكيـة تلعب دورًا في تعويـق أو تسهيل حل الصـراع، أي «أنسنة» الصراع من خـلال الاعتراف بالمظالم، وقبـول الشكاوى، والتعهـد بإدارة العلاقات علـى أساس جديد وبشكل أخلاقي وخلاق وتعاوني(١٤٣).

هـذا بالإضافة إلى عدة مسارات نوعية، تسهم فـي بناء قدرات السلام بعد الصراع، وهي: مسـار البحـوث، ومسار التعليم، ويتعلق بإعـادة النظر في النظام التعليمـي، وتنقية التعليم من المعلومـات والآراء التـي تـؤدي لتأجيج الصراع، وبـث أفكار تؤدي لثقافـة السلام. ومسار المجتمـع المدني، ثم المسار الديني، ويضم رجال الدين من أطراف الصراع المختلفة، الذين يمكـن أن يلعبوا دورًا في دعم ثقافة السلام ومنع الصراع، خاصة إذا كان للبعد الديني دور في اشتعال الصراع(١٤٤).

(١٤١) خالد حنفي، **الدبلوماسية غير الرسمية: دور المسار الثاني في تسوية الصراعات الإقليمية الممتدة**، سلسلة قضايا (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ٢٠٠٧): ٧-١٠.

(١٤٢) Oliver P. Richmond, "NGOs and an Emerging Form of Peacemaking: Post- Westphalian Approaches, Working Paper", **International Studies Association 41st Annual Convention** (Los Angeles, CA: March 14-18, 2000).

(١٤٣) William D. Davidson and Joseph V. Montville, "Foreign Policy According to Freud», **Foreign Policy**, no. 45 (Winter, 1981-1982): 145-157.

(١٤٤) The Institutional Analysis and Development Mini-Conference, **The Role of NGOs in Conflict Resolution in Africa: An Institutional Analysis**, edited by Becky Nesbit (Indiana: Indiana University, 2003).

الخاتمة

مـن واقع هذا التحليـل، لتأثير البعـد الديني في العلاقـات الدولية بصفة عامـة، والسياسة الخارجيـة بصفة خاصة (فاعلين، وعمليات، وقضايا)، تأتي أهمية التأكيد على عدد من النتائج الأساسية:

أولاً: إنَّ واقـع العلاقـات الدولية الراهـن، يطرح تحديًا كبيرًا على العديـد من دول العالم، ولا يقتصـر هذا التحدي على «الواقع»، ولكنه يمتد إلى «الإطار القيمي» الذي يغلفه ويؤطره، والذي ينبثق من منظومـة القيم والمصالح الغربية الرأسمالية. فالحديث عن انتشار الرأسمالية، والديموقراطيـة، وقيم الثقافة الغربية وسلوكياتها، والربط بين الديموقراطية والتنمية الرأسمالية من ناحية، وبين تحقيق السلام والأمن والاستقرار في العالم من ناحية أخرى، يتم في الأدبيات الغربية من منظور أحادي، على نحو يثير التساؤل عن المشروع الحضاري البديل، ومن يمكن أن يطرحـه الآن، خاصـة في ظل النظر إلـى العالم الثالث على أنه مصـدر لتهديد هذه الأمور، ومصـدر من مصادر الفوضى والاضطراب فـي العالم، وتعبير عن استمـرار الصورة التقليدية للسياسات الدولية أي الصراعية الواقعية، فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، نجد أنه في مقابل انتشـار الحديث عن حق تقرير المصير للشعوب، والأمـن الجماعي في ظل دور عصبة الأمم المتحدة كانت حالـة «الجنوب» أو الدول المستعمرة لا تؤكد هذه المقولات، وفي منتصف السبعينيات من القرن العشرين، حين برزت أدبيات الاعتماد المتبادل الدولي، والتي شخصت اتجـاه العلاقـات الدولية نحـو حالة أكثر تعاونيـة تنافسية، برزت في المقابـل أدبيات تبين أن حالـة الاعتماد المتبـادل هذه لا تصدق علـى العلاقة بين الشمال والجنـوب، وخلال مرحلة التسعينيـات ومع تعدد الأدبيات التي تشرح النظام العالمي الجديد، ظهرت الرؤى التي تحذر مـن أن العالم الثالث بصراعاته ومشاكله مازال قنبلـة موقوتة، وأن انتهاء الصراع الأيديولوجي والقطبية الثنائية لن ينعكس إيجابًا على أوضاعه المتردية وصراعاته العرقية والدينية والحدودية.

ثانيًـا: إنَّ الطبيعـة التداخليـة المعقـدة للعلاقات الدوليـة الراهنة في ظل ثـورة تكنولوجيا المعلومـات والاتصالات، أفرزت العديد من القنوات والسبل، التي تدعم وتعمق القناعة لدى غير الغربي ليس بتفوق الغرب فقط كما حدث في مراحل سابقة، ولكن بحتمية انتصاره وعدم القدرة على مناقشته؛ ومن ثم ضرورة الاقتداء به والالتحاق به؛ لأنه لا بديل له.

والأمـر لا يتصل بتفوق الخصم وتحدياته فقـط، ولكن بالاعتراف من الداخل بعدم القدرة علـى المقاومة والتغيير وإصلاح النمـوذج من الداخل، ولقد لعبت قنـوات الاتصال الحديثة

والتفاعلات العبر قومية في مجال الإنتاج والمال، دورها في تحقيق تجانس اجتماعي سياسي بين المجتمعات.

ثالثًا: إن الظهور الحالي لدور البعد الديني في العلاقات الدولية في مرحلتها الراهنة، لا يعني تجاهل تقدير الدور الحيوي للعناصر السياسية، والعسكرية، والاقتصادية في إيجاد الظروف التي تشجع صانعي القرار للبحث عن، أو على الأقل، التعاون مع جهود المصالحة أو التفاوض المبنية على أسس دينية، كما أنه من الضروري عند تبني تطبيق المداخل الدينية على العلاقات الدولية الحالية والمستقبلية، التأكيد على أن أنماط الجماعات والمؤسسات الدينية يجب أن تؤخذ في الاعتبار، فهناك تنوع في التجارب والإمكانات والنطاق. كما أن استغلال العوامل الدينية في صنع السلام يتطلب إدخالاً جديدًا لهذه العوامل، وجهودًا متزايدة من جانب مؤيديها.

رابعًا: إنَّ السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسات الدولية، ليس بوصفها تعبيرًا عن أهداف داخلية، إنما بوصفها نموذجًا من نماذج السلوك الدولي. فدراسة النشاط الداخلي في مواجهة العالم الخارجي هي من صميم السياسة الخارجية، ولكن دراسة هذا النشاط كنموذج من نماذج المواقف التي يعبر عنها المجتمع الدولي هي أحد أهداف دراسة العلاقات الدولية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن السياسة الدولية تفترض وجود علاقات تقاطعية وتفاعلية بين أكثر من دولة، ومع طبيعة ما شهده العالم من تحولات في العقود الأخيرة، فإن هذه العلاقات تتم عبر أكثر من مستوى، رسمي وغير رسمي، فالسياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول، أو بين الهيئات الحكومية والرسمية، بل تتعدى ذلك إلى العلاقات بين مختلف التنظيمات غير الحكومية طالما أخذت الصفة الدولية، والصفة الدولية لا تعني فقط الصفة الحكومية، وإنما تتعداها لترتبط بكل ما هو معبر عن أكثر من مجتمع سياسي واحد.

خامسًا: إنَّ السياسة الخارجية، كعملية، لا تقوم فقط على الشق الرسمي، الذي تضطلع به الجهات والهيئات والمؤسسات الحكومية، ولكنها تتضمن كذلك مواقف القوى المؤثرة في عملية صنعها، سواء كانت هذه القوى تيارات فكرية (دينية أو سياسية)، أو قوى اجتماعية فاعلة، أو مراكز بحثية، معنية بعملية صنع السياسة الخارجية، وهو ما يتطلب مراعاة طبيعة مواقف هذه القوى ودرجة تأثيرها، عند تحليل السياسة الخارجية لدولة من الدول، خاصة مع وجود العديد من المؤشرات عن بعض الحالات والتجارب التي تشير إلى أن تأثير هذه القوى يفوق، أحيانًا، تأثير بعض الجهات والهيئات الرسمية.

سادسًا: إنَّ تأثير البعد الديني في السياسة الخارجية، تأصيلاً وممارسة لم يقف فقط عند دراسة الواقـع الراهن للسياسة الخارجية، ومكوناتها، ولكنه امتد ليطرح العديد من الإسهامات سواء علـى مستوى التأصيل النظري للسياسة الخارجية (من خـلال المداخل التحليلية والاقترابات المنهجيـة)، أو علـى مستوى الممارسة (من خلال التأثير فـي مكونات هذه السياسة، وتقديم فاعلين جـدد، وإثارة قضايا جديدة تشكل الأبعاد القيمية والدينيـة، أهم ركائزها ومنطلقاتها، وكذلـك طرح عدد من العمليات ذات الطبيعة القيميـة والدينية؛ لتكون في مقدمة آليات دول العالم، خاصة الكبرى منها، في تنفيذ سياستها الخارجية).

تعريف بالكاتب

د. عصام محمد عبد الشافي

من مواليد محافظة الدقهلية، مصر، ١٩٧٠.

المؤهلات العلمية:

حصل على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف، مع التوصية بطبع وتبادل الرسالة بين الجامعات العربية والأجنبية، عام ٢٠٠٩، حول موضوع: البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية.

حصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بتقدير ممتاز، عام ٢٠٠٣، حول موضوع: الدور السياسي للأقليات الإسلامية في المجتمع الأمريكي.

حصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٢.

الخبرات العملية:

– عمل أستاذًا للعلوم السياسية بقسم العلوم السياسية، بجامعات: الإسكندرية، دمنهور، بيروت العربية، ٦ أكتوبر، الأكاديمية العربية المفتوحة (الدانمرك).

– شارك في عشرات المؤتمرات، والندوات، والدورات، والبرامج التدريبية المصرية والعربية والدولية، داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.

– له عشرات البحوث، والدراسات، والتقارير المنشورة في عدد من الدوريات والمواقع المصرية والعربية، حول قضايا العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة.